جُمهُورِيَّةُ العِرَاق
وِزَارَة التَّعلِيم العالي وَالبَحثِ العِلمِيّ
جَامِعَة كَربلَاء/ كُلِّيَّة التَّربِيَة للعُلُوم الإنسَانِيَّة
قِسم اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ الدِّرَاسَات العُليَا

القَرَائِنُ اللُّغَوِيَّةُ فِي شُرُوحِ المُفَصَّلِ للزَّمَخشَرِي (ت:٥٣٨هـ) فِي القِرنِ السَّابِعِ لِلهِجرَةِ

أطرُوحَةٌ تَقَدَّمَت بِهَا الطَّالِبةُ
نَبَأ سَعِيد عَبِد جودة المُوسَوِيّ
إِلى مَجلِسِ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ للعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ – جَامِعَة كَربَلَاء وَهي جُزءٌ مِن مُتَطَلَّبَاتِ نَيلِ شَهَادَةِ الدُّكتُورَاه فِي فَلسَفَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا / لُغة.

بإشرَاف:

الأستَاذ الدُّكتُور:
مُحَمَّد حُسَين عَلِي زعين

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

□□□□□□□□□□□□

صَدَقَ ٱللَّهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

سورة يوسف: الآية ٧٦

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَشْهَدُ أَنَّ إِعْدَادَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ المَوسُومَةِ بـ(القَرَائِنِ اللُّغَوِيَّةِ فِي شُرُوحِ المُفَصَّلِ للزَّمَخْشَرِي (ت:٥٣٨هـ) فِي القِرنِ السَّابِعِ لِلهِجرَةِ) المُقدَّمةِ مِنَ الطَّالِبَةِ (نَبَأ سَعِيد عَبِد المُوسَويّ) قَد جَرَى تَحْتَ إِشْرَافِي بِمَرَاحِلِهِ كَافَّة، فِي قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ- كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُوْمِ الإِنْسَانِيَّةِ- جَامِعَةِ كَرْبَلاءَ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أُرَشِّحُهَا لِلْمُنَاقَشَةِ.

الإمضاء:

أ.د. محمد حسين علي زعين

(المشرف)

التاريخ: ١٨/ ٤/ ٢٠٢٢م

بِنَاءً عَلَى إِقْرَارِ المُشْرِفِ أُرَشِّحُ الدِّرَاسَةَ لِلمُنَاقَشَةِ:

الإمضاء:

أ.د. ليث قابل الوائلي

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ: ١٨/ ٤/ ٢٠٢٢م

(قَرَارُ لَجنَةِ المُنَاقَشَةِ)

نَشهدُ نَحنُ أَعضَاءُ لَجنَةِ المُنَاقَشَةِ، أَنَّنَا اطَّلَعنَا عَلَى هَذِهِ الأُطرُوحَةِ المَوسُومَةِ بـ (القَرَائِنِ اللُّغَوِيَّةِ فِي شُرُوحِ المُفَصَّلِ للزَّمَخشَرِي (ت:٥٣٨هـ) فِي القِرنِ السَّابِعِ لِلهِجرَةِ) الَّتِي قَدَّمَتهَا الطَّالِبَةُ: (نَبَأ سَعِيد عَبد المُوسَوِيّ)، وَقَد نَاقَشنَاها فِي مُحتَوَيَاتِها وَفِي مَا لَها عَلاقَةٌ بِها، وَ نَرى أَنَّهَا جَدِيرَةٌ بِنَيلِ شَهَادَةِ الدُّكتُورَاه فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا، بِتَقدِيرِ (جيد جدًا عالٍ).

الإمضَاء:

الاسم: أ. د. جنان منصور كاظم

(رَئيسًا)

التاريخ: ٧/ ١١/ ٢٠٢٢م

الإمضَاء:

الاسم: أ. د. عمار نعمة أنغيمش

(عُضوًا)

التاريخ: ٨/ ١١/ ٢٠٢٢م

الإمضَاء:

الاسم: أ. د. ليث قابل عبيد

(عُضوًا)

التاريخ: ٨/ ١١/ ٢٠٢٢م

الإمضَاء:

الاسم: أ.م.د. سلمان صبار باني

(عُضوًا)

التاريخ: ٩/ ١١/ ٢٠٢٢م

الإمضَاء:

الاسم: أ.م.د. فلاح رسول حسين

(عُضوًا)

التاريخ: ٨/ ١١/ ٢٠٢٢م

الإمضَاء:

الاسم: أ.د. محمد حسين على زعين

(عُضوًا وَمُشرِفًا)

التاريخ: ٨/ ١١/ ٢٠٢٢م

صادقَ مجلسُ كُلِّيَّةِ التَّربيَةِ لِلعُلُومِ الإنسَانيَّةِ/ جَامِعَة كَربَلَاءَ عَلَى قَرَارِ اللَّجنَةِ.

الإمضَاء:

الاسم: أ.د. حسن حبيب عزر الكريطي

عميدُ كُلِّيَّةِ التَّربيَةِ للعُلُومِ الإنسَانِيَّة

التاريخ: ١٥/ ١١/ ٢٠٢٢م

المحتويات

المحتويات

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	أ- د
٢	**التمهيد: التعريف بالقرينة وشراح المفصل**	١- ١٣
٣	أولا: التعريف بالقرينة	٢- ٧
٤	ثانيا: التعريف بشراح المفصل	٨- ١٣
٥	**الفصل الأول: القَرِيْنَةُ الصَّوتِيَّةُ عِنْدَ شُرَّاحِ المُفَصَّلِ**	١٤- ٥٩
٦	**المبحث الأول: قَرِيْنَةُ التَّنغِيمِ**	١٨- ٣٢
٧	١- التنغيم بالنداء الحقيقي	٢١- ٢٥
٨	٢- باب الندبة	٢٥- ٢٩
٩	٣- حذف حرف النداء	٢٩- ٣٢
١٠	**المبحث الثاني : قرينة التنوين**	٣٣- ٤٧
١١	١- تنوين التمكين	٣٧- ٤٠
١٢	٢- تنوين التنكير	٤٠- ٤٢
١٣	٣-تنوين العوض	٤٢- ٤٤
١٤	٤- تنوين الترنم	٤٤- ٤٦
١٥	٥- تنوين المقابلة	٤٦- ٤٧
١٦	**المبحث الثالث : قرينة الوقف**	٤٨- ٥٩

١٧	١ـ الوقف على هاء السكت	٥١ـ ٥٣
١٨	٢ـ الوقف على الأسماء غير المتمكنة	٥٣ـ ٥٧
١٩	٣ـ الوقف على نون التوكيد الخفيفة	٥٧ـ ٥٩
٢٠	**الفصل الثاني: القَرِينَةُ الصَّرفِيَّةُ عِندَ شُرَّاحِ المُفَصّلِ**	٦٠ـ ١١٢
٢١	**المبحث الأول: قَرِيْنَةُ البُنَيَّةُ**	٦٣ـ ٩٥
٢٢	أولاً: أصناف الكلمة وبنيتها	٦٥ـ ٧١
٢٣	ثانيًا: الاشتقاق والجمود :	٧١ـ ٨٩
٢٤	اسم الفاعل	٧٤ـ ٧٩
٢٥	اسم المفعول	٧٩ـ ٨١
٢٦	الصفة المشبهة	٨٢ـ ٨٩
٢٧	ثالثًا: معاني الصيغ الأسمية والفعلية.	٨٩ـ ٩٥
٢٨	**المبحث الثاني:. قَرِيْنَةُ المُطَابَقَةُ**	٩٦ـ ١٠٥
٢٩	التعريف والتنكير	٩٩ـ ١٠٣
٣٠	التذكير والتأنيث	١٠٣ـ ١٠٦
٣١	الإفراد والتثنية والجمع	١٠٦ـ ١١٠
٣٢	الضمير (التكلم والخطاب والغيبة)	١١٠ـ ١١٢
٣٣	**الفصل الثالث: القَرِينَةُ النَّحوَّيةُ عِندَ شُرَّاحِ المُفَصَّلِ**	١١٣ـ ٢٣٩
٣٤	**المبحث الأول: القرائن اللفظية**	١١٦ـ ٢٠٢

٣٥	**أولا: قرينة الأداة**	١١٦- ١٤٥
٣٦	١- الأدوات الداخلة على الأسماء (النواسخ)	١١٨- ١٤٠
٣٧	أ- ما ينصب الخبر (كان وأخواتها)	١١٨- ١٢٥
٣٨	ب - ما ينصب المبتدأ (إنَّ وأخواتها، لا التي لنفي الجنس)	١٢٦- ١٣٩
٣٩	ج - ما ينصب المبتدأ والخبر (ظن وأخواتها)	١٣٩- ١٤١
٤٠	٢- الأدوات الداخلة على الأفعال	١٤١- ١٤٦
٤١	أ- نواصب الفعل المضارع	١٤٢- ١٤٤
٤٢	ب - جوازم الفعل المضارع	١٤٤- ١٤٦
٤٣	**ثانيًا: قرينة الرتبة**	١٤٦- ١٧٥
٤٤	أولاً: الرتبة المحفوظة	١٥٠- ١٦٦
٤٥	أ - تقديم الفعل على الفاعل	١٥٠- ١٥٥
٤٦	ب - تقديم واو المعية على المفعول معه	١٥٥- ١٥٦
٤٧	ج- تقديم أداة الاستثناء على المستثنى وتقديم المستثنى على المستثنى عنه	١٥٦-١٥٩
٤٨	د- تقديم الموصول على صلته	١٥٩-١٦٠
٤٩	هـ- تقديم الموصوف على صفته	١٦٠- ١٦٢
٥٠	وـ تقديم أفعال المدح أو الذم على المخصوص	١٦٢-١٦٤
٥١	زـ تقديم أدوات الاستفهام والشرط على ما كان في حيزهما	١٦٤-١٦٦

٥٢	ثانيًا: الرتبة غير المحفوظة	١٦٦ـ١٧٥
٥٣	أـ تقديم الخبر على المبتدأ	١٦٧ـ ١٧٠
٥٤	ب ـ تقديم الحال على فعله	١٧١ـ ١٧٣
٥٥	ج- تقديم المميز على عامله	١٧٣ـ١٧٥
٥٦	**ثالثًا: قرينة الربط**	١٧٥ـ١٨٧
٥٧	١ـ الربط بالإشارة	١٧٦ـ١٧٨
٥٨	٢ـ الربط بالاسم الموصول	١٧٩ـ١٨١
٥٩	٣ـالروابط التي تربط القسم بجوابه	١٨١ـ١٨٣
٦٠	٤ـ الربط بحرف العطف	١٨٣ـ١٨٥
٦١	٥ـ الربط بفاء الجزاء	١٨٥ـ ١٨٧
٦٢	**رابعًا: قرينة التضام**	١٨٧ـ٢٠٢
٦٣	١ـ تضام الفاعل مع فعله	١٩٢ـ١٩٣
٦٤	٢ـ تضام المبتدأ مع الخبر	١٩٣ـ١٩٥
٦٥	٣ـ تضام المضاف مع المضاف إليه	١٩٦ـ ١٩٨
٦٦	٤ـ تضام إضافة كلا وكلتا إلى المثنى	١٩٨ـ٢٠٠
٦٧	٥ـ تضام حروف العطف إلى المعطوف	٢٠٠ـ٢٠٢
٦٨	**المبحث الثاني: القرائن المعنوية**	٢٠٣ـ ٢٣٩
٦٩	**أولاً: قرينة الإسناد**	٢٠٣ـ ٢٠٩

٧٠	١ـ إسناد العامل في الفعل	٢٠٥ـ ٢٠٧
٧١	٢ـ إسناد العامل في الاسم	٢٠٧ـ ٢٠٩
٧٢	**ثانيًا ـ قرينة التخصيص**	٢٠٩ـ ٢٢٢
٧٣	١ـ قرينة التعدية	٢١٠ـ ٢١٢
٧٤	٢ـ قرينة الغائية	٢١٢ـ ٢١٤
٧٥	٣ـ قرينة المعية	٢١٤ـ ٢١٦
٧٦	٤ـ قرينة التوكيد والبيان	٢١٦ـ ٢١٩
٧٧	٥ـ قرينة الظرفية	٢١٩ـ ٢٢٢
٧٨	**ثالثًا: قرينة النسبة**	٢٢٢ـ ٢٢٦
٧٩	١ـ قرينة الإضافة	٢٢٢ـ ٢٢٤
٨٠	٢ـ قرائن حروف الجر	٢٢٥ـ ٢٢٦
٨١	**رابعًا: قرينة التبعية**	٢٢٦ـ ٢٣٩
٨٢	١ـ قرينة الصفة (النعت)	٢٢٧ـ ٢٢٩
٨٣	٢ـ قرينة التأكيد	٢٣٠ـ ٢٣١
٨٤	٣ـ قرينة البدل	٢٣١ـ ٢٣٣
٨٥	٤ـ قرينة عطف البيان	٢٣٤ـ ٢٣٦
٨٦	٥ـ قرينة عطف النسق	٢٣٦ـ ٢٣٩
٨٧	الخاتمة	٢٤٠ـ ٢٤٥

٨٨	المصادر والمراجع	٢٤٦ـ ٢٦٧
٨٩	ملخص الانكليزي	A-c

مقدمة

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم ، والثناء بما قدَّم، من عموم نِعَم ابتدأها، وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن أولاها، جمّ عن الإحصاء عددها، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وحملة وحيه وعيبة علمه الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا.

وبعد...

فتعدُّ القرينة الأداة الفاصحة عن دلالة كثير من التراكيب اللغوية بأقسامها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمتتبع للنظام اللغوي يجده نظامًا محكمًا تحكمه علاقات معنويّة ولفظيّة استوقفت العلماء قديمًا وحديثًا طريقة الكشف عن هذه العلاقات ودأبوا على الاشتغال عليها رغبة في إدراك معانٍ خفية واستجلاء مقاصد لغوية، فالوصول إلى المعنى وفهم المقاصد بحسب الدراسات اللغوية الحديثة لا يتأتى إلاّ بوساطة معين متمثلاً بالقرينة اللغوية بنوعيها (المعنويّة واللفظيّة)، وقد وسمت هذه الدراسة بـ(القَرَائِنِ اللُّغَوِيَّةِ فِي شُرُوحِ المُفَصَّلِ للزَّمَخشَرِي (ت:٥٣٨هـ) فِي القِرنِ السَّابِعِ لِلهِجرَةِ)، كما أن دراسة القرينة قديمًا لم تكن مستقلة ولم يفرد لها بحث خاص فقد جاءت متناثرة في بطون الكتب، أمَّا حديثًا فقد استقر عنوان القرينة وجاءت دراسات شاملة لهذا الموضوع منها رسالة ماجستير للدكتور دريد عبد الجليل(القرينة في الأسماء المعربة) سنة (١٩٩٧م) في جامعة بغداد، بعد ذلك قدمت الدكتورة كوليزار كاكل عزيز أطروحة دكتوراه (القرينة في العربية) سنة (٢٠٠٢م) في جامعة بغداد، وجاء الدكتور لطيف حاتم الزاملي ليقدم دراسته (أثر القرآن في التوجيه النحوي عند سيبويه) في الجامعة المستنصرية سنة(٢٠٠٣م)، ثم

الدكتور أحمد خضير من جامعة الكوفة درس (أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط) سنة (٢٠١٠م) والأستاذ كاظم إبراهيم عبيس السلطاني من جامعة بابل درس (أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء في كتابه معاني القرآن) رسالة ماجستير سنة(٢٠١١م)، و دراسة أخرى للطالبة وئام جواد كاظم بعنوان (القرائن النحوية في أمالي ابن الشجري) رسالة ماجستير سنة (٢٠١٤م) جامعة القادسية، و دراسة الدكتور قصي سمير عبيس (القرينة و أثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش(ت:٦٣٤هـ)) اطروحة دكتوراه سنة (٢٠١٦م) جامعة بابل.

أمَّا دراستنا هذه فقد تطرقت إلى المسائل المتعلقة بالقرائن اللغوية (الصوتية، والصرفية، والنحوية) متخذة من شروح المفصل مدونة لتتبع هذه القرائن، فقد تدخل القرينة في بيان الدلالة الصوتية عبّر اختلاف التعبير الصوتي للفظة، فنطق اللفظة في موقف ما بنغم معين يؤدي إلى اختلاف دلالتها لذا كان للقرائن الصوتية التنغيم والوقف والتنوين أثرها البارز في تشكيل دلالة اللفظة عن طريق سياقها اللغوي العام.

والمستوى الصرفي لا يختلف كثيرًا عن نظيره الصوتي في أثر القرائن الصرفية في الكشف عن دلالة اللفظ وأهمها قرينة البنية إذ تختلف دلالة اللفظة باختلاف بنيتها . ومثلما قيل: زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى ، إذن تؤدي قرينة البنية وظيفة خاصة بها تجعلها تدخل في تغيير المعنى العام للنظام اللغوي، فالتعبير باسم الفاعل مثلاً يختلف عنه بالتعبير عن الفعل.

والمستوى النحوي الذي كان له الحظ الأوفر من القرائن، إذ تجلت القرائن في مسائل نحوية كثيرة على مستوى اللفظ كالربط والأداة، والرتبة والتضام، أو على مستوى المعنى كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وتمثل القرائن الروابط التي تربط بين الوظائف النحوية في التركيب العام للجملة ، وما يؤدي هذا من تأثير في المعنى العام ، ويفهم عن طريق العلاقات النحوية القائمة بين الكلمات.

وقد انتظمت الدراسة في مقدمة وتمهيد و ثلاثةِ فصول؛ اشتمل التمهيد على بيان مفهومي القرينة والأثر، أمَّا الفصول فقسمت على القرائن التي ذكرناها، إذ درس الفصل الأول منها القرينة الصوتية وكان على ثلاثة مباحث: الأول قرينة التنغيم، والثاني قرينة التنوين، والثالث قرينة الوقف، وخصص الفصل الثاني للقرينة الصرفية، وقسم على مبحثين الأول قرينة البنية، والثاني قرينة المطابقة، وجاء الفصل الثالث للقرائن النحوية وقسم على مبحثين الأول القرائن اللفظية وهي (قرينة الأداة، وقرينة الرتبة، وقرينة الربط، وقرينة التضام) والثاني القرائن المعنوية وهي (قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، وقرينة النسبة، وقرينة التبعية)، وختمت الدراسة بخاتمة تضمَّنت أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم قائمة بروافدها من المصادر والمراجع.

بنيت هذه الأطروحة على شروح المفصل المطبوعة التي أُلفت في القرن السابع للهجرة وهي: المفضل في شرح المفصل للسخاوي (ت:٦٤٣هـ)، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي(ت:٦٤٦هـ)، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير صدر الأفاضل الخوارزمي(ت:٦٧١هـ)، الإقليد شرح المفصل للجندي(ت:٧٠٠هـ)، واستثنيتُ من ذلك شرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤٣هـ)؛ وذلك لوجود دراسة عليه وهي أطروحة الدكتوراه للباحث قصي سمير عبيس بعنوان (القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ)).

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور محمد حسين علي زعيّن الذي أشرف على موضوع الأطروحة، فكان خير عون لي في متابعتها وإنجازها، فلّه مني خالص الدعاء بأن يمنحه الله حسن العاقبة والرضا في الدارين إنَّه نعم المولى ونعم النصير.

والشكر موصول إلى جامعة كربلاء التي أتاحت لي هذه الفرصة وإلى كلية التربية للعلوم الإنسانية وعمادتها الموقرة التي لم تدع شيئًا إلا وقدمته لطلبة العلم، فكانت عونًا لهم طوال مسيرتهم العلمية، وإلى القسم الموقر قسم اللغة العربية ممثلاً برئيسه

الأستاذ الدكتور ليث قابل الوائلي، وأساتذة القسم جميعًا ولا استثني أحدًا منهم بالذكر ولاسيما ممّن تلمذتُ لهم .

أمَّا أستاذي الأستاذ الدكتور سلام موجد خلخال فقد تفضل مشكورًا باقتراح موضوع هذه الاطروحة فلّه مني وافر الشكر والعرفان.

وكل عمل عرضة للنقص والوهن، ولا أدعي الكمال في ما كتبت فإنَّ أصبت فلله الحمد وإنَّ كانت الأخرى فهي من نفسي وأرجو أنْ تقومها القراءة السديدة والملاحظات العلميّة الدقيقة .

والحمد لله ربِّ العالمين

الباحثة

التمهيد

التعريف بالقرينة وشراح المفصل

أولا: مفهوم القرينة وصلتها بالعلوم

١. القرينة عند علماء الأصول والمتكلمين

٢ . القرينة عند علماء التفسير

٣ . القرينة عند علماء اللغة

ثانيا: التعريف بشراح المفصل.

١- السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) .

٢- ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ).

٣- الخوارزمي (ت: ٦٧١هـ).

٤- الجندي (ت: ٧٠٠هـ).

التمهيد

التعريف بالقرينة وشراح المفصل

أولاً: مفهوم القرينة وصلتها بالعلوم

يُعد مفهوم القرينة من المفاهيم التي شاعت في كثير من العلوم، إذ تدارسها العلماء على اختلاف توجهاتهم وعلومهم، فكان لها حضور في علم الأصول والكلام و علم التفسير والفقه، وعلم البلاغة، وعلم اللغة، وقد أخذت حيزًا كبيرًا في الدرس اللغوي، لأنَّها الأداة في فكّ عُقد التراكيب اللغوية، جالية بذلك الغموض عن معاني ذلك التركيب، وإيضاح مقاصده، إذ تقوم القرينة بوظيفة الكشف عن دلالة العبارة اللغويّة استنادا إلى اللغة أو ما هو خارج اللغة، ولذلك تنقسم إلى قرائن لغويّة وأخرى غير لغويّة، ولإيضاح مفهوم القرينة لا بدّ من الولوج إلى العلوم التي اتخذت القرينة أداة في تحليلاتها، لذا سنذكر مفهومها في كلِّ علم من تلك العلوم.

١- القرينة عند علماء الأصول والمتكلمين:

أخذت القرينة مكانًا مهمًا في الفكر الأصولي، إذ جاء في تعريفهم لها أنَّها " كل ما يساهم في تحديد المراد الجدي للكلام من غير الألفاظ، وتسمى القرينة اللبيّة أو العقلية ، وتقسم على قسمين: منفصلة ومتصلة، فهي مقابل القرينة غير اللفظية، والتي تقسم أيضًا إلى منفصلة ومتصلة"[١]، وقيل هي: " ما يبيّن معنى اللفظ ويفسره"[٢]، أما الغزالي فقد فصل في ذلك بقوله: " ثُمَّ إِنْ كَانَ نَصًّا لَا يُحْتَمَلُ كَفَى مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ، وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الِاحْتِمَالُ فَلَا يُعْرَفُ الْمُرَادُ مِنْهُ حَقِيقَةً إِلَّا بِانْضِمَامِ قَرِينَةٍ

---

(١) المعجم الأصولي:٢/٣٨٠.

(٢) التبصرة في أصول الفقه: ٣٩.

إِلَى اللَّفْظِ، وَالْقَرِينَةُ إِمَّا لَفْظٌ مَكْشُوفٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: □□□□□□□[1]، وَالْحَقُّ هُوَ الْعُشْرُ وَإِمَّا إِحَالَةٌ عَلَى دَلِيلِ الْعَقْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: □□□□□□[2]، وَقَوْلِهِ – صلّى الله عَلَيْهِ وآله وسَلَم – «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[3].

وَإِمَّا قَرَائِنُ أَحْوَالٍ مِنْ إِشَارَاتٍ وَرُمُوزٍ وَحَرَكَاتٍ وَسَوَابِقَ وَلَوَاحِقَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ وَالتَّخْمِينِ يَخْتَصُّ بِدَرْكِهَا الْمُشَاهِدُ لَهَا فَيَنْقُلُهَا الْمُشَاهِدُونَ مِنْ الصَّحَابَةِ إِلَى التَّابِعِينَ بِأَلْفَاظٍ صَرِيحَةٍ أَوْ مَعَ قَرَائِنَ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ حَتَّى تُوجِبَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِفَهْمِ الْمُرَادِ أَوْ تُوجِبَ ظَنًّا وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ عِبَارَةٌ مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ فَتَتَعَيَّن فِيهِ الْقَرَائِنُ وَعِنْدَ مُنْكِرِي صِيغَةِ الْعُمُومِ وَالْأَمْرِ يَتَعَيَّنُ تَعْرِيفُ الْأَمْرِ وَالِاسْتِغْرَاقِ بِالْقَرَائِنِ"[4].

وذهب بعضهم إلى عدّها والسّياق واحدًا، إذ ترى الدكتورة فاطمة بو سلامة أنَّها تدلّ على مراد المتكلم بقولها هي: "الدالّة على مراد المتكلم من كلامه، وهي المرشدة إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات؛ لأن بالقرائِن يتبين مقصود الكلام"[5].

وعلى هذا فالقرينة عند الأصوليين هي الأداة المبينة للمعنى المراد من المتكلم، وتتخذ وسائل عدّة للكشف عن ذلك المعنى.

٢- القرينة عند المفسرين :

---

(١) سورة الأنعام:١٤١.

(٢) سورة الزمر:٦٧.

(٣) الكافي:٣٥٣/٢.

(٤) المستصفى من علم الأصول: ١٨٥ ١٨٦.

(٥) السياق عند الأصوليين المصطلح والمفهوم: ٢٤٥.

لم يخفَ على المفسرين مفهوم القرينة، إذ ورد جذرها اللغوي واشتقاقاته في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ولا بدَّ للمفسر أنَّ يبين معنى القرينة، منها قوله تعالى: □ □ □ □ □ □□ □ □ □□[١]، وتجمع على قرناء وقوله: □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□[٢]،أي الملازمة[٣]. وقوله تعالى: □ □ □ □ □ □ □ □□[٤]،وقوله: □[٥]، وقد يدلّ مصطلح القرينة عند المفسرين أيضًا على الجماعة أو القوم المقترنين في زمان واحد وهم الذين جاؤوا من بعد نوح أقواما في أزمنة مختلفة[٦].

ويظهر أنَّ معنى القرينة عند المفسرين يدلّ على الملازمة والمشاكلة والجمع بين أمرين، أو تعلق الشيء بآخر يشابهه أو يكون سببا له، قال الرازي: "فِي قَوْلِهِ: مُقَرَّنِينَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: قَالَ الْكَلْبِيُّ: مُقَرَّنِينَ كُلُّ كَافِرٍ مَعَ شَيْطَانٍ فِي غُلٍّ، وَقَالَ عَطَاءٌ: هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: □ □ □ □ □[٧]، أَيْ قُرِنَتْ فَيَقْرِنُ اللَّهُ تَعَالَى نُفُوسَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحُورِ الْعِينِ، وَنُفُوسَ الْكَافِرِينَ بِقُرَنَائِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ...وَالْقَوْلُ الثَّانِي: فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفادِ هُوَ قَرْنُ بَعْضِ الْكُفَّارِ بِبَعْضٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّ تِلْكَ النُّفُوسَ الشَّقِيَّةَ وَالْأَرْوَاحَ الْمُكَدَّرَةَ الظُّلْمَانِيَّةَ، لِكَوْنِهَا مُتَجَانِسَةً مُتَشَاكِلَةً يَنْضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى

(١) سورة الرعد: ٤٩.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن:١٤/ ١٧٨.

(٤) سورة ق: ٢٣.

(٥) سورة الإسراء: ١٧.

(٦) يُنظر: التفسير البسيط: ١٢/ ١٦٧.

(٧) سورة التكوير: ٧٠.

بَعْضٍ... وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: قَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: قُرِنَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ إِلَى رِقَابِهِمْ بِالْأَغْلَالِ"[١].

٣- القرينة عند علماء اللغة:

اتخذت القرينة حيزًا كبيرًا في الدرس اللغوي، لأنَّها الحلقة الواصلة بين اللفظ والمعنى، فقسمت على قسمين: قرائن لفظيَّة تتعلق باللفظ وما يحصل له من تغيير في التراكيب لغويَّة الصوتية والصرفية والنحوية، قرائن معنويَّة تدخل في التركيب لتبين دلالّته، وكانت القرينة موضع عناية اللغويين قديمًا وحديثًا، ولم يظهر مصطلح القرينة عند النحويين المتقدمين مصطلحًا نحويًا أو لغويًا بل إنَّهم اعتاضوا منها بمصطلحات قريبة أو مرادفة منها مصطلح (الآية) الذي استعمله سيبويه (ت:١٨٠هـ) [٢]، ومصطلح الرابط الذي استعمله المبرد (ت:٢٨٦هـ)[٣]، أو مصطلح الدليل أو الإمارة عند ابن بابشاذ(ت:٤٦٩هـ)[٤]، ثم ظهر مصطلح القرينة مصطلحًا نحويًّا بعد ذلك فاستعملهُ الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) في المفصل عند الحديث عن الفعل الماضي بقوله : " وهو الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"[٥]، و وضحهُ ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) في شرحه بقوله: " عندما كانت الأفعال مساوقة للزمان... وهو المراد بقوله الدال على الاقتران حدث بزمان قبل زمانك أي قبل زمان إخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه"[٦]، واستقر مصطلح القرينة عند

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:١٩/ ١١٣.

(٢) يُنظر: الكتاب:٢/١٢٠، القرينة في اللغة العربية:٢٠.

(٣) يُنظر: المقتضب:٤/١٢٦، القرينة في اللغة العربية:٢٠.

(٤) يُنظر: القرينة في اللغة العربية:٢٠.

(٥) المفصل:٣١٩.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش:٧/٤.

النحويين بعدهما قرينة لغوية [١]، إذ ذكرت بشكل واضح عند علماء البلاغة، فهي عندهم " الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الوضعي إلى الوضع المجازي، وهي إمَّا عقلية، نحو: أقبل الأسد، والسامع يري رجلا، وإمَّا لفظيَّة، نحو: بين هؤلاء الرجال أسد، في يمينه سيف صارم، فبين هؤلاء الرجال وفي يمينه سيف قرينة لفظيَّة"[٢]، وعليه فهي الدليلّ المساعد من جهة اللغة أو العقل أو الحال، تكون وظيفته تحديد المراد، وإزالة الالتباس"[٣]، والقرينة أمَّا تكون لفظيّة يذكرها المتكلم في كلامه، أو معنويّة عقليّة يستدل عليها العقل من الكلام.

وقد أشار الشريف الجرجاني(ت:٨١٦هـ) إلى معنى القرينة اللغويَّة بقوله: " القرينةُ: في اللغة: فَعِيلة بمعنى المُفاعَلة، مأخوذ من المُقارَنة، وفي الاصطلاح، أمّر يشير إلى المطلوب. والقرينة: إما حاليّة، أو معنويّة، أو لفظيّة، نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب من في الغار من على السطح، فإنَّ الإعراب منتفٍ فيه، بخلاف: ضربت موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإن في الأول قرينة لفظيّة، وفي الثانية قرينة حالية"[٤].

وفي الدرس اللغويّ الحديث حظيت القرينة بعنايّة اللغويين المحدثين، وفي مقدمتهم الدكتور تمام حسان، إذ عقد لها فصولا في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها وكتابه البيان في روائع القرآن، إذ تحدث عنها بشكل مفصل تعريفًا وتقسيمًا، فهي عنده "وسيلة الوصول إلى فهم النص في العلامات المنطوقة، أو المكتوبة، في النصّ

(١) يُنظر:القرينة في اللغة العربية:٢٠.

(٢) معجم البلاغة العربية: ٥٥٧، وينظر: القرينة في البلاغة العربية: ١٤.

(٣) يُنظر: القرينة في البلاغة العربية: ١٥.

(٤) التعريفات: ١٧٤.

ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى، وأنَّ الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقليّة الكبرى في التحليل؛ لأنَّها مسألة تعرّف يعتمد على الإدراك الحسي بواسطة السمع أو البصر، كما تتعرّف على فلان بواسطة حضوره أمامك، فلا يحتاج منك ذلك إلّا إلى الاعتماد في الفهم على قرينة العهد الحضوري أو حضور المعهود. أمَّا ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شكٍّ فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى"[١]، وهو الوصول إلى فهم المعنى المعيّن عن طريق القرينة (اللفظيّة والمعنويّة)، فإذا كان الوصول إلى تحديد المبنى من العلامة يتم بحضور المعهود وكان استحضار المعنى من المبنى لا يتم إلا باستخدام القرائن، فلا شك أنَّ العملية أصعب من الأولى[٢].

بمعنى أنَّ الغاية من وضع القرائن هي فهم النص، وهذا الفهم يتوقف على العمليات الحسيّة والعقليّة التي يستعملها المخاطب للوصول إلى المعنى المقصود، فإذا كانت بسيطة تدرك بالحواس فلا تحتاج إلى عمليات عقلية كبيرة كحضور المقصود أمام المخاطب، وأمَّا إذا كانت عكس ذلك فتحتاج إلى عمليات عقلية باستعمال القرائن المتوفرة للوصول إلى المعنى.

ويرى الدكتور تمام حسان أنَّ الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظيّة هي ما يتعلق بالتركيب من عمليات السبك عبر أدوات خاصة، والوظائف التي تؤديها القرائن المعنويّة هي الملائمة، لأنَّ النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو، ومن القرائن اللفظيَّة قرينة التضام، وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار، والاختصاص، والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية خلت من السبك،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه :١٩١.

لأنَّها خالفت النظام النحوي من سياق النص، أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلامية(١).

ثانيًا: التعريف بشراح المفصل.

١ – علم الدين السخاوي(ت:٦٤٣) في كتابه (المفضل في شرح المفصل):

هو على بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن عطاس الهمداني المصري السخاوي، ولد في بلدة (سخا) من أعمال مصر وإليها نُسب، وتتفق جميع مصادر ترجمته على مكان ولادته، لكنها تختلف في تحديد تاريخها، وترجّح معظم المصادر أنَّها كانت سنة خمسمائة وثمان وخمسين هجرية، وهو ما جزم به ابن خلكان في كتابه(٢).

وتصف مصادر ترجمته بأنَّه كان مقرئًا، مجوِّداً، متكلِّمًا، وقرأ عليه كثير من التلاميذ الذين يفوقون الحصر، وقد ذكرت المصادر ترجمته أسماء الكثيرين منهم، كما تُجمع هذه المصادر على أنه كان إماماً في العربية، بصيرًا في اللغة، عالمًا بالقراءات وعللها، مجودًا لها، بارعًا في التفسير ، ليس له شغل إلا بالعلم ونشره، وقد تفاوتت هذه المصادر في عدد تصانيفه ومؤلفاته ومن أشهر المطبوع منها: (سفر السعادة وسفير الإفادة) و (منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق) و(المُفضَّل في شرح المُفصَّل)(٣).

---

(١) يُنظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٤– ٤٥.

(٢) يُنظر: وفيات الأعيان:٣٤٠.

(٣) يُنظر: أنباه الرواة:٣١١/٢، البدر السافر :٢٤، خزانة الأدب:٥٢٩/٢، معجم الأباء:٦٥/١٥.

وقد أجمعت المصادر على أنَّ وفاته كانت في ليلة الثاني عشر من جُمادي الآخرة سنة ثلاث و أربعين وستمائة للهجرة و دفن في جبل قاسيون غربي دمشق في تربة أعدّها لنفسه عُرفت فيما بعد بالتربة السخاوية(١).

وتأتي أهمية كتاب (المُفضَّل في شرح المُفصَّل) في إنَّه جاء منافسًا لشرح ابن يعيش للمُفصَّل، ففي الوقت الذي ذاع وانتشر فيه شرح ابن يعيش في الآفاق وطبقت شهرته الآرجاء، و أصبح مرجعاً وكتاباً معتمداً في حلقات الدرس، ثم نشره أول مرة من قبل (يان) في ليبزج سنة ١٨٨٢م(٢).

٢- ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) في كتابه (الإيضاح في شرح المفصل).

هو ابو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المالكي الفقيه الأصولي القاريء النحوي، المعروف ب (ابن الحاجب)(٣)، من اسرة كردية كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية من العراق، في بلدة دوين ، ثم انتقلت اسرته مع الأيوبيين إلى بلاد الشام، ثم انتقلت معم إلى مصر، وكانت ولادته في بلدة (إسنا) في الصعيد غربي النيل في اواخر سنة (٥٧٠هـ)(٤)، وهي المدينة الثانية التي انتسب إليها، ويكني بابن الحاجب؛ لأن اباه كان حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي خال صلاح الدين الأيوبي، وبعد ولادته توجه به أبوه إلى القاهرة إذ أكمل دراسته فيها على يد اشهر علمائها، امثال: الشاطبي والبوصيري، والعزنوي، وأبو الجود، وغيرهم ، وأصبح من أبرز العلماء في عصره في الفقه والأصول والنحو، ثم قام بحولة إلى

---

(١) يُنظر: البداية والنهاية:١٣/١٩٨.

(٢) يُنظر: تاريخ الأدب العربي:٥/٢٢٥.

(٣) يُنظر: مصر في القرون الوسطى:٣٤٧، ٣٦٢.

(٤) يُنظر: الذيل على الروضتين:١٨٢، و وفيات الإعيان:٢/٤١٣.

القدس وغزة ودمشق والكرك وبعدها رجع إلى القاهرة ، ودرس فيها بالمدرسة الفاضلية مكان استاذه الشاطبي، وبعدها ذهب إلى الاسكندرية، ولم تطل اقامته فيها، فقد ذهب إلى جوار ربه في نهار الخميس للسادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ)، ودفن فيها خارج باب البحر[١].

لم يلق كتاب الإيضاح في شرح المفصل من الاهتمام كما لقي متن الكافية والشافية من الباحثين، حتى خيل للقاريء أنه لم يكن لابن الحاجب كتاب في مادة النحو والصرف غيرهما[٢].

ولعل عدم اهتمام الباحثين بكتاب الإيضاح يرجع إلى سببين " أحدهما حجم الكتاب الكبير الذي يستغرق وقتًا طويلا وصبرا متواصلاً كي يتم اخراجه. والثاني كثرة نسخة المخطوطة وتفرقها في مختلف المكتبات، فكان بعد هذه النسخ يحول دون اقدام الباحثين على تحقيقه"[٣]

٣- الخوارزمي(ت:٦٧١هـ) في كتابه(شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم ب(التخمير)).

هو القاسم بن الحسين بن محمد وقيل أحمد، أبو محمد صدر الأفاضل مجد الدين الخوارزمي النحوي[٤]، ولقب ب (صدر الأفاضل)[٥]، و (مجد الدين)[٦]، أمَّا لقبهُ

(١) يُنظر: الديباج المذهب: ١٨٩، و غاية النهاية: ٥٠٨/١، النجوم الزاهرة : ٣٦٠/٦.

(٢) يُنظر: تحقيق كتاب الإيضاح في شرح المفصل: ٩.

(٣) تحقيق كتاب الإيضاح في شرح المفصل:٩.

(٤) يُنظر: عقود الجمان:٢٩٨/٥

(٥) يُنظر: معجم الأدباء:٢١٩١/٥، وتأريخ إربل:٥٣٠/٢.

(٦) يُنظر: تأريخ إربل:٥٣٠/٢.

(صدر الأفاضل) هو الأكثرُ شُهرةً[١]، ولد في خوارزم وعاش ومات فيها، و كانت مولدهُ في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة، وكان الخوارزمي يعتنقُ المذهبَ الحنفيَّ، نافيًا عن نفسه أن يكونَ مُعتزليًا، على الرغم من شيوع الاعتزال في خوارزم آنذاك، واعترف بنفسه أنَّهُ حنفيُّ المذهبِ، حينَ سألهُ ياقوت الحموي عن مذهبهِ إذ قال: " وقُلتُ لهُ ما مذهبُكَ؟ فقالَ: حنفي، ولكن لستُ خوارزمياً لستُ خوارزمياً يكررها، ونفى عن نفسهِ أن يكونَ مُعتزليّاً"[٢]، توفي الخوارزمي على يد التتار أثناء هجومهم على خوارزم، فسقط شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة للهجرة [٣].

لم يلق صدر الأفاضل من الشهرة ما يتناسب مع مكانته العلمية، ولا يعرف عن حياته إلا اليسير، على الرغم من أن له نشاطًا واسعًا في التأليف، فقد ترك مؤلفات كثيرة في النحو واللغة والأدب والبلاغة والشعر، وقد أفنى الخوارزمي حياته في التأليف والتدريس فلم تكن له وظيفة، ولم يذكر أحد المؤرخين واصحاب الطبقات شيئًا عن تلاميذه، ولعل حروب التتار التي راح ضحيتها صدر الأفاضل أثرًا في خفاء أسماء تلاميذه[٤]، أمّا منهج الخوارزمي لا يختلف عن منهج الزمخشري في (المفصل)، إذ أخذ يُحللُ عبارات الزمخشري، مع الحفاظ على سلامة النص، ومن ثم يورِدُ أقوالَ العلماء وآراءَهم في المسألة، فيورد النص كاملاً يبدؤهُ بقولهِ: (قال جار

(١) يُنظر: الأعلام :٥/١٧٥.

(٢) معجم الأدباء:٥/٢١٩٢.

(٣) يُنظر: معجم الأدباء:١٦/٢٥٠، و طبقات النحويين واللغويين:٤٧٦.

(٤) يُنظر: معجم الأدباء: ١٦/٢٥١.

اللهِ)[١]، وعند الانتهاء من الفقرة التي يوردها، يعقبها بشرحه تحت قوله: (قالَ المُشرحُ) ويريد الشارِح، إشارةٌ إلى تفصيله الكامل للمسألة[٢].

٤- الجندي(ت: ٧٠٠هـ) في كتابه (الإقليد شرح المفصل).

هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي[٣]، كما ورد في اسمه لقب الخجندي بدل الجندي في معجم المؤلفين[٤]، والصواب هو الجندي وليس الخجندي؛ وذلك لمجيء اسمه مضبوطًا ضبطًا تامًا على غلاف مخطوطه مكتبة بودليان باكسفورد بانجلترا، وكذلك في المخطوطات الأخرى وفي نهايتها[٥]، ولم تذكر التراجم أية إشارة إلى تاريخ مولده، فقد ضنّت التراجم بذكر تاريخ ميلاده، ولعله ولد في جَندٍ التي إليها ينتسب[٦]، وأمَّا وفاته فقد ذكر البغدادي في كتابه هدية العارفين على أن وفاته كانت في حدود سنة (٧٠٠هـ)[٧].

أمَّا عن شيوخه وتلاميذه فلم يجد محقق الكتاب عن هذا شيء يقول: " لم أجد فيما طالعته من الكتب التي ترجمت حديثا عن شيوخه أو تلامذته، ولم أظفر له في الإقليد على تصريح بعلم من أعلام شيوخه، والمرَّةُ التي ذكر فيها شيخه هي قوله في الإقليد: (قال علامتنا في البيت) ولم يفصح عن اسمه لا من قبل ولا من بعد"[٨].

---

(١) يُنظر: التخمير :٢٦٧/١، ٢٩٤، ٨٢/٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٣) يُنظر: تاج التراجم:١٢، هدية العارفين:١٠٢/١.

(٤) يُنظر: معجم المؤلفين:٧٢/٢.

(٥) يُنظر: الإقليد:٢١٨٨

(٦) يُنظر: معجم البلدان:١٦٨١٦٩/٢(جند).

(٧) يُنظر: هدية العارفين:١٠٢/١.

(٨) كلام محقق الإقليد:٢٣، وينظر الإقليد:٣٥٠.

اتخذ الجندي (الإقليد) اسمًا لكتابه الذي شرح فيه (مفصل) الزمخشري مُصرّحا بهذه التسمية في مقدمة الكتاب يقول:" وَجَمعتُ في هذِهِ المجَلَّةِ الَموسُومَة بالإقْليدِ مِن مَعَانٍ خَفَايَا مَا حُلَّ بِهِ عُقَدٌ مِنَ السِّحرِ خَبَايَا"(١).

ومعنى الإقليد كما جاء في معجم لسان العرب المفتاح يقول ابن منظور: " والإقليد : المفتاح... وجمع أقاليد، أما المقاليدُ فهي جمع المِقلَدِ، وهو مفتاح كالمِنْحَلِ"(٢)، وقد أطلق الجندي هذا الجمع أي المقاليد على كتاب آخر له شرح فيه المصباح في النحو للمطرزي(٣).

يرى محقق كتاب الإقليد أن الجندي ألف كتاب الإقليد شرح فيه مفصل الزمخشري، فقد أودعه الكثير من التعليقات الهامة، والتوضيحات الدالة، والإشارات اللافتة، كما أكثر فيه من ذكر الأحكام اللغوية، والعلل النحوية، وحشد فيه كثيراً من الشواهد قرآنا وحديثا ومثلا سائرا وقولا مشهورا وشعرا وأرجازا، و وقف فيه المؤلف عند مسائل المفصل يشرح مغلفها، ويوضح غامضها، ويحل عويصها، دائباً في كل ذلك على مبادرة القارئ بالمجاورة والاستفهام، ثم الإجابة عن ذلك تقريبا اللإفهام(٤).

ونظرًا لأهمية الإقليد بين شروح المفصل الأخرى فقد صار مصدرًا من المصادر اللغوية المعتمدة التي رجع إليها بعض النحاة في مؤلفاتهم كالبغدادي في(خزانة

---

(١) الإقليد:١٥.

(٢) لسان العرب: مادة (قلد).

(٣) يُنظر: تاريخ الأدب العربي :٢٤٣/٥، كشف الظنون: ١٧٠٨/٢.

(٤) يُنظر: الإقليد:٣٠.

الأدب)، وحاجي بابا الطوسي في كتابه:(مائة كاملة في شرح مائة عاملة)، والتهامي في كتاب (المقاليد)[1].

(١) يُنظر: خزانة الأدب:١٥/٤، مائة كاملة في شرح مائة عاملة:١٣٠، الإقليد:٣٠٣١.

الفصل الأول

القرينة الصوتية عند شرَّاح المفصل

١- المبحث الأول: قرينة التنغيم.

٢- المبحث الثاني: قرينة التنوين.

٣- المبحث الثالث: قرينة الوقف.

الفَصلُ الأَوَّلُ

القَرِيْنَةُ الصَّوتِيَّةُ عِنْدَ شُرَّاحِ المُفَصَّلِ

تمثل القَرِيْنَةُ الصَّوتِيَّةُ جانبًا مهمًا من جوانب اللغة فهي من جملة القرائن الحسيّة المنطوقة التي يتم إدراكها من جهة المادّة الصَّوتِيَّة المسموعة، وهي جزء من التحليل الصوتي للكلام وهذا التحليل يُبنى عليه النظام الصَّوتِي، وتُعدُّ من أهم العلامات اللفظيّة التي يتم بها تعيين المعاني والروابط بين الألفاظ والتراكيب، أو هي " فن التأثير في المستمع بكل حواسه السمعية والشعورية والبصرية "(١).

وتراثنا اللغوي حافل بالدلالّة الصَّوتِيَّة وتوظيفها في النصوص اللغويّة، فقد أكد الخليل بن أحمد الفراهيدي على العلاقة بيّن الصوت ومدلوله، فكلّ صوت يمتاز بخصائصه المنفردة ممّا يؤثر في معناه، وهذه الخصائص يكتسبها الصوت من مخرجه المحدد في جهاز النطق، و وقعه على جهاز السمع؛ فقد ربط الخليل الأصّوات بمدلولاتها من خلال تحليلاته لحكايات أصَّوات الأشياء، فإذا توهم الحاكي استطالة في صوت المصوت حاكاه بمقاطع طويلة، وإمَّا إذا توهم ترجيعًا فإنَّه يحاكمه بمقاطع متكررة(٢)، إذ قال " كأنَّهم توهّموا في صّوتِ الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صّرَّ، وتوهّموا في صّوتِ البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر "(٣).

ثم تابع سيبويه شيخه الخليل في ذلك؛ إذ تطرق إلى مظاهر الدلالّة الصَّوتِيَّة في الصيغ والأوزان، ومن أهم هذه المظاهر صيغة (فَعَلاَن) التي تستعمل للدلالة على الحركة والاضطراب والتي تدل على علاقة الصوت بالمعنى(٤)، إذ يقول:" ومن

---

(١) الأداء الصوتي في العربية: ٢٠٩.

(٢) يُنظر: تطور الدلالة الصوتية في اللغة العربية (مصادر ومراجع) (بحث): ١٦٤.

(٣) العين: ٥٦/١.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين (رسالة): ١١٥.

المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقران، وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العسلان والرتكان. ومثل هذا الغليان؛ لأنَّه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛ لأنه تجيش نفسه وتثوره، ومثله الخطران واللمعان؛ لأنَّ هذا اضطراب وتحرّك، مثل ذلك اللهبان والوهجان؛ لأنَّه تحرّك الحرّ وتثوره، فإنَّما هو بمنزلة الغليان"(١).

وعلى هذا سار ابن جني (ت:٣٩٢هـ) إذ بيّن أهميّة الجانب الصّوتِي في اللغة عندما عرفها بأنَّها " أصَّوات يعبَّر بها كلَّ قوم عن أغراضهم"(٢).

ومن هنا لابدَّ القول إنَّ علماء اللغة العربية لم يدرسوا اللغة على أساس لغة مكتوبة؛ لذلك لم تظهر عندهم علامات الترقيم بل درسوها على أساس أنَّها لغة منطوقة كما عبَّر عنها ابن جني (أصَّوات) أي أصَّوات منطوقة تتكلم بها مجموعة من الناس للتعبير عن أغراضهم(٣).

ثم بيَّن ابن جني العلاقة بين الأصَّواتِ ومعانيها في أربعة أبواب من كتابه الخصائص وهي: باب في الاشتقاق الأكبر، باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، باب في قوّة اللّفظ لقوّة المعنى، فيقول: "من ذلك قولهم: خَضَمَ، و قَضَمَ. فالخَضَمَ لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقَضَمَ للصلب اليابس، نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك"(٤).

---

(١) الكتاب: ١٤/٤.

(٢) الخصائص: ٣٤/١ .

(٣) يُنظر: الأداء الصوتي في العربية: ٢١٢ .

(٤) الخصائص: ١٠٤/٢- ١٠٥ .

وقد أدرك ابن جني بحسه المرهف القيمة الدلالية للفونيمات، إذ يؤدي استبدالها تغيرًا مهمًا في الدلالة الصَّوتِيَّة، فإحلال إحداهما مكان الاخرى يولد دلالّة جديدة، فالخاء تدلّ على الرخاوة والطراوة فجاء الفعل (خَضَمَ) لدلالّة على الأكل الرطب و القاف تدلّ على الشدة والقوة لذلك جاء الفعل (قَضَمَ) للدلالّة على أكل اليابس.

ولذلك فرق الزمخشري بين النَضْحُ والنَضخِ ممثلا لصحة رأيه بقوله تعالى: □□□ □□[1]، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه[2]، إذ جعلت الحاء لرقتها للدلالّة على تسريب السائل في تأن وبطء والخاء لغلظتها للدلالة على فوران السائل في قوة وعنف[3].

وقد وردت عند شُرَّاحِ المُفّصَلِ دراسات مرتبطة بالمعنى بوصفهِ قَرِينةُ صوتِية، ومن المظاهر الدالة على هذه القرينة في مؤلفاتهم:(التنغيم)، و(التنوين)، و(الوقف) وهذه المظاهر التي قصدنا إليها بوصفها قرائن تساعد على تحديد المعنى.

(١) سورة الرحمن:٦٦.

(٢) الكشاف: ٤/٤٤٢.

(٣) يُنظر: الصوت والدلالة دراسة في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث (بحث):١٥.

المبحث الأول

قَرِيْنَةُ التَّنغِيمِ

قَرِينَةُ لفظية تدخل ضمن المستوى الصوتي وتتعلق بالكيفية التي ينطق بها الصوت اللغوي في تركيب الكلمة، ولها أثرٌ في تغيير دلالة الكلم من معنىً إلى معنى آخر، وقد أشار اللغويون قديمًا وحديثًا إلى دراسة هذه القرينة وبيان أهميتها وتأثيرها الدلالي في تركيب الكلمة.

فالتنغيم في اللغة مأخوذ من الجذر الثلاثي (نغم) يقول ابن منظور: "النغمة جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، النغم الكلام الخفي والنغمة الكلام الحسن، وسكت فلان فما نغم بحرف وما تنغم بمثله "[(١)].

يوضح ابن منظور في تعريفه السابق ل(نغم) الفرق بين النغم والنغمة فنسب الكلام الخفي للنغم، أمَّا الكلام الحسن فيكون للنغمة، وكذلك خرج التعريف إلى مجموعة من المعاني منها ما يتعلق بحسن الأداء الصوتي في القراءة، أو الحسن الطبيعي للصوت، وقد يأخذ معنى ما خفي من الأصَواتِ ولم يبن، كمّا أنَّه قد يشير إلى معنى أكثر عمومًا وهو النطق بصيغة عامّة[(٢)].

أمّا التنغيم في الاصطلاح فهو قرينةُ صوتية تعرف عن طريق" ارتفاع الصَّوت وانخفاضه أثناء الكلام"[(٣)]. أو هو" التنوع في أداء الكلام بحسب المقام المقول فيه فكما لكل مقام مقال فكذلك لكل مقام طريقة في أدائه تناسب المقام الذي

---

(١) لسان العرب: ٥٩٠/١٢ مادة (نغم).

(٢) يُنظر: التنغيم في اللغة العربية رؤية فيزيائية (بحث): ٦٨ .

(٣) مناهج البحث واللغة: ١٦٤ .

اقتضاه، فالتهنئة غير الرثاء والأمر غير النهي، والتساؤل والاستفهام غير النفي وهكذا"[١] .

لم يكن أهل اللغة القدماء غافلين عن أثر التنغيم في أثناء التعبير، إلّا أنَّهم لم يفردوا لهُ بابًا خاصًا في مؤلفاتهم بل أوردوه ضمن موضوعات متنوعة، يُعبَّر عنها المتكلم كالتعجب والفخر والتحقير وغيرها فقضية أبي الأسود الدؤلي(ت:٦٩هـ) غير خافية عن الباحثين عندما سألته ابنته عن قولها: (ما أجملَ السماء) متعجبة، فرأى بعضهم أنَّ هذا النص " يدلّ على اهتمام مبكر بتحليل نمط التنغيم السياقي، وإنَّ العرب كانوا يعون تمامًا أثر النغمة في توجيه دلالة التراكيب وتفريقها بين المعاني الأسلوبية "[٢]. أو لعل ذلك راجع إلى السليقة اللغوية أو الفطرة اللغوية التي يتمتع بها اللغوي آنذاك سواء كان في البادية أم الإعراب أم الحضر[٣].

ولعل سيبويه أول من أشار إلى هذه الظاهرة واستطاع أنَّ يقوم بربط التنغيم ضمن سيّاقات الحدث الكلامي، وهو ما يعرف بتنوع دلالّة الأساليب، وأن يحدد نوعية الدلالات التي تتضمنها الجملة الواحدة، ومن هذه الصور في جملة (ما أتاك رجلٌ) إذ يمكن التعبير بها عن العدد والنوع والجنس من خلال تباين النغمة[٤]، يقول سيبويه:" يقول الرجل: (أتاني رجلٌ) يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول:(أتاني رجلٌ لا امرأة) فيقال (ما أتاك رجلٌ)

---

(١) المختصر في أصوات اللغة العربية: ١٧٧ .

(٢) علم الأصوات: ٥٤٦، ويُنظر: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم:٣٢ .

(٣) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٢، و إشكالية المعنى في الجهد التفسيري دراسة في ضوء مستويات اللغة (تفسيرا وتأويلا): ٣٧ .

(٤) يُنظر: التنغيم وأثره في التعبير عن المعاني النفسية (بحث): ٨٣.

أي (امرأة أتتك)، ويقول: (أتاني اليوم رجلٌ) أي في قوته ونفاذه فتقول: (ما أتاك رجلٌ)، أي (أتاك الضعفاء) "[١].

في هذا النص يوضح سيبويه أنَّ دلالة الجملة تتغير بتغير النغمة التي يقال بها ف(ما) في الجملة الأولى نافية للعدد ولا تهكم فيها وفي الجملة الثانية نافية للجنس وفيها نوع من التهكم إن كان الآتي هو رجل فعبَّر عنه بصيغة التهكم على أنَّه امرأة وفي الثالثة جاءت (ما) لنفي الصفة وهي صفة الرجل التي تدلّ على القوة والشدة وفيها تهكم واضح القول لذا فمن الواضح أنَّ النغمة تقال بها الجملة على الرغم من تشابهها في التركيب من حيث تساوييها في الألفاظ والترتيب إلا أنَّها دلت على دلالات مختلفة لا تناسب بينهما فتغيرت الدلالّة من العدد إلى الجنس ثم التهكم .

وعلى هذا سار ابن جني (ت:٣٩٢هـ) إذ كان يطلق على التنغيم تسمية (مطل الحركات والحذف السياقي) فكانت له إشارات واضحة في هذا الجانب من خلال تمطيط الكلام وإطالته، أو مطل الحركات وتقوية الصوت، إذ يقول: " وقد حُذفت الصفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب مِن قولهم: سِيْرَ عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل...وأنت تجسّ هذا مِن نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً !فتزيد في قوة اللفظ ب (الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أيّ رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريما، أو نحو ذلك وكذلك نقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا، أو نحو ذلك"[٢].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣٩.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٧٢- ٣٧٣.

نستنتج من نص ابن جني السابق أنّه لم يغفل عن قَرِيْنَةِ التَّنغِيمِ فالتطويح وكذلك التطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ والتمطيط والإطالة والتمكين هي مرادفات لمصطلح التنغيم والنبر في الدرّس الصَوّتِي الحديث، ولم يكتف ابن جني في بيان هذا فحسب، بل لجأ إلى بيان وضوح القرائن غير اللغويّة، كتقطيب الوجه وتزويته للإشارة إلى شيء ما، وهذه القرائن تكمل الوحدات اللغوية، ومن الملاحظ أنّ ابن جني في هذا النص يدل على التنبيه على الوسائل الصوتية، والحركية غير اللغوية، التي تضاف إلى الوحدات اللغوية(١).

ومن ثم يمكننا توزيع أثر قَرِيْنَةُ التَّنغِيمِ في المعنى عند شرَّاحِ المُفَصَّلِ على النحو الآتي:

١_ التنغيم بالنداء الحقيقي:

تكاد تجمع جل المعجمات على أنّ دلالة النداء لا تخرج عن كونها إمَّا صوتًا أو دعاءً أو صراخًا، فهو بعد الصوت ف"(نداه)، أي دعاه بأرفع الصوت وفلان أندى صوتًا من فلان، أي أبعده مذهبًا وأرفع صوتًا"(٢).

أما في الاصطلاح: فهو أسلوب من أساليب الانشاء الطلبي، وقد عرفهُ النحاة القدماء من الوجهة الإعرابية انطلاقًا من موقعه الإعرابي، يقول سيبويه:" اعلم أنَّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"(٣)، ثم اتخذ المبرد النهج نفسه إذ يقول:" اعلم أنَّك إذا دعوت مضافًا نصبته"(٤)، كذلك الزمخشري عرف النداء انطلاقًا من موقعه

(١) يُنظر: المعنى وظلال المعنى: ٣٣٧.

(٢) العين:٢٦٥/٤ مادة (ندو) و(ندي)، وينظر: لسان العرب:٣١٤/١٥مادة(ندي).

(٣) الكتاب:١٨٢/٢.

(٤) المقتضب:٢٠٢/٤.

الإعرابي إذ يقول:" ومن المنصوب باللازم إضماره المنادى، لأنَّك إذا قلت يا عبد الله فإنَّك قلت يا أريد أو أعني عبد الله"[١]، ويبدو أنَّ من نظر إلى النداء من الوجهة الوظيفية كانَّ جُلّهم من النحاة المتأخرين والمحدثين، ومنهم الجندي (ت:٧٠٠هـ) شارح المفصل يُعرفهُ بأنَّه: "المطلوب إقباله بحرف نائبًا مناب(أدعو) لفظًا وتقديراً، فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره في نحو قولك (مخاطبتي معك) وأنت المراد بهذا الخطاب وقد خرج المندوب بهذا عن الحد، فإنه ليس بمطلوب إقباله... والندا تصويتك لمن تريد إقبالك عليه لتخاطب، وهذا هو الأصل" [٢]، أو هو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء، والسماع إلى ما يريده المتكلم، أو هو طلب الإقبال بالحرف (يا) أو إحدى أخواتها[٣].

وتُعد أحرف النداء امتدادات صَّوتِيَّة تسبق المنادى لاستمالته انتباهًا واستماعًا، وقد اختلف في عدد هذه الأحرف: فمنهم من جعلها خمسة، ومنهم من قال بأنَّها ستة ومن هؤلاء الزمخشري في كتابه(المفصل في صنعة الإعراب) إذ أقحم (وا) الندبة ضمن هذه الأحرف، وذهب فريق إلى أنَّها ثمانية وينسب هذا الرأي للمدرسة الكوفية، ولكل منهم حجته في ذلك[٤].

ويصنف الزمخشري في كتابه المفصل حروف النداء على ستة أحرف وهي: "يا و أيا و هيا وأي والهمزة و وا، فالثلاثة الأولى لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته ومن نائم أو ساهٍ، فإذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادى على إقبال المدعُوّ

(١) المفصل في صنعة الإعراب:٤١٢.

(٢) الإقليد شرح المفصل:٣٩٩/١.

(٣) يُنظر: الأساليب الانشائية في العربية :١٦ .

(٤) يُنظر: أسرار النداء في العربية (رسالة) :٧٠٤ .

عليه، ومفاطنته لما يدعوه له. وأي والهمزة للقريب ..."[١]، إذ جعل الزمخشري النائم والساهي بمرتبة البعيد كونهما يحتاجان لمد الصوت ورفعه حتى يستجيبا للمنادى.

وقد ذكر السخاوي(ت:٦٤٣هـ) في شرحه للمفصل بأنَّ" حرف النداء دخل عندهم تقويةً للصوت وتنبيهاً للمنادى فإذا حذفوه فلقرب المنادى منهم، فإذا قالوا: يا زيد وأيا زيد، وهيا زيد، فقد بالغوا في التنبيه، وأيا وهيا أشد في ذلك من يا، وثلاثتها للبعيد ولمن غاب، لأن الصوت يمتد معها فيسمع من بُعد، وكذلك النائم والغافل يكون النداء بها مؤديًا إلى انتباهه أو إلفاتهِ"[٢].

يبيّن السخاوي في كلامه هذا أثرٌ الصوت وشدته في تنبيه المنادى، فكلما كان المنادى بعيدًا أو غافلاً كان على المتكلم أنَّ يرفع من شدة صّوتِه لتنبيهه، وللنداء حروف خاصة تكون بحسب القرب والبعد، وبهذا فالزيادة الحاصلة في مبنى حرف النداء لها دلالة في تقوية المعنى وأهمية النداء فيه، وقد يحصل التناوب في استعمال حروف النداء فيستعمل ما هو للبعيد للقريب وبالعكس، ويكون ذلك لغرض يريده المتكلم، كأن يتصور المنادى في منزلة البعيد، أو قليل الانتباه، يقول في ذلك السخاوي: " قد ينادون بها القريب فيقولون: أيا فلان، وهيا فلان، ويريدون بذلك أنَّ يقبل المنادى عليهم؛ لأنَّهم يتصورونه كالبعيد في كونه لا يقبل عليهم، إمَّا لما يعلمونه من عدم الانتباه إليه وبعدهم من قبله، أو لمّا يعتقدونه من استخفافهم بأنَّ لا يسمع نداءهم، كما ينادي العبد الخاطئ ربّه عزّ وجلّ، فيظهر بذلك التلهف شدة لحرص على سماع ندائه وإجابة دعائه، وقد يكون المنادى في معنى البعيد، وإنّ كان بندائه لا يفطن بالذي يدعوه له، فيناديه نداء الغائب بمد الصوت حرصًا على

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٤١٣ .

(٢) المفضل في شرح المفصل: ٢٥٧ .

إقباله وفهمه ذلك، وأي والهمزة للقريب، وفيهما تنبيه بالنسبة إلى المنادى غير بعيد بهما وبالحذف رأساً، أي أنّك تصورته بصورة من حضر "[١].

أمَّا ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) فقد بَيَّنَ أنَّ حرف (يا) مشترك " في المنادى والمندوب جميعاً، وأمَّا بقيتها فمختصة بالمنادى فإذن هذه الحروف على ثلاثة أقسام: قسم للمنادى، وقسم للمندوب، وقسم مشترك بينهما، وقسمها أيضا على ثلاثة أقسام للقريب وللبعيد والمتوسط،...وأورد قولهم يا الله اعتراضاً على قولهم إنّ(يا) للبعيد، فأجاب عنه بأنّ البعد بالنسبة إلى الله تعالى إنَّما هو بالنسبة إلى البعد من إحسانه واستجابة دعائه، واذا استقصر الإنسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصحَّ استعمالُ حرفِ البعدِ لذلكَ"[٢]، فهو في هذا يريد أنَّ الحاكم في استعمال (يا) للمنادى أو للمندوب هو مد الحرف فيها، ويراها مشتركة بينهما، فتكون في المندوب بطول الحرف ومده وتغيير نبرة الصوت فيه، وفي المنادى بشكل طبيعي، ويفسر مسألة القرب والبعد على ما يحسه المتكلم اتجاه المنادى.

أمَّا الخوارزمي (ت:٦٧١هـ) فيرى أنَّ "معاني هذه الحروف: التنبيه ودعاء المنادى بوصل اسمه الظاهر بحرف من هذه الحروف تنبيهًا له وتصويتًا به، ليقبل على المنادى، وهي لا تدخل إلا على الأسماء فإن كانت المسافة بين المنادِي والمنادَى أطول كان الحرف الذي ينادى به أطول ... والضمير في مفاطنته يرجع إلى المَدعِوّ"[٣]، يربط بين المسافة في البعد المكاني والبعد النطقي لحرف النداء، فالتناسب بينهما طردي، كلما زاد البعد المكاني زاد البعد النطقي للحرف.

---

(١) المفضل في شرح المفصل:٢٥٧ – ٢٥٩ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:٢/٢٢٠

(٣) التخمير:٤/٩٧ .

وقد ذهب الجندي إلى أنَّ هذه الأحرف_ أحرف النداء_ قد اشتقت من أصَّواتِ المدّ، إذ قال: " صيغت هذه الحروف من حروف المدّ، لأنَّها أسهل الحروف وأكثرها دوراً في الكلام، وهذه الحروف: (يا)، وعكسه: (أي)، و(الهمزة) بحذف الياء، و(أيا) بزيادة الهمزة في (يا) و(هيا) بإبدال الهمزة ها كما في (هما والله)، و قوله: (فالثلاثة الأولى لنداء البعيد...) لأنَّ فيهما مدَّ صوتٍ، والبعيد محتاج إليه"(١).

فهو بهذا يقارن بين أحرف النداء و أصوات المدّ، وبين أنّ حروف النداء قد صيغت من أصوات المدّ تارة في أولها وأخرى في آخرها، وهذه الأصوات هي أكثر الأصّوات وروداً في الكلام وهذا متفق عليه لأن أغلب ألفاظ العربية تحوي هذه الأصوات، ولهذه الأصوات وظيفة في النداء، إذ يؤدي ارتباطها بحرف النداء إلى إيضاح المقصد منه قربًا وبعدًا، فمد الصوت يشير إلى المكان البعيد، ولما كانت هذه الأصوات هي أصوات مدٍّ، فيؤدي ارتباطها في حروف النداء ليختص بنداء البعيد دون سواه، لأنّ البعيد يحتاج إلى ذلك المدّ، فكلما كان المدّ أطول كان المنادى أبعد.

٢_ باب الندبة: الندبة في اللغة "ندب الميت يندبه ندبًا أي بكى عليه وعدد محاسنه والاسم الندبة بالضم، والندب أن تدعو النادبة للميت يحسن الثناء في قولها: وا فلانا، وا هناه! وهو من أبواب النحو، كل شيء في ندائه وا فهو من الندبة"(٢).

أمَّا في الاصطلاح: فهي" تفجُعُ وإعلامٌ أنَّ النادب قد وقع في أمرٍ عظيم وأكثر ما يتكلم بها النساء وعلامتها يا و وا ولا يستعمل غيرهما"(٣)، وعرف الجندي الندبة بقوله: "هو المتفجع عليه (بياء) أو (واو)، والندبة: البكاء على الميت وإظهار

(١) الإقليد شرح المفصل :١٧٨٣/٤.

(٢) لسان العرب:٨٧/١٤ مادة (ندب).

(٣) شرح اللمع للضرير:١٥٤.

التفجع عليه، وتعديد محاسنه ليعلم الناس أنه لقي خطبًا عظيمًا وأمراً فظيعًا، ليعذره من سمع بكاءه وقلقه، ويشاركه في التفجع، ويهون عليه ما داهمه من ذلك الخطب المحرق، والأمر المقلق بمشاركة إياه"[١]، فالندبة ضرب من النداء يقصد به التفجع على المفقود، والحسرة على المتوجع والإعلام بأن النادب قد وقع في أمر عظيم وأكثر ما يتكلم به النساء؛ لضعفهن عن احتمال المصائب[٢]، ويرى كثير من النحاة أنَّ المندوب منادى ومنهم سيبويه:" اعلم أنَّ المندوب مدعو ومتفجع عليه"[٣]، ويستعمل للمندوب حرفان من حروف النداء هما (وا) و(يا) والأصل (وا) ولا يستعمل (يا) إلا عند أمن اللبس[٤]، ومن هؤلاء الزمخشري في المفصل فقد استعمل (وا) الندبة إذ يقول: "(وا) للندبة خاصة"[٥]، على أنَّ مِن شرَّاح المفصل مَنْ وظَّف حرف الندبة (وا) ومنهم من تناول حرفي الندبة معًا، ومن هؤلاء الشرّاح السخاوي إذ يرى أنّ (وا) تشبه(يا) في مد الصوت، لأنَّها تساويها صوتيًا، ونغميًا، إذ يقول: "(وا) مختص للندبة، وفيها ما في(يا) من مدّ الصوت ونداء البعيد؛ لأن المندوب يُتصَّور، والنادب بالمكان البعيد، وتقول بعض العرب: أي زيد فيمدّ، وتقول: أي ابن فلان أقبل، فتحرك يا (أي) بالكسر لما لقيها الساكن، كما تحركها في قولك: أخش الله يا هذه"[٦]، وبَيَّنَ في هذا أنَّ مَدَّ الصوت هو المعبر عن بعد المنادى أو المندوب

(١) الإقليد شرح المفصل:٤٣٧/١ .

(٢) يُنظر:شرح اللمع للضرير:١٥٤ .

(٣) الكتاب:٢٢٠/٢.

(٤) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :١٧٩/١ .

(٥) المفصل في صنعة الإعراب:٤١٣ .

(٦) المفضل في شرح المفصل:٢٥٨ .

وقربه، ويمدُّ العربيُّ الصوتَ في مواضع ليظهر ذلك البعد، مثلما نراه في (أي) بمد الياء.

أمَّا ابن الحاجب فيرى أنَّ الندبة والتفجع مختصة بحرف النداء(وا)، وهو ليس بالنداء الحقيقي لافتقاره إلى إقبال المندوب، وهي ميزة النداء، يقول: "(وا) من حروف النداء لأنَّهُ جعل المندوب منادى وليس بمنادى في التحقيق لأنَّ المنادى هو المطلوب إقبالهُ والمندوب ليس كذلك ولذلك لم يدخل (وا) إلا في الندبة خاصة، ولو قلت: وا زيدُ وأنت تقصد النداء لم يجز"(١).

ثم بَيَّنَ حكم الندبة والتفجع ب(وا) في الإعراب رفعًا ونصبًا يقول:" (وا) وحكمة في الإعراب والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه، تقول: وازيدُ الظريف نصبًا ورفعًا كأنهم أخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليكون أبلغ في التفجع، ولذلك كان الأفصح الإتيان بالمدة في آخره . وإنَّما قالوا: ألف وقد يكون غير ألف، لأنَّها الغالب، وإنّما يعدلُ إلى غيرها لغرض، ولا يخلو من أن يكون آخره حركة أو سكونًا، فإن كانت حركة فلا يخلو أمَّا أن يكون إعراباً أو بناءً فإن كانت إعرابًا فليس إلا الألف كقولك: وازيداه واعبد المطلباه واغلام أحمداه، بخلاف مدّة الإنكار، فإنَّك تقول: فيها عبدَ المطلبيه، ومدّة التذكر أيضًا فإنَّك تأتي بها حسب حركة الآخر كائنة ما كانت، فإنَّ كانت حركة الآخر حركة بناء أتبعتها مدّة من جنسها، فقلت: في حذام واحذاميه، وفي أمير المؤمنين وا أمير المؤمنيناه"(٢).

وذهب الخوارزمي إلى أن حرف النداء (وا) مختص بالموتى، ثم بَيَّنَ رأي سيبويه وابن السراج (ت: ٣١٦هـ) في هذا الجانب بقوله:" أما (وا) فإنَّه نداء يختص بالموتى وأمَّا إلحاقُ الألف في آخره فلما قال سيبويه: لأنَّ الندبة كأنهم يترنمون فيها،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٢/٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٨٣- ٢٨٤.

ولأنك تزيد في أخر الاسم في النداء الألف التي تلين بالهاء في الوقف، وذلك إذا أردت أنَّ تسمع بعيدا. قال ابن السراج: تقول يا زيداه إذا ناديت بعيداً وتجيء بالهاء إذا وقفت، فإذا وصلت قلت يا زيدُ أقبل، و يا قومًا تعالوا، وكذلك إذا ندبت هالكًا. قال ابن السراج: لأنّ المندوب في غاية البعد، لأنّ زيادة الألف لمدِّ الصوت، ليكون أظهر للتفجع، ولما كانت الألف تجري مجرى النفس، ولم يكن لها معتمد في الفم، وكانت تعرض للخفاء، والذوب خيف عليها الزوال، فزيدت بعدها الهاء لتظهر، وتبقى منطوقًا بها "[١]، وهو مقاربٌ لمّا ذهب إليه ابنُ الحاجب في أنَّ الندبةَ تختلفُ عن النداءِ بعدم وجود الإقبال فيها، فندبة الموتى لا على سبيل طلب إقبالهم، بل للتفجع عليهم.

وجعل الجندي الواو والألف للندبة وذلك لكونها أبعد من البعيد فخصّ الواو بها بقوله :" (وا) للمندوب، لأنه أبعد البعيد، واختصاص الواو فيه والمدة لفرط البعد المعنويّ دون المكانيّ"[٢]،وهذا غير ممكن في الندبة؛ لأنَّ المندوب لا يمكن إقباله، فخالف شرط النداء في ذلك والحرف الخاص به يشير إلى أبعد البعيد حيث لا عودة منه ترجى، فكان الحرف مُكَّونًا من صَوْتَي مدٍّ، كما في قوله(يا زيداه) " تمثيل للمنادى المبني على الفتح وليس ذلك بمستقيم، ولأنه ليس بمنادى إذ ليس بمستقيم أن يكون مطلوبًا إقباله ، فلا يستقيم أن يذكر حكمه في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا"[٣]، وقد أشار محقق الكتاب إلى هذا الاعتراض في هامش الصفحة بقوله:" وهذا اعترضٌ من صاحب الإقليد على الزمخشري لإدراجه المندوب تحت باب المنادى المنصوب محلا مع أنَّه قد أفرد له فصلاً مستقلاً ، ولأنَّه لا ينطبق

---

(١) التخمير: ٣٥٢/١ .

(٢) الإقليد شرح المفصل:١٧٨٣/٤ .

(٣) الإقليد شرح المفصل:٤٠٩/١ .

عليه أسلوب المنادى الذي يستدعي الإقبال على طالبه"[١]، واعتراضه هذا فيه شيء من المقبولية؛ لأنَّ النداء في تعريفه يشير إلى طلب الإقبال.

٣_حذف حرف النداء:

وردَ في كلام العرب حذف حرف النداء من جملة المنادى وذلك اعتماداً على قوة القرائن الدالة عليه التي يصير بها كالملفوظ به، وحذف الحرف إما أن يكون جائزًا و إما أن يكون ممتنعاً[٢]، وحذف حرف النداء من المفرد والمضاف والشبيه بالمضاف به، وكذلك لا فرق في المفرد بيّن أن يكون مقصوداً بالنداء لذاته ك (يوسف) أو صلة لنداء غيره ك(اي)[٣].

وقد أجاز هذا الحذف الزمخشري؛ إذ أورد أدلّة من القرآن الكريم على هذا الحذف بقوله: " ويجوز حذف حرف النداء عمّا لا يوصف به أي. قال تعالى:□□□□□□□[٤]،وقال:□□□□□□□□□[٥]، وتقول أيَّها الرجل أيَّتها المرأة، ومن لا يزال محسناً أحسن إليّ ولا يحذف عمّا يوصف به أيّ فلا يقال رجل ولا هذا ..."[٦]، أي بتأويل (يا يُوسُف) " إذ تتلى بالقالب التنغيمي للنداء، وهذا القالب قائم رغم حذف النداء"[٧].

---

(١) هامش الإقليد:١/٤٠٩ .

(٢) يُنظر: أسرار النداء :٨ .

(٣) شرح الاشموني :٢/١٣٦ .

(٤) سورة يوسف:٢٩.

(٥) سورة الإعراف:١٤٣.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٤١٣ .

(٧) القضايا التطريزية في القراءات القرآنية :١/٢٦٦ .

ثم تناول شراح المفصل هذا القول بالتفصيل فلكل منهم رأيه الخاص به ومن هؤلاء الشراح السخاوي، إذ يقول: " إنَّ الله عزّ وجلّ قريب من كل داعٍ، فالتنبيه في دعائه محال وإنَّما يدعوه الداعي بما يُدعى به البعيد لاعتقاد الداعي أنه بعيد من الله لإساءته، لا لأن الله بعيد منه، وليظهر التلهف، والتضرُّع، والحرص على إجابة دعوته بالتضرع والابتهال ورفع الصوت والجؤار... وأكثر ما جاء في القرآن من نداء الله عز وجل بغير حرف النداء، نحو:□□□□ □□□□[(١)]، □□□□□□[(٢)]، □□□□□[(٣)]"[(٤)]، فالبعد والقرب في نداء الله تعالى يعتمد حسب تفسير السخاوي على قربِ العبد وبعده من الله، لأنَّ الله قريب، والداعي في هذه الحال هو البعيد أو القريب بعمله.

أمَّا ابن الحاجب فأجاز حذف حرف النداء كما أجازه المصنف الزمخشري إذ ذكر القيد والعلة و وجه التعليل لهذا الحذف بقوله: "إنَّ قولك: يا رجلُ أصلهُ يا أيُّها الرجل و يا هذا الرجل، و أصله يا أيُّهذا الرجل فحذفوا الألف واللام استغناءً عنها فحذفوا أيُّ، لأنّهم ما أتو بها إلا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، فبقي يا رجل فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيخلوا بحذف أشياء كثيرة، وفي قولك: يا زيد وشبهه لم يحذف منه إلا حرف النداء فلا يلزم من جواز حذف شيء واحد جواز حذف أشياء متعددة . ومن الناس من قال لم يجز الحذف في قولك يا رجل لبقائه مبهمًا وفي قولك: يا زيد جاز لكونه غير مبهم فلا يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي يعلم المنادى فيه جواز الحذف في الموضع الذي لا يعلم، وأورد على

---

(١) سورة مريم:٤.

(٢) سورة الأعراف:١٤٣.

(٣) سورة الشعراء:٣٨.

(٤) المفضل في شرح المفصل:٢٥٩ .

هذا قولهم: هذا فإنه فيه تعريف يرشدنا إلى المقصود بالنداء فليجز كما جاز قولك: زيدٌ، وأجيب عنه إنما قلنا ذلك؛ لأنه إذا حذف بقي مبهمًا، وهذا هو مبهم أيضًا، ولذلك يسميه النحويون مبهمًا وما ذلك إلا لترددهِ بين أشياء متعددة عند الإشارة، وليس بشيء، لأنَّا نجوز أن تقول: غلام هذا، وإن كان أقل تعريفاً من قولك: هذا، لأنه يتردُ بين المشار إليهم والغلمان جميعاً فكان بالمنع أولى، ولمّا لم يمتنع دل على أنَّ الجواب ليس بشيءٍ"[١]، فيجوز عنده الحذف إذا لم يؤدي إلى التردد واللبس.

أمَّا الخوارزمي فيرى أن "الأسماء التي لا يوصف بها (أيٌّ) العلمُ والمضافُ إضافة معنوية، ومَن والذي يوصف به أيٌّ، لأنَّه لا يعتقبُ على آخره حالة النداء حكمان، فلو أجيز حذفُ حرف النداء، فالبحث على أول الكلمة هل هو نداء، أو ليس به؟ لا يفوت السامع الحكم المعلقُ بآخره بخلاف اسم الجنس، فإن سألت: كيف يجوز أن يحذف حرف النداء عن اسم الإشارة مع أنَّه لم يتعلق بآخره حكمان ؟ أجبتُ: لأن اسم الإشارة متباعدٌ عن مقام النداء إذ له بالضمير شبه، فيكون الغيبة بالداخلة في مسماه وذلك ما في نداهُ، ولأنَّ هذا لا تقع به الإشارة للمخاطب إلى غيره، فإذا ناديته بالإشارة إليه فلا بُدَّ من حرف نداء، ليعلم أنك تشير إليه "[٢]، والحذف لا يجوز في بعضها لأنّ لا علامة على وجود النداء في آخره، فإذا حذف حرف النداء ولا وجود لعلامة النداء في آخر الكلمة فكيف للسامع أن يعرف أنَّ الكلام نداء أم غيره، فلا بد للحذف من قرينة تدل على أنَّ الكلام يقصد به النداء، والتنغيم قرينة قد تؤدي هذا الغرض، ويكون ذلك أيضا في الاشارة؛ إذ يتضمن معنى النداء عبر التنغيم فيه.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٢٨٦/١- ٢٨٧ .

(٢) التخمير:٣٥٦/١

ويرى الجندي في حذف حرف النداء أنَّه يكثر مع الأعلام، إذ يقول: " الأصل في هذا الحكم العلم، لأنّ بالأعلام كثرة الاستعمال، وهي مستدعية للخفة ، والحذفُ للخفة، وما شاركَهُ في الامتناع عن وقوعهِ صفةً ل(أيٍّ) حُمل عليه و أخذ حكمه وما لم يشاركه في ذلك فلا، وقوله :(من لايزال...) تقديره: (ويَامن) حذف حرف النداء لأنَّه لا يقع صفة ل(أيٍّ) قيل: والمراد (بمن) الله تعالى. وقولُهم (أحسن إليَّ) دليلٌ على أنَّ (من) هنا منادى"[1].

يظهر من النَّصّ أنَّ علّة الحذف هي للخفة، و أنَّ أسماء الأعلام تستدعي ذلك، وهو أمرٌ شائعٌ فيها، ولعلّ ذلك يكمن في أنَّ نداء العلم فيه ثقل صوتِي في تمام الاسم ناتج عن تركّب حرف النداء مع المنادى، وعليه يلجأ المتكلم إلى الحذف تخفيفًا لذلك وتيسيرًا للنطق، ولما كان الحذف غير مُخِلٍّ في المعنى، ولا ملبس فيه، جاز ذلك وشاع استعماله فيها.

(١) الإقليد شرح المفصل :١/٤٤٠ .

المبحث الثاني

قرينة التنوين

لم تحدد المعجمات العربية معنى شاملاً جامعًا للتنوين كمّا حددته كتب النحو، فهذا ابن منظور يعرفهُ بقوله: "التنوين والتنوينة: معروف. ونون الاسم: ألحقه التنوين، والتنوين: أنَّ تُنوّنَ الاسم إذا أجريته، وتقول: نونت الاسم تنويناً، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء"(١)، فالتنوين مصدر نونت الكلمة، يعني أدخلتها نونًا، ثم صار اسمًا للنون الساكنة التي تلحق الاسم وتكون زائدة ولا تفيد معنى التوكيد(٢)، وتلحق أواخر الاسماء لا الأفعال لفظًا، وتفارقها خطًا و وقفًا، إذاً التنوين في الأصل وصف للمتكلم المنون، ثم نقل بغلبة الاستعمال إلى النون الساكنة(٣).

التنوين في الاصطلاح: يُعد التنوين ظاهرة صوتية خصّت بها العربية ، وهو ما يختص به الاسم ويجعله علامة فارقة تميزه عن غيره من أنواع الكلم الأخرى، فهو ظاهرة شكلية واضحة ترشح فيه الكلمة للاسمية وتجعلها في عداد الأسماء، فحين نقول: (هذا رجلٌ)، نلحظ بسهولة الاسمية التي امتازت بها كلمة (رجلٌ) من جراء التنوين الحاصل فيها، ولقرينة التنوين أثرٌ كبير في توجيه المعنى غير عملها في إسناد الاسمية للاسم، جاء في حدّها أنَّها ضمّتان أو فتحتان أو كسرتان تلحق الكلمة، وتكون الحركة الأولى فيها أصلية والثانية زائدة، وهي نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًا و وصلاً لا وقفًا(٤)، وقد وصفت النون الساكنة بالزيادة، لأنّه ليست في بنية الكلمة التي اتصلت بها، بدليل حذفها في بعض المواضع لا يؤثر،

---

(١) لسان العرب:١٤/٤٢٩ مادة (نون).

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٢٧٥، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٩/٢٩ .

(٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/٢٢٩، والجدول في إعراب القرآن: ٨/٢٩١ .

(٤) يُنظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك:٤/١٤، اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ٣٣.

ومن هذه المواضع الوقف أو دخول لام التعريف على الاسم المنون[١]، ويرى سيبويه أنّ هذا الحذف حاصل بفعل المتكلم طلبًا منه للخفة في الكلام، فهو من عادة العرب أنَّ ينتقلوا من الثقيل إلى الخفيف "وعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم يلحقها التنوين"[٢]، وهذا دليل على عدّ سيبويه التنوين عاملاً من عوامل الخفة، كمّا أنَّه يفرق به بين الاسم والفعل، فالفعل لا يلحقه التنوين؛ وذلك لثقل الأفعال، بينما الاسم قد يلحقه التنوين لما يمتاز به من خفة في الكلام[٣].

وقد خلط علماء العربية والقراء بين التنوين بالنظر لكميته الصوتية الذي هو قطع للصوت والنون العادية فسموها بحروف الغنة؛ لمّا لها من غنة ورنين ، وقد أحصوها بالحروف الأنفية وهي ثلاثة أصوات هي (النون، الميم، التنوين) إذ أضافوا إليها التنوين الذي هو في حقيقة الأمر نون ساكنة زائدة، ثم أوضح أبو علي الشلوبين (ت:٦٤٥هـ) في شرح المقدمة الجزلية الفرق بين النون الساكنة التي هي في الأصل تلحق الاسم بعد كماله وبين نون منطلق التي أيضًا نون ساكنة زائدة ولكنها لا تلحق الاسم بعد كماله، قال:" التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عمّا بعده "[٤].

في حين أن أبا شامة المقدسي (ت:٦٦٥هـ) أخرج التنوين من الحروف التي تصحبها غنة وجعلها حرفين فقط (النون والميم) إذ يقول: "التنوين والنون والميم، لأنّ التنوين نون خفيفة في المخرج والصفة، وإنمّا الفرق بينهما عدم ثبات التنوين

---

(١) يُنظر: النحو الوافي: ٢٢/١.

(٢) الكتاب: ٥٠٧/٣ .

(٣) يُنظر: دلالة وأثر التنوين في الصيغ الذاتية خطب الشيخ بشير الإبراهيمي (بحث): ٨١.

(٤) شرح المقدمة الجزولية:٢٧٢.

في موضع الوقف وفي صورة الخط، وأنَّه لا يكون إلا زائداً على هجاء الكلمة، فلهذا يعتني القراء بالتنصيص عليه كقولهم: باب أحكام النون الساكنة والتنوين... وأما سيبويه وأتباعه فلم يذكروا إلّا النون والميم"[١].

يقول المرادي (ت:٧٤٩هـ): "اعلم أنه جرت عادة القراء على عدّ النون واحداً مع أنّه متدرج في قولهم النون الساكنة وإنّما افردوه بالذكر لأنه يسقط خطاً بخلاف غيره من أقسام النون الساكنة"[٢].

والسيوطي (ت:٩١١هـ) ميز بين النون الساكنة وسائر النونات بقوله: "نون تثبت لفظاً لا خطاً لغير التوكيد، وقال إن هذا أحسن حدوده وأحصرها، وأن سائر النونات المزيدة ساكنة، أو غيرها تثبت خطاً"[٣].

أما الشيخ زكريا الأنصاري(ت:٩٢٦هـ) فقد بين خصائص وميزات كل من النون الساكنة والتنوين بقوله:" النون الساكنة تثبت لفظاً وخطاً، و وصلاً، و وقفاً، متوسطة، ومتطرفة، وتكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، والتنوين: نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطاً، و وصلاً لا وقفاً، لغير التوكيد، ولا تكون إلا في الأسماء "[٤].

أو هو" نون ساكنة زائدة، تلحق الآخر لفظًا لا خطًا و وقفًا "[٥]، وأضاف الصبان (ت:١٢٠٦هـ)على هذا التعريف كلمة (غير التوكيد) والمراد منها النون الخفيفة

---

(١) إبراز المعاني في حرز الأماني:٧.

(٢) المفيد في شرح عمدة المجيد:١١١.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٧٩/٢.

(٤) تحفة نجباء العصر:٢.

(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل:١/ ٣٣ .

المرسومة ألفًا نحو قوله تعالى: □ □ □ [١]، قد يتوهم دخولها لأنَّها ترسم ألفًا عند الكوفيين، لذلك خرج الأشموني بهذا القيد، ويمكن عدّ هذا الحد الجامع المانع للتنوين[٢].

ويمكن حدّ التنوين من الناحية الصوتِية على أنّه " عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون"[٣]، فالذي يحدد هذه الحركة هو طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى[٤].

قسّم النحاة التنوين على خمسة أضرب بحسب ما ذكره سيبويه في (الكتاب)[٥] (الكتاب)[٥] و الزمخشري في كتابه (المفصل في صنعة الإعراب)[٦]، وهذه الأضرب هي (تنوين الأمكنية، تنوين التنكير، تنوين العوض، تنوين الترنم، تنوين الغالي)[٧]، ثم درس شراح المفصل في القرن السابع الهجري هذه الأقسام بالتفصيل، بالتفصيل، وقد زاد بعضهم عليه ومنهم السخاوي إذ أضاف قسمًا سادسًا على الأقسام التي ذكرها الزمخشري وهو(تنوين المقابلة)[٨]، وقد جمع السخاوي هذه الأقسام في بيتين من نظمه يقول[٩]:

---

(١) سورة العلق:١٥.

(٢) يُنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٦٢ ، ظاهرة التنوين في العربية:١٠ .

(٣) من أسرار اللغة: ٢٣٩ .

(٤) يُنظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية: ١٠.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣١٨/٢.

(٦) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب :٤٥٥.

(٧) يُنظر: الجنى الداني: ١٤٤- ١٤٦، ارتشاف الضرب: ٦٦٧/٢ .

(٨) يُنظر: المفضل في شرح المفصل: ٤٠٩ .

(٩) هذان البيتان من نظم علم الدين السخاوي، ينظر: المفضل في شرح المفصل: ٤١٠ .

لِتعويضٍ وإطلاقٍ وتنكيرٍ وتمكين وغالٍ مع مقابلة وجدنا كلَّ تنوين

ولم يختلف الشارح ابن الحاجب عن الشارح علم الدين السخاوي في هذا التقسيم لأنواع التنوين(١)، ثم تابع الخوارزمي الزمخشري في التقسيم إذ ذكر تنوين الغالي ولم ولم يذكر تنوين المقابلة(٢).

الأول: تنوين التمكين(٣): و"التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن متمكن لا ممكن"(٤)ويسمى أيضا تنوين صرف، وتنوين الأمكنية، وهو الذي يلحق أغلب الأسماء المعربة المتصرفة، معرفة كانت أو نكرة؛ لأنَّ أغلب الأسماء تكون معربة منونة، وهذا أقوى أنواع التنوين في الدلالة على الاسمية(٥)، يقول الأشموني: "تنوين الأمكنية ويقال له تنوين التمكين كرجل وقاضٍ سُمِّي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكُّنِه في باب الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف"(٦)، وفائدته عندهم " الدلالة على خفة الاسم وتمكُّنِه في باب الاسمية؛ لِكونه لم يشبه الحروف فيبنى، ولا الفعل فيمتنع من الصرف "(٧)، ويؤكد النحاة هذه الفائدة إذ يرون الاسم أخف من الفعل في التنوين دليلاً على الخفة، فهذا سيبويه يقول: "التنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم وتركه علامة لما

---

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٧٦ .

(٢) يُنظر: التخمير:٤/ ١٧٨.

(٣) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ٥١٧، الشكل و أثره ودلالته في الدرس النحوي:٨٦ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٤ .

(٥) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني:١/ ١٤٤،التصريح على التوضيح:١/ ٣٢، حاشية حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١/ ٣٦، حاشية الصبان على شرح الاشموني:١/ ٧٦.

(٦) شرح الأشموني:١/ ٢٣ .

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/ ٢٨ .

يستثقلون"[١]، ثم سار ابن يعيش على مذهب سيبويه، إذ قال: "إن الأفعال إنما يمتنع منها تنوين التمكين، وهو الدال على الخفة"[٢]، ثم يقول:" فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين، دليلا على الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها "[٣].

وذكر ابن الناظم أن الاسم " يدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه "[٤].

فقد يرى السخاوي شارح المفصل تنوين الأمكنية يدخل علامة للأخف وللأمكن، يقول:" فالتنوين الدال على المكانة والخفة الذي دخل علامة للأخف وللأمكن، وهو في النكرة نحو: رجلٌ، والمعرفة والمنصرف نحو: زيدٌ والذي ينكره فيفصل مما لا ينصرف كقولك مررت بعثمان وعثمانٍ آخر، وبأحمد وأحمدٍ آخر، أي ممن اسمه عثمان وأحمد، وإذا قلت مررت بأحمد أردت واحداً بعينه، فيدخل التنوين للفرق بين هذين المعنيين"[٥]، فالتنوين هنا قرينة على التفريق بين النكرة والمعرفة، فوجوده يعني أنّ المقصود بالاسم مبهم وغير محدد.

أما ابن الحاجب فيقول: " أحدهما الدال على المكانة، وهو كل تنوين لحق معربًا لم يشبه الفعلَ من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك: زيدٌ عمرٌو ورجلٌ"[٦]، ويكون بذلك مختصًا بالأسماء المعربة على شرط أنّ لا تشابه الفعل بوجه من وجوه الممنوع من الصرف فإنّ خالفت الشرط لم يصح أنّ يدخل عليها، أو لا يكون للتمكين.

---

(١) الكتاب:١/ ٧ .

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش):١/ ٦٤.

(٣) المصدر السابق:١/ ٥٧ .

(٤) شرح ابن الناظم: ٢٥٧ .

(٥) المفضل في شرح المفصل: ٤١٠ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٢٧٧ .

فقد وجه الخوارزمي سؤالاً مفاده لماذا جعل الزمخشري التنوين في رجلٍ قسمًا برأسه، وفي صهٍ قسمًا أخرى، ثم يجيب على هذا السؤال بقولهِ: " إنَّ التنوين في رجلٍ يدل على التنكير، فعلى الخفة أيضًا يدل، وذلك لإمكان الصرف وامتناعه فيه بخلاف صه فإنه لا يتأتى فيه ذلك "[١]، فالاختلاف واضح بين الاثنين، فقولك (رجلٍ) إنما أردت منه شخصًا لا على التعيين والتحديد فجعلته شائعا بين كل جنس الرجال، أما في (صه) فهو موجَّه محدد؛ لأنَّ معناه يدل على تحديد جهة الخطاب، فلا يكون للتنكير.

ثم بَيَّنَ الجندي أنَّ فائدة التمكين تدلُّ على خفة الاسم و تمكُّنه في باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، إذ يقول: " وهو كل تنوين لحق معرباً لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف (كزيد ورجل) والتنوين في (رجل)ليس بتنوين تنكير، وإن كان الاسم نكرة أنه لو جعل علماً لم يفارقه تنوينه إذ لو كان للتنكير لفارقه، ومفارقته بمجيء لام التعريف، ليست لكونه للتنكير، لما ذكرنا من الدليل، وإنما هي لتضاد بينهما، ألا ترى أنَّ التنوين في نحو (حسنٍ) من الأعلام ليس للتنكير بلا ريبة، فلو أدخلت عليه اللام مع بقائه علماً فارقة إجماعاً، وما ذلك لكونه للتنكير فكذا في (رجل) "[٢].

يعني أنَّ التنوين هو لتقوية الاسمية في الأسماء النكرات ابعادًا لها عن الحرفية والفعلية، فالاسم يعرف بالإضافة و (أل) فإذا حذفت جيء بالتنوين لحفظ اسمية ذلك الاسم وتمكنه من اسميته.

الثاني: تنوين التنكير: هو " الذي يلحق بعض الأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها نحو: مررت بسيبويهِ و سيبويهٍ آخر، وصَهْ إذا أردت السكوت وصَهٍ إذا

---

(١) التخمير:٤/ ١٧٧ .

(٢) الإقليد شرح المفصل :٤/١٨٦٥، ويُنظر :أوضح المسالك :١/١٣ .

أردتَ سكوتاً، و إيهِ إذا استزدته من حديث معلوم، وإيهٍ إذا استزدته من حديث مجهول، و يستطردُ فيما آخره (وَيْه) ولا يطرد في أسماء الأفعال"[١]، أن يكون دالاً على نكرة ولم تدخل عليه (أل) التعريف، وأنَّ العرب وضعت هذه ل(أل) في بداية الاسم للتعريف، وجعلت التنكير علامة تلحقه، وهي التنوين[٢]، من هذا يتضح الفرق بين قولك (سيبويه) و (سيبويه) غير منوَّن تارة، وبين ما هو منوَّن تارة أخرى، ففي غير المنوَّن تريد شخصًا بعينه، وفي المنوَّن تريد أي شخص مسمّى بهذا الاسم، و(صَه) اسم فعل أمر بمعنى اسكت، فإذا أمرت الشخص بالسكوت مطلقًا وعدم التحدث في أي موضوع قلت له:(صَه) بالتنوين، وإذا طلبت منه السكوت عن موضوع خاص كان يتكلم فيه قلت له: (صَه) بدون تنوين، و (إيه) إذا عنيت بها معرفة أي حديث معلوم لم تنون (إيه)، وإذا قصدت بها نكرة حديث مجهول نَوَّنتَ (إيه)[٣].

وقد سمى السخاوي هذا النوع من التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة، وبين دخوله على الأسماء المبنية بقوله: "وأما الفاصل بين المعرفة والنكرة فهو الذي يلحق المبني للفرق بين معرفته ونكرته، ولا يكون في المعرب أصلاً نحو: صهْ وصهٍ، وسيبويه وسيبويهٍ آخر، فهذا ونحوه معرفة إذا لم يُنون، ونكرة إذا نون، فإذا قلت: صهْ أمرته بالسكوت المعهود، وإذا نوّنت أمرته بسكوتٍ "[٤]، فالتنوين فارق بين

---

(١) ارتشاف الضرب:٢/٦٦٧ .

(٢) يُنظر: إحياء النحو: ١٦٥ .

(٣) يُنظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٩، أوضح المسالك: ١/ ١٦، الشكل ودلالته في الدرس النحوي: ٨٦ .

(٤) المفضل في شرح المفصل: ٤١٠.

المعرفة والنكرة، فوجوده يدل على أن المقصود التنكير فلا يُقصد به شيء محدد على خلاف حذفه فإن الاسم بذلك يكون محددا.

وقد بين ابن الحاجب هذا النوع من التنوين، إذ قال: "وهو تنوين يدل على ما دخل عليه نكرة كقولك: صهْ وصهٍ وما أشبههُ، وليس التنوين في رجلٍ تنوين تنكير، وإن كان الاسم نكرة، ألا ترى أنّه لو جُعل علمًا لم يزل منهُ تنوينهُ، ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوالِ التنكير، وأما زوالهُ عند مجيء اللام للتعريف فليس زواله لكونه للتنكير بدليل ما ذكرناهُ، وإنّما زال للتضاد بينه وبين اللام، ألا ترى أنَّك لو سميت رجلاً بحسنٍ فتنوينهُ ليس للتنكير من غير ريبة، ولو أدخلت اللام عليه مع بقائه علمًا لزال إجماعًا وليس ذلك، لأنه كان للتنكير فكذلك رجل"[١]، فلا يرى ابن الحاجب أنّ كل ما دخل عليه التنوين هو نكرة، وحال بعض الأسماء لا يكون دخول التنوين عليها للتنكير بل هو كالعلم يدخل عليه التنوين ويزول إذا دخلت عليه لام التعريف، ويرى أنّ تنوين التنكير يدخل على النكرة في الأصل.

فرق الخوارزمي بين(صه) بدون التنوين و(صه) بالتنوين، إذ قال: " والفرق بين صهْ وصهٍ أنك في الثاني لا تثبت الكلام جملة، وإنما تريد بذلك أن تمسك قدراً من الزمان، وقيل: صهٍ بالتنوين افعل سكوتًا، وبغير التنوين افعل السكوت الذي تعرفه"[٢]، فالفرق بينهما أنّ (صه) من دون التنوين تدل على اتفاق في سكوت محدد، أما في التنوين فتدل على السكوت المطلق غير المحدد.

أما الجندي فيرى أن تنوين التنكير هو السكوت المطلق، إذ يقول :"إذا نونت فالمعنى افعل سكوتًا، وإن سكنت فالمعنى افعل السكوت "[٣].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٢٧٧.

(٢) التخمير:٤/ ١٧٨.

(٣) الإقليد شرح المفصل: ٤/١٨٦٥ .

الثالث: تنوين العوض: ويقال له: تنوين التعويض[١]، وهو التنوين الذي يلحق الأسماء فيكون عوضًا عن حرف أصلي أو زائد، أو مضاف إليه مفرد، أو جملة[٢]، وإن لهذا التنوين قسمًا مستقلاً وأثرًا خاصًا وهو (التعويض) فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء، لذلك يدخل في آخر الأسماء المعربة والمبنية على السواء[٣].

ذكر السخاوي تنوين العوض من المضاف إليه ب(إذ)، قال: "وأمَّا العوض من المضاف إليه فهو الذي دخل عوضاً من جملة محذوفة تكون مذكورة، فإذا حذفت عوض عنها التنوين، تقول: كان خروج زيد إذ خرج عمرو، ثم تقول ذلك إذ تحذف الجملة المضاف إليها وتنون، فيكون التنوين عوضاً ل (إذٍ) عما كانت مضافاً إليه ...وكذلك يومئذٍ، وليتئذٍ، وساعتئذٍ، وحينئذٍ، الأصل في ذلك كله أن تكون إذ مضافة إلى جملة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل، فلما عوض التنوين كسرت الذال لسكونها وسكون التنوين وهذا مذهب سيبويه "[٤]، وهذا النوع من التنوين هو قرينة على وجود حذف في الجملة يدل عليه التنوين، عوض عن المحذوف.

ثم ذكر تنوين العوض من المضاف إليه المحذوف، إذ قال: "وكذلك إذا قلت: مررت بكلٍّ قاعداً فالتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف في التقدير بكلهم قاعداً، والدليل على ذلك نصب قاعداً على الحال، وصاحب الحال لا يكون نكرة إلا إذا تقدم نعت النكرة عليها، فيعلم بهذا أنَّ كلا في قولك مررت بكل قائمًا مضاف، وكذلك قوله عزّ وجلّ: □□□□□□[٥]، وقوله عزّ وجلّ: □□□□□□ (١) "[٢].

---

(١) يُنظر: شرح الاشموني:١/ ٣١.

(٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ٨٠ .

(٣) يُنظر: النحو الوافي:١/ ٤١ .

(٤) المفضل في شرح المفصل:٤١٠- ٤١١.

(٥) سورة البقرة:٢٨٥.

وقد تكلم ابن الحاجب عن تنوين العوض وجعله قسمًا ثالثًا للتنوين، إذ قال: "والثالث العوضُ من المضاف إليه، وهو كلُّ تنوين لحق مضافًا عند حذف المضاف إليه كقولك: يومئذٍ وساعتئذٍ "[٣].

وتحدث الخوارزمي عن تنوين العوض من المضاف إليه، إذ قال: " التنوين الذي هو عوض من المضاف إليه في (إذٍ) و(حينئذٍ)، وقد مضى هذا في قسم الأسماء"[٤]. ويرى الجندي أن التنوين في (إذٍ) للعوض ويستشهد على ذلك بآية من القرآن الكريم، يقول: "ف(إذٍ) زمان قطع منه المضاف إليه، وعوض عنه التنوين فالتقى ساكنان، الذال والتنوين فحركت الذال بالكسر فكذا الآية، إذ الأصل:﴿**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[٥]،فلما قطع المضاف من المضاف إليه نزل منزلة قطعة من الحين، لأتحاد المضاف والمضاف إليه، وعوض عن الضمير المقطوع التنوين، ثم كسر الحين، لأن التنوين كان قد وقع عقيبة فنونه بمنزلة الذال من إذٍ"[٦].

الرابع: تنوين الترنم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة، وقيل: يلحق الروي المطلق، ويدخل على الاسم والفعل والحرف[٧]، وكذلك يدخل على الأسماء المتمكنة وغير

---

(١) سورة النمل:٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ٤١٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٢٧٧.

(٤) التخمير:٤/ ١٧٨.

(٥) سورة ص :٣.

(٦) الإقليد شرح المفصل :١/٦٣٤ .

(٧) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٩٣- ٥٠٣، شرح ابن عقيل على الألفية: ١/٢٧٣٠، أوضح المسالك:١/١٤ ١٦ .

المتمكنة، المقرونة بأل وغير المقرونة بها[١]، وهذا النوع من التنوين يعدّ ضربا من ضروب إنشاد القوافي، يقول سيبويه في(باب وجوه القوافي في الإنشاد):" وأما ناس كثير من تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً..."[٢].

والترنم هو أنَّ يمدّ الصوت بمدّة تجانس حركة الروي يقول سيبويه:" أما إذا ترنموا، فإنهم يلحقون الياء والألف، والواو؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت. وإذا أنشدوا لم يترنموا"[٣].

يقول السخاوي: "تنوين ترنم ينطلق به من يترنم من العرب، وهو في لغة كثير من بني تميم وقيس، وهذا التنوين يلحق قوافي الشعر المطلقة ولا يختص، لكنه يلحق الاسم والفعل والحرف، وإنما يلحق متممًا للجزء ومكملاً له فيقولون في قول الشاعر[٤]:

أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَ العِتابَا وَقولي إِن أَصَبْتُ لَقَد أَصابا"[٥].

أي: العِتابن و اَصابن.

تحدث ابن الحاجب عن تنوين الترنم وجعله قسيمًا رابعًا للتنوين، إذا وصفه بأنّه النائب مناب حرف الإطلاق، قال:" وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة "[٦]، قال الخوارزمي: "بنو تميم ينوبون بالتنوين مناب

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٣٩.

(٢) الكتاب: ٢/٢٩٨ .

(٣) الكتاب: ٢/٢٩٩، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١٤٢٧.

(٤) ديوان جرير:٨١٣.

(٥) المفضل في شرح المفصل: ٤١٤.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٧٧ .

حرف الإطلاق...الوقف على القوافي المطلقة على ثلاثة أوجهٍ: أمّا أهلُ الحجاز فيتركون القوافي على حالها في الترنم منوَّنها وغير منوَّنها، للفرق بين النظم والنثر، وكثير من بني تميم يبدلون المدّة نوناً في ما ينّون وفي ما لا ينون فهذان وجهان. الثالث: إجراء النظم مجرى النثر"[١].

والظاهر ممّا سبق أن تنوين الترنم هو مختص بالقوافي ويكون عوضًا عن حرف الروي المطلق، ويمكن أن نعده ضمن تنوين العوض، فوجوده يدل على أن حرف الروي قد حذف وأقام التنوين مقامه.

يذهب الجندي إلى أن التنوين في حروف الإطلاق يُعد مشاكلاً لحروف اللين لما فيه من الغنة، إذ يقول:" لأنَّها تطلق فيمد الصوت عندها وإنما يبدلون منها نونا إذا أرادوا ترك الترنم والغناء، لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف واختيها، وهو مع ذلك مشاكل لحروف اللين لما فيه من الغنة، والأصل في (والعتابَنْ وأصابَنْ) و(العِتابَا وأصَابَا). والمعنى: صوبيني فيما أفعل"[٢].

الخامس: تنوين المقابلة: وهو قسم من أقسام التنوين يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم " وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلمات، لأنه يقابل النون في جمع المذكر، نحو مسلمين ..."[٣].

يقول السخاوي: " أما تنوين المقابلة فهو عند قوم نحو تنوين عرفات وأذرعات ومسلمات لو سميت به، فهو عند هؤلاء ممنوع من الصرف للتأنيث والمعرفة، فليس التنوين فيه جاء مقابلاً للنون في مسلمين اسم رجل، فالتاء والضمة في مسلمات بمنزلة الواو في مسلمون، والتاء والكسرة في مسلمات اسم رجل أو امرأة بمنزلة الياء

---

(١) التخمير: ١٧٩/٤ .

(٢) الإقليد شرح المفصل : ١٨٦٦/٤ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٥/١، يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ١٥٥/١ .

في مسلمين، والتنوين في (مسلمات) مقابل للنون في (مسلمون) إذا كان علماً فكما أن تلك النون ليست بعلم للصرف، فكذلك تنوين مسلمات، قالوا: والدليل على أنَّها بمنزلة النون قول الله عز وجل: □□ □□□□[1]، وعرفات غير مصروف للعلمية والتأنيث، ودليل العلمية أنك لا تقول العرفات، وقولهم هذه عرفات مباركاً فيها فنصبوا عنها الحال"[2]، فهو تنوين مختص بجمع المؤنث، ويقابل النون في جمع المذكر، ولكن قد لا يكون في حال تسمية شخص باسم يدل على جمع المؤنث، لأنّه في هذا سيكون ممنوعا من الصرف لعلتي العلمية والتأنيث، ولهذا ذهب ابن الحاجب في تناوله لهذا التنوين، إذ بين أنّ تنوين المقابلة من أقسام التنوين التي أضافها بعض النحويين على الأقسام المذكورة آنفًا، إذ قال: "وقد زاد بعضهم تنوين المقابلة، وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو عرفاتٍ وغرفاتٍ ومسلماتٍ؛ لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازنًا للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون) وهو مستقيم"[3]، ولم يتطرق الخوارزمي والجندي إلى هذا النوع من التنوين تنوين المقابلة.

(١) سورة البقرة:١٩٨.

(٢) المفضل في شرح المفصل: ٤١٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٧/٢ .

المبحث الثالث

قَرِينُةُ الوقف

يدخل الوقف من ضمن أحد القرائن الصوتية المهمة في توجيه المعنى؛ وهو مأخوذ من الجذر الثلاثي (وقف) فهذه المادة في اللغة تدل على الحبس والإمساك والتمكّث وترك الشيء والقول، وإلى هذا ترجع المادة كلها(١)، وليس في هذا معنى القيام الذي هو ضد القعود أو الجلوس(٢)، وهو مصدر الفعل المتعدي (وقف)، أمَّا اللازم فمصدره (الوقوف)، وقد جاء في مقاييس اللغة "(الواو والقاف والفاء) أصل واحد يدلّ على تمكّثٍ في شيءٍ ثمَّ يُقاسُ عليه. منه وِقفتُ أقِفُ وقُوفًا. وَوَقَفْتُ وَقْفِي، ولا يقال في شيءٍ أوقفتُ إلَّا أنّهم يقولون للذي يكون في شيءٍ ثم ينزعُ عنهُ: قد أوقَفَ...ومنه الوقفُ سوار من عاج، ويمكن أنّ يسمى وقفًا لأنّه قد وقف بذلك المكان"(٣)، أمّا ابن منظور فيعرفه بقوله: "وَقَفَ بالمكان وَقْفًا ووُقُوفًا، فهو واقف، ويقال وقفت الدّابة تقف وقوفًا ووقفتها أنا وقفًا...والوقف مصدر قولك: وقفتُ الدّابة ووقفت الكلمة ووقفا، فإذا كان لازمًا قلت وقَفَتْ وُقوفًا"(٤).

أمَّا في الاصطلاح: فقد أطلق سيبويه مصطلح الوقف على حالة من أحوال الإعراب الأربع، وهي حالة السكون إذ قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية...وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم، والفتح، والضم والكسر،

---

(١) يُنظر: جهرة اللغة:١٥٦/٣مادة (وقف)، مقاييس اللغة:١٣٥/٦مادة (وقف)، التعريفات: ٣٢٨ مادة (وقف) .

(٢) يُنظر: المحكم: ٣٧٥/٦ مادة (وقف)، لسان العرب: ٢٧٥/١١ مادة (وقف)، القاموس المحيط: ٦٤٥/٤ مادة (وقف)، تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٦٨/٦ مادة (وقف).

(٣) مقاييس اللغة: ١٣٥/٦مادة (وقف) .

(٤) لسان العرب: ٣٥٩/٩مادة (وقف).

والوقف "[١]، وعرفه ابن الحاجب بقوله: " قطع الكلمة عمّا بعدها، أي أن تسكت على آخرها، قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلام، سواء كان بعدها كلمة، أو كانت آخر الكلام"[٢] أي الوقف على الكلمة مدة من الزمن ثم العودة إليها.، ويقال: "هو قطع النفس آخر الكلمة "[٣].

وعرّفه الزركشي (ت:٧٩٤هـ) وهو من علماء القراءات بقوله: "فنٌّ جليلٌ، وبه يُعرَفُ كيف أداءُ القرآن، ويترتبُ على ذلك فوائدُ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تَتبيَّن معاني الآيات، ويُؤمَن الاحترازُ عن الوقوع في المشكلاتِ"[٤]، و يقال أيضًا بأنه: "العلم الذي يرشد قارئ القرآن إلى مراعاة وقوفه، حرصًا على اتساق المعنى وسلامة اللغة؛ ليعين بأدائه ذلك على تحقيق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن "[٥]،

وقد رادف الوقف مصطلحان اقتربا منه في المعنى وهما: القطع والسكت، فأما القطع فيقصد به: "قطع الكلمة عمّا بعدها مقداراً من الزمن مع التنّفس دون قصد العودة إلى القراءة في الحال "[٦]، وأما السكت فيعنى به: "قطع الكلمة عمّا بعدها مقدراً من الزمن قدر حركتين دون تنفس"[٧].

---

(١) الكتاب: ١٣/١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧١/٢ .

(٣) جامع الدروس العربية: ٢٦٥ .

(٤) البرهان في علوم القرآن:٣٤٢/١.

(٥) الوقف في العربية: ١٠.

(٦) النشر في القراءات العشر: ١٨٨/١ .

(٧) المصدر نفسه: ١/ ١٨٩- ١٩٠ .

ثم قسَّم علماء القراءات القرآنية الوقف على أربعة أقسام، وهي[١]:

١ الوقف التام: وهو ما يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده، لعدم تعلق شيءٍ بشيءٍ، وذلك عند رؤوس الآي.

٢ الوقف الكافي: وهو يشبه التام إلا أنّه يختلف عن سابقه بأنَّ له تعلُّقاً بما قبله معنًى لا لفظاً .

٣ الوقف الحسن: ويختلف عن سابقيه بأنّ يحسن السكوت عليه، إلا أنه يقبح الابتداء بالذيلية، لتعلقه بما قبله باللفظ والمعنى .

٤ الوقف القبيح: وهذا النوع من الوقف لا يبيّن معنى النصّ منه، كما إذا وقفت على (بسم) أو (مالك) وهكذا، فهنا لا يتبين المراد من الكلام .

نستطيع القول إنّ الوقف قرينة صوتية لها علاقة بالنحو وبدلالات الكلام وبيان غرض المتكلم وقصده، و" تبيان الفروق بين المعاني المختلفة، عن طريق المستوى الصوتي لضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ، ومضمون القصد...أي إنَّ الوقف يؤدي وظيفة الفصل بين الجمل والعبارات؛ لبيان الفصل بين مدلولاتها"[٢].

لقيت هذه القرينة الوقف عناية كبيرة في توجيه المعنى عند الزمخشري سواء أكان ذلك في (المفصل) أم في (الكشاف)، وسوف نسلط الضوء على المفصل وشرّاحه في القرن السابع الهجري؛ لكونه معنيًا بالدراسة، ومن هذه المواضع التي ورد فيها الوقف هي:

---

(١) يُنظر: المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: ١٤٠ – ١٤٨، النشر في القراءات العشر: ١٧٨/١

(٢) الوقف في العربية:١٨، ويُنظر: إشكالية المعنى في الجهد التفسيري: ٣٣ .

١- الوقف على هاء السكت:

تناول علماء اللغة العربية ظاهرة (هاء السكت) في أثناء حديثهم عن قواعد الوقف في العربية، فقد ذكروا أن هذه الهاء تلحق الكلمة وجوبًا وجوازًا وذلك لغرض بيان حركة الحرف السابق لها(١)، فضلاً عن أنَّ هاء السكت تلحق الكلمة لبيان الحركة في الحرف الموقوف عليه، وكذلك لتعويض بعض الكلمات من الحروف التي حذفت منها لأسباب صرفية أو نحوية (٢).

يقول الزمخشري: "وهي التي في نحو:□ □□□□□□□□□□□□(٣)، وهي مختصة بحال الوقف، فإذا أدرجت قلت مالي هلك سلطاني خذوه. وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء نحو: ثمة وليته وكيفه وأنه وحيهله وما أشبه ذلك"(٤).

تناول هذا القول شرّاح المفصل كلٌ بحسب رؤيته، ومن هؤلاء السخاوي إذ يقول:" إنما قيل لهاء هاء السكت؛ لأنها يسكت عليها، وهي مختصة بالوقف، لأنه اجتلبت لبيان الحركة، والحركة موجودة في الوصل، ولما كان الوقف يذهب الحركة جعل السكت على الهاء، وتثبت الحركة قبلها، ولا تكون مبنية إلا لحركة البناء؛ لأن أصل البناء السكون، وما يُبنى على حركة فلأمر أوجب ذلك، فإذا وقفت وأسكنت لم يُدر أهو مبني على السكون أو الحركة؟ وإن علم أنه مبني على حركة لم يُدر تلك الحركة بعينها؛ ولأن حركة الإعراب إذا ذهبت في الوقف دل العامل عليها بخلاف هذه، فلهذا كانت محافظتهم على حركة البناء بإبقائها في الوقف؛ ولأنَّهم أرادوا الفرق بين

---

(١) يُنظر: هاء السكت ودورها في تصحيح البنية المقطعية للكلمة العربية (بحث):٨٢٨.

(٢) يُنظر: الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية :٩٦ .

(٣) سورة الحاقة:٢٨- ٢٩.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب :٤٦١ .

حركة الإعراب، وحركة البناء، ففرقوا بينهما بإلحاق حركة البناء هذه الهاء في الوقف، كانت أحق بذلك من حركة الإعراب؛ لأن حركة الإعراب تنتقل وتتغير وحركة البناء لا تتغير...وقال الله عزّ وجلّ: □ □□ و □ □□ و □ □□ (١) "(٢)، فالوقف على الهاء قرينة تختص بالمبني من دون المعرب، وهي دلالة على البناء، ويراد بها التطويل قبل الوقف، لبيان لفظ الكلمة كاملا، لأنَّ في بعض الكلمات إذا لم تضف هذه الهاء، وجب حذف آخرها عند البناء، فجيء بهذه الهاء للوقف عليها مع تمام النطق بالكلمة.

يقول ابن الحاجب في هذه المسألة: " هاءُ السكت هاءً ساكنةً تلحق في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد ووزنها في الوقف التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، ووزن همزة الوصل التي يتوصلُ بها إلى الابتداء بالساكن فإذا وصِلَت حذفتها كما تحذف ألف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي جيء بها لأجله ولذلك استُحب لكلِّ قارئٍ مذهبهُ اثباتُ الهاء في مثلو□ □ □ □ □ □ أنّ يقف ثمّ يبتدئ، فإن كان مذهبه في الوصل حسن لهُ الوقف بها والوصل بحذفها، كقراءة حمزة والكسائي افتَدِ قُل، وقراءة مالي هلك وسلطاني خذوه، فان وصلت لمن يحذفها فالوجه اثباتها وإن كان الوصل مستكرها لما ذكرناهُ، ولكنه يجري الوصل مجرى الوقف فيكون كأنه موقوف عليه النية ولذلك كان الوجهُ المختار في قراءة ورش كتابيه أي بإسكان الهاء من غير نقل، ولولا نية الوقف لوجب التحريكُ"(٣)، فهي علامة على الوقف وتحذف في الوصل كحال ألف الوصل التي في أوّل الكلام إذ تمنع البدء بالساكن الذي لا وجود له في كلام العرب، فكذا الهاء في الوقف، وإلى هذا ذهب الخوارزمي، إذ قال: "هاء

---

(١) سورة الحاقة:٢٥، ٢٩،٢٠.

(٢) المفضل في شرح المفصل: ٤٢٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٢- ٢٨٣ .

السكت تُزاد في الوقف خاصةً لبيان الحركة نحو ﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَنِيَهْ﴾[١]،أو عوضًا ممّا حذف من الكلمة كقولك: (قِهْ وعِه)... والأصل في هاء السكت أنّ تلحق الأفعال التي هي على حرفٍ واحدٍ فلذلك اختصت بالمبنيات "[٢].

ثم استدلَّ الجندي بقول ابن درستويه إذ يقول: "علّة زيادة هذه الهاء تشبيهها بزيادة الهمزة لأنَّها من مخرجها، وقلت زيادتها لأنَّها مشبهة بالمشبهة وذلك أنَّها مشبهة بالهمزة وهي في باب الزيادة مشبهة بحروف المدّ واللين، لأنَّها الأصل فيه، فهي لذلك أضعف في بابها منها فلذلك كثرت زيادة الهمزة وقلت زيادة الهاء وقوله (مختصة بحال الوقف) لبيان الحركة وعوضًا عمّا يحذف من الحروف في نحو: قِهْ و دِهْ في الأمر من: وَقَى يَقي، وَوَدَى يَدِي"[٣].

٢_ الوقف على الأسماء غير المتمكّنة :

وهي الضمائر" ويسمي الكوفيون الضمير بالكناية وهو اسم المتكلم في خطابه، وإذا خاطب، واسم المخاطب في خطابه إذا خوطب، واسم الغائب بعد أن جرى ذكره"[٤]، أو "هو الاسم الذي فقد بعض خصائص الاسمية لاحتوائه على بعض خصائص الحرف أي لمشابهته للحرف في بعض خصائصه بني كما يبنى الحرف فأصبح مثله"[٥].

يقول الزمخشري:" تقول في الوقف على غير المتمكنة أنا بالألف، وأنه بالهاء، وهو بالإسكان، وهو بإلحاق الهاء، وههنا وههناه وهؤلاء وهؤلاه إذا قصر، وأكرمتك

---

(١) سورة الحاقة:٢٩-٢٨.

(٢) التخمير: ١٩١/٤.

(٣) الإقليد شرح المفصل:١٨٧٧/٤.

(٤) المصطلح النحوي:١٧٤ .

(٥) منازل الكلم في العربية التدرج والتداخل بين الاسم والفعل والحرف (بحث):٧٨.

وأكرمتكه، وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالإسكان وإلحاق الهاء فيمن حرك بالوصل، وغلام وضربن فيمن أسكن في الوصل"(١).

أمَّا ابن الحاجب فيقول: "حكم (أنا) إذا وقفت عليه أن لا يوقف على النون اتفاقًا، ولا بدَّ من إلحاق الألف في اللغة الفصيحة أو الهاء، وإلحاقهم الألف إما لأنها هي الأصل بدليل إثبات بعضهم لها في الوصل، وبدليل أن نحوها من الضمائر لم يُقتصر فيه على النون. وأما لأنها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين أنْ، لأنَّ الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها، وهذا الوجه يقوّيه من وقف بالهاء؛ لأنَّها هاء السكت، وهو بالإسكان، وهو بإلحاق الهاء، وهذا جارٍ على القياس، لأن كل متحرك حركة بنائية جائز أنْ يوقف عليها بالسكون والحاق الهاء، وكذلك أكرمتُك واكرمتكُهُ، وما كان مثله ههنا وههناهُ وهؤلاء وهؤلاه إذا قُصر يعني هؤلاء إذا قُصر وقف عليه بالألف والهاء...ولأنَّها ههنا ليس فيه إلا القصر فلا وجه لرد التثنية. وغلامي وضَرِبني وغُلاَمَيْه وضربنيه بالإسكان والحاق الهاء فيمن حرك في الوصل ليس على إطلاقه"(٢)، فلا يجوز عنده الوقوف على النون في (أنا) بل لا بدَّ من إلحاق الألف بها، ذلك مساواة لها بالضمائر الأخرى، لأمن اللبس مع أنْ، لأن الوقف على النون يحذف الألف فتكون أشبه ب(أنّ) المخففة.

أمَّا الخوارزمي فذكر اختلاف المذاهب في هذه المسألة، ثم كان له رأيٌ مختلفٌ، قال:" إنه بإبدال الهاء من الألف لتقارب المخرجين، ومنه الحديث:(فقلتُ مَه) وفي حديث حاتم:(هكذا قردي أنه)...(وإذا قصر)معناه: إذا قصر هؤلاء وهؤلاه. وفي (المقتصد) للإمام عبد القاهر الجرجاني:" أمّا نحو هاهنا وهؤلا فيمن قصرها الوقف عليه بالألف كألف حبلى، إذ ليس فيه تنوين فيبدل وبعضهم يقول: هاهناه وهؤلاه ولا

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٨٠ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٣١٧- ٣١٨ .

يفعلون ذلك بأفعى وأعمى، لأنه في حكم المعرب... من حرّك الياء في غلامي وضربني فله في الوقف مذهبان:

أحدهما: إسكانه كإسكان سائر الأسماء المتحركة المعربات .

والثاني: تبقيته على حركته، لأنَّ الحركة بناء فهي من نفس الكلمة، ومن أسكنها في الوصل قال: غلام تشبيهًا بقاض، ولأن هذه الياء على ما يساق إليك نازل منزلة التنوين...ابن السراج: ترك الحذف أقيس وحذف هذه الياء من الفعل أحسن من حذفها من الاسم، لأنه لا تكون فيه وإلا وقبلها نون فالنون يدل عليها ولا لبس فيها في وصلٍ ولا وقفٍ، ومن ثم كثر في القرآن. رجلٌ كاسفُ الوجه، أي: عابس"[1].

وقد بَيَّنَ الجندي مواضع الوقف على الاسماء غير المتمكنة أي الضمائر مثل (أنا) ضمير الرفع وفيه لغات فمنها (أنه) بالهاء والاسكان، و الحاق الهاء نحو (ههنا و ههناه) و(هؤلاء ، وهولاه) وغيرها، قال: " قوله (أنا بالألف) علم الوقف فيه ونحو قوله: فكيف أنَا وانتِحَالِي القوافِي...على إجراء الوصل مجرى الوقف، والهاء تعاقب الالف، كأنه لقرب مخرجهما ومنه حديث حاتم:(فزدي أنه). وقوله: (وهؤلا...) فيمن قصر الوقف عليه بالألف كألف (حبلى) إذ ليس فيه تنوين فيبدل. وبعضهم يلحق التاء تبيينا. ولا يقولون حبلاه لالتباس الإضافة، أما نحو هؤلاْ فلا يضاف. وقوله: (وأكرمتُكَ وأكرمتُكه...) من ألحق الهاء آثر أن لا يُجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير منفصل ، لأن ضمير المفعول غير ممتزج بالفعل امتزاج ضمير الفاعل به، ومن أسكن نظر إلى امتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردًا فكأنه ميم (أكرمتك). قوله: (وغلامي وضربني...) الأصل تحريك الياء وتسكينها سائغ ، فمن حرك وقف بالسكون كما يقف على ياء القاضي في النصب

(١) التخمير:٤/٢٤٠- ٢٤٢ .

أو قال غلاميه. ومن أسكن وقف على السكون كما يقف على ياء القاضي في الرفع والجر. وإذا حذف في الوصل نحو: (غلام وضربَنْ) سكن ما قبل الياء كغلام "[1].

إذ يبين في هذا النص أثر الوقف على نطق الأسماء غير المتمكنة، فيؤدي بها إلى نطق مختلف في بعض الحروف المتقاربة في المخرج، مثلما هو موجود في الضمير (أنا) فقد نطق به عند الوقف بالألف أو الهاء، لتقاربهما مخرجيًا، وكذلك الأمر في (هؤلاء) يؤدي الوقف فيه إلى حذف الهمزة ونطقه مقصوراً مثل (حبلى) ويلحق بعضهم التاء بالمقصور لأجل البيان ولا يقولون (حبلاه) بالهاء لأنه يلتبس مع المضاف، وهؤلا لا يضاف وهو أشبه بما سبق.

ومن ثم يبين ضمير (الهاء) واتصاله بالفعل فبعضهم لا يسكن هذا الضمير لان ذلك إجحاف عنده للكلمة مع أنّ الضمير (الهاء) في تقدير المنفصل، لأن ضمير المفعول غير ممتزج بالفعل مثل ضمير الفاعل وامتزاجه به، فمن أسكن نظر إلى امتزاج ضمير المفعول(الهاء) بالفعل حتى لا يلفظ منفردًا، وهو أشبه بالميم في (اكرمتك).

بعد ذلك كله يعرج على تحريك الياء وتسكينها فيرى أنَّ الأصل فيها التحريك والتسكين سائغ فمن حركها وقف بالسكون مثل ما يقف على ياء القاضي في النصب، ومن اسكنها وقف على السكون مثلما يقف على ياء القاضي في الرفع والجر، وقد تحذف في الوصل فيسكن ما قبل الياء.

٣_ الوقف على نون التوكيد الخفيفة:

لم يختلف نحويو البصرة والكوفة في الوقف على نون التوكيد الخفيفة، إلا (يونس بن حبيب) فقد كان له رأي خاص في هذه المسألة، وكما هو معروف فالنون الخفيفة ساكنة ولابدَّ لها أن تسبق بالحركات الثلاثة (الفتحة، الضمة، الكسرة)، فإذا كانت

(١) الإقليد شرح المفصل : ٤/١٩٣١_١٩٣٢ .

قبلها فتحة ووقفت عليها قلبت ألفًا ، قال سيبويه :" اعلم أنَّه كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً، ثم وقفت جعلت مكانها ألفاً، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيدهما أنَّ التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك النون الخفيفة أجريت مجراها في الوقف التنوين وذلك قولك: اضْربَا، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة "[١]،أمَّا يونس فيرى عند الوقف على هذه النون (نون التوكيد الخفيفة) أن الواو في اضربوا، والياء في اضربني بدلٌ من النون الخفيفة[٢]، وبناءً على هذا يكون الوقف هكذا: هل تضربني، وهل تضربوا بلا نون، فالياء والواو عند يونس بدلاً، أو عوضًا عن نون التوكيد الخفيفة[٣]، أمَّا النحاة يقولون: هل تضربون، وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت لأجل نون التأكيد[٤].

يقول الزمخشري: "والنون الخفيفة تبدل ألفًا عند الوقف في قوله تعالى: □□□□[٥]، لنسعفنا... وتقول في هل تضربن يا قوم هل تضربون بإعادة واو الجمع"[٦].

أمَّا ابن الحاجب فقال: "يعني إذا كان قبلها فتحة تشبيهاً لها بالتنوين، لأنَّها مثلهُ في كونها نوناً ساكنة في آخر الكلمة بعد الحركة، فقالوا في اَضْرِبَنْ: وفي الوقف اضْرِبَا، كما قالوا في: رأيتُ زيداً فزَيْدا فإن لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين، لأنَّ ما دخلت عليه فرع فكانت فرعًا فلا تكون لها على الأصل مزية،

---

(١) الكتاب:٣/٥٢١.

(٢) يُنظر: الكافية في علم النحو :٢/٤٠٧.

(٣) يُنظر: الكافية في علم النحو :٢/٤٠٧ ، و شرح الرضي على الكافية :٤/٤٩٦ .

(٤) يُنظر: الكافية في علم النحو:٢/٤٠٧.

(٥) سورة العلق:١٥.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب:٤٨١ .

إلا أنك إذا حذفتها في وقت أزلت ما كان من أحكامها في الوصل، ورددت الفعل إلى حكمه لو لم يكن البته فلذلك قيل في هل تضُربَن؟ وهل تضربون ؟ وفي هل تضرِبِنْ؟ هل تضربين؟ بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة، ألا ترى أنك تقول في قاضٍ قاضْ، فلا ترد الياء في الأفصح عند زوال التنوين، وإن كان من أحكامه، والفرق بينهما أن التنوين لازم في الوصل والوقف، فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم، وأيضًا فإن التنوين مسوق لمعنى زائد على معنى الاسم، والنون في الفعل ليست مسوقةً لمعنى زائد، وإنَّما هو توكيد محض، وهو معنى الزيادة، فجعل لما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية. وأيضًا فإن النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتنوين فجعل للأصل على الفرع مزية. والله أعلم"[1]، يرى أنّ نون التوكيد الخفيفة في الأفعال هي أشبه ما تكون للتنوين في الأسماء، لكن التنوين في الأصل والنون في الفرع، ولذا لا بد من ميزة يختص بها الأصل على الفرع، وغاية ذلك أن النون إذا حذفت من الفعل عاد إلى حكمه في البنية والإعراب، أمَّا التنوين في الأسماء إذا حذف في الوقف فلا يطرأ على الاسم تغيير في البنية والإعراب، وإلى هذا ذهب الخوارزمي في شرحه لهذا بقوله: "هذا كما تجعل الألف نونًا... والحزم في هذه المسألة أنّ النون الخفيفة شبيهة بالتنوين والفتحة شبيهة بالنصبة، وأنت إذا وقفت على المنصوب المنون وقفت عليه بالألف كذلك هذا... إنَّما أعادوا واو الجمع لأنّ أصل الكلام: هل تضربون، إلا أنّه سقطت هذه النون الدالة على رفعة المضارع استغناءً عنها، وذلك أن المضارع لا يبقى مرفوعاً عند لحاق هذه النون، إنما تسقط واو الجمع فراراً من التقاء الساكنين، فإذا أردت الوقف سقطت هذه النون الخفيفة كما يسقط التنوين في الاسم، من حيث إنَّ كل واحد منهما نون خفيفة تلحق آخر الكلمة، والتنوين أقوى إلحاقاً بدليل أنَّه يجب إدخاله في الاسم ولا يجب

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٤/٣٢١- ٣٢٢.

إدخال هذه النون في الفعل، ولذلك إذا لقي هذه النون ساكن بعدها سقطت... خلاف التنوين، ثم إذا سقط ذلك الأقوى في حالة الوقف فلأن يسقط هذا الأضعف أولى"[١].

يرى الجندي أن النون الخفيفة تشبه التنوين صوتيًا ويتضح هذا التشابه عند الوقف عليها، تنطق تنوينًا، مثلما الفتحة تشبه النصب، إذ يقول:" لأن النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب، فنطقت النون عند الوقف بها كما نطقت التنوين في المنصوب عند الوقف الفًا"[٢]، وعليه نطقت النون عند الوقف بها ألفًا، أي تغير نطقها الصوتي عند الوقف عليها لكان للوقف الأثر الابرز في ذلك النطق والتشابه.

(١) التخمير: ٤/٢٤٦ .٢٤٧.

(٢) الإقليد شرح المفصل :٤/١٩٣٤ .

الفصل الثاني

القرينة الصرفية عند شرَّاح المفصل

المبحث الأول: قرينة البنية

المبحث الثاني: قرينة المطابقة

الفَصلُ الثَّاني

القَرِينَةُ الصَّرفِيَّةُ عِندَ شُرَّاحِ المُفَصّلِ

تختلف دلالة اللفظ باختلاف البنية التي يكون عليها، والعلم الذي يدرس بنية الكلمة هو علم الصرف فهو من أهم أنظمة هذه اللغة، إذ يقدم أحيانًا على المستوى النحوي، والحجة البدء بدراسة الكلمة في نفسها قبل أنّ ندرس علاقتها مع غيرها في سيّاق معين، لذا تُعد القرينة الصرفية من أهم القرائن الأساسية في بنية اللغة العربية نظراً لإرتباطها في تكوين الجمل عبر تراكيب يحكمها البناء الصيغي لألفاظ تلك الجمل، فالفعل بنية الصرفية تتطلب ما يخصه من ألفاظ معينة، واسم الفاعل وغيره من المشتقات لها خصوصيتها في بناء الجملة، لذا يعتمد التركيب في بنائه على الصيغة الصرفية لألفاظه، وبطبيعة الحال فاختلاف الصيغة الصرفية يؤدي إلى اختلاف الدلالة للفظ والجملة فجملة (زيد قام) تختلف بشكل كبير عن جملة (زيد قائم)؛ وذلك لاختلاف الصيغة الصرفية بين الفعل واسم الفاعل .

لذا فإن الدلالة الصرفية يمكن أنّ تطلق في بعض الأحيان على "عين الصيغة، لكن البناء الإفرادي له ثلاث موقعيات، بداية، وسط، منتهى، والصيغة الإفرادية أنواع: حديثة، ذاتية، وصفية. والدلالة الحديثة تكمن في وسطها غالبًا(فعُل، فعِل، فعَل)، فالضم يدل على الثبات مثل(كرُم وشرُف)، والكسر يدل على الزوال مثل(فرِح وغضِب)، والفتح حياد، ومثله كذلك في المشتقات في اسمي المرة والهيئة(فعَلة وفِعلة) وفي وسط المشتقات في مثل:(مكرِم ومكرَم ومخبِر ومُخبَر)، ومنها المنقلبات في الاشتقاق وهي صرفية مثل: (كمل، كلم، ملك، مكل، لكم، لمك) وهو ما يسمى بنظام الرتب"[1].

(١) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة :٢١ .

إذ تظهر أهمية المستوى الصرفي في أنّ التركيب الصرفي والصيغة الصرفية للكلمة تؤديان دوراً مهمًا في بيان المعنى، فالصيغ الصرفية لها دلالات غير الدلالات المعجمية للكلمات(١).

ولهذا فإنَّ الدلالة الصرفية تُستمد من أبنية الكلمات واشتقاقاتها وصيغها الصرفية فضلاً عن أوزانها وما يطرأ عليها من تغيرات تنعكس على دلالتها(٢)، أو هي ليست دراسة التركيب الصرفي للكلمات وبيان المعنى المعجمي الذي تؤديه صيغها فحسب، بل إضافة إلى ذلك بيان لمعنى صيغها خارج السياق و داخله(٣)، و بعبارة أخرى تقوم هذه الدلالة على ما تؤديه الأوزان الصرفية والصيغ العربية وأبنيتها من معان(٤).

وتسمى الدلالة الصرفية بـ"الوظائف الصرفية للكلمة وهي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة "(٥).

لذا يمكن أن يقال بأنّ الدلالة الصرفية تُعد جزءًا لا يتجزأ من دلالّة الكلمة في المعجم، لذلك يؤكد الباحثون المحدثون على أنّه من الواجب على شارح الكلمة ومحللها سواءٌ أكان ذلك في المعجم أم في التحليل الدلالي للخطاب أن يوضح هذه الدلالة الصرفية للكلمة وهو بذلك يسهم في تحديد معناها وتبيين قيمة ذلك عن طريق الصيغ التي تأتي دلالاتها الصرفية مشتركة كصيغة فَعِيْل بمعنى مَفْعُول أو بمعنى فَاعَل(٦).

المبحث الأول

(١) الدلالة الصرفية في كتاب الخصائص(رسالة):١٤٠.

(٢) يُنظر: دلالة الألفاظ : ٤٧.

(٣) يُنظر: علم الدلالة :١٣.

(٤) يُنظر: الدلالة الصوتية والصرفية عند ابن جني (بحث):٨٠

(٥)علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية:٣٥ .

(٦) يُنظر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية:٤٣.

قَرِيْنَةُ البُنيةُ

البنية في اللغة . بكسر الباء وضمها. تعني ما بنيته، وتجمع على البنى بالكسر والضم، وهي مشتقة من البناء، والبِنية تدلّ على الهيئة التي بنى عليها، فهو اسم هيئة كالمِشية والرِكبة، ويقال فلان صحيح البِنية أي الفِطرة[١]، وقد جاء في لسان العرب:" يُقال بِنيةٌ، وهي مثل رِشوَة رِشاً، كأنَّ البنية الهيئة التي بُنِي عليها، مثل: المِشيَة والرِّكبَة، ويقالُ: بُنية وبُنى وبِنية وبِنًى "[٢]، وجاء في المعجم الوسيط:" البنية ما بُنِي ، والجمع بِنىً، وهيئة الكلمة، ومنه بنية الكلمة، أي صيغتها "[٣].

أمَّا المعنى الاصطلاحي للبنية فلا يكاد يبتعد عن المعنى اللغوي، فقد عرفها رضي الدين الاسترآبادي (ت٦٨٦هـ) بقوله:" المراد من بناء الكلمة و وزنها وصيغها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فـ (رَجُل) . مثلاً . على هيئة وصفة يشاركه فيه (عَضُد)، وهي كونه على ثلاثة أوّلها مفتوح وثانيها مضموم "[٤]، أو هي:" هيئة الكلمة الملحوظة من حركةٍ، وسكونٍ، وعددِ حروفِ، وترتيب الكلمة، وهي: لفظٌ مفرد وضعه الواضع، ليدل عل معنى، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع وهو له"[٥].

---

(١) يُنظر: الصحاح:٦/٢٢٨٦مادة (بنا) .

(٢) لسان العرب:١/٣٦٥ مادة (بني) .

(٣) المعجم الوسيط:١/٧٢ مادة (بني).

(٤) شرح شافية ابن الحاجب:١/٨ .

(٥) شذا العرف في فن الصرف:١٨ .

وقد كان للدكتور تمام حسان تعريف خاص بالبنية الصرفية بقولهِ:" البنية إطار ذهني مجرد للكلمة المفردة، وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد، و...البنية مفهوم صرفي لا ينطق"[١].

ومصطلح البنية يُرادف مصطلحي الصيغة والهيئة، فالصيغة تعني "القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه "[٢]، ثم بين الدكتور عبد الحميد الهنداوي أنَّ " كلَّ صيغةٍ بنيةٌ، وليس كلُّ بنيةٍ صيغةً "[٣] ومصطلح البنية الصرفية استعمله كثير من الباحثين وهم يقصدون به الهيئة الصرفية، ومن أولئك الدكتور عبده الراجحي في كتاب (التطبيق الصرفي) " والمقصود بالبنية هيئة الكلمة " [٤]، والدكتورة خديجة الحديثي تقول: " والأبنية جمع بناء والمراد به هيئة الكلمة التي وضعت عليها، والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها. وهذه الهيئة هي ما تشترك فيها الكلمات من عدد الحروف المرتبة، والحركات، من فتحة وضمة وكسرة، والسكنات، مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة، كل في موضعه. فكلمة (رَجُل) مثلاً على هيئة وصفة يمكن أنّ يشاركها فيها غيرها من الكلمات كلفظة (عَضُد)، وفعل (كَرُمَ)، فكلها على ثلاثة أحرف أصلية أوّلها مفتوح وثانيها مضموم. وتسمى هذه البنية "بناءً" أو "هيئةً" أو "صيغة" أو "وزناً" أو "زِنَةً". فالأبنية على هذا الاساس تشمل الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة "[٥].

---

(١) البيان في روائع القرآن:١/٢٩.

(٢) أقسام الكلام العربي:١/٢٩.

(٣) الإعجاز الصرفي:٢٦

(٤) التطبيق الصرفي:٧ .

(٥) أبنية الصرف في كتاب سيبويه:١٧ .

وهذا هو فهم القدماء من علماءِ الصرف إذ يرون أنَّ هذه البِنية يدرسها الصرف حتى ولو كانت في جملة، ذلك بأن:" كلَّ دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة و الجملة، أو . بعبارة بعضهم . وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا، ومن ذلك: تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية، وغيرها "[١].

نستطيع القول بأنّ للبنية أنواعًا يمكن حصرها بـ: "بنية الكلمة، وبنية الجملة، وبنية النصّ، وهذه دراستنا تنحصر في بنية الكلمة، والتي تعني عند النحاة صيغتها أو وزنها أو هيئتها المتمثلة في عدد حروفها المرتبة أصلية و زائدة وحركاتها المعينة وسكونها"[٢].

وبناءً على تقدم هذا يمكن تقسيم القرائن الصرفية الخاصة بالبِنية على وفق الأبواب التي تناولها الزمخشري في كتابه (المفصل في صنعة الإعراب)، ثم الاستدراك على ذلك عن طريق كلام الشرَّاح، ومن هذه الأبواب:

أولاً: أصناف الكلمة وبنيتها: يندرج ضمن هذا المفهوم الصيغ الصرفية التي ينصب في قالبها كل قسم من أقسام الكلم، فقد تعد كبرى قرائن التحليل، وهذه القرائن يمكن أنّ تحمل معنى مستقلاً عند أفرادها وعزلها عن سيّاق الكلام[٣]، فالكلمة في اللغة: قولٌ دالٌ على معنىً مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه، فالكلمة " اللفظة الواحدة،

---

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة:٢٢١ .

(٢) أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية:٢.

(٣) يُنظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي (بحث):٢٦ .

وعند النحاة: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. سواء أكانت حرفاً واحداً...أم أكثر "[١].

أمَّا في الاصطلاح: فهي اللفظ الدالّ بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد[٢]، وتنقسم الكلم على ثلاثة أضرب ويمثل كلّ قسم منها كيانًا خاصًا له حدوده وخصائصه، ومكوناته، واحكامه، ودلالاته، ومميزاته وهذه الأقسام هي: " الأسماء، والأفعال، والحروف. والذي يدخل في الوزن الأسماء و الأفعال، وإنَّما دخلتا في الوزن؛ لأنّه يعرف اشتقاقهما وأصولهما والزيادة عليهما. والذي يوزن به الأسماء والأفعال هو الفاء والعين واللام"[٣]، أمَّا " الحرف لا يوزن؛ لأنّ الغرض بالوزن أنّ يعرف الأصلي من الزائد، والحرف لا يُعرف له اشتقاق، ولا اصل أخذت منه فترد إليه، فلأجل هذا لم توزن "[٤] وإن جاء لمعنى[٥].

قسم النحاة القدماء الكلم بحسب الدلالة على الذات والحدث، لا على أساس لغوي[٦]، ومن هؤلاء الزمخشري في المفصل يقول: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف"[٧].

---

(١) المعجم الوسيط:٨٤٦/١ مادة (بنى)، وينظر: نحو اللغة العربية :١٦ .

(٢) يُنظر: شرح كتاب الحدود :٢٨.

(٣) شرح التصريف، الثمانيني:١٩١.١٩٢.

(٤) شرح تصريف، الثمانيني:١٩١، ويُنظر: المنصف :٧/١.

(٥) يُنظر: رسالة الملائكة :٥٩ .

(٦) يُنظر: قراءة في المصطلحات (رسالة): ١٤.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب:٢٣/١.

لم يذكر السخاوي في شرحه عن تقسيم الكلام شيئًا عن الاسم والفعل، وإنّما ابتدأ كلامه بذكر الحرف إذ يعرف الحرف بقوله: " إنّ الحرف إنَّما وقع في الكلام، ليدل على معنى في غيره وهو الاسم، أو الفعل وإذا كانّ كذلك لم ينفك عن مصاحبة ما يدل على معنى فيه ، فلا بد أنّ يكون مصاحبًا لاسم أو فعل"[١]، ثم يستدرك ذلك بقوله: "ومعنى قولهم ما دلّ على معنى في غيره، إنَّك إذا قلت: خرج زيد إلى، لم يدل (إلى) على معنى في نفسه كما دلّ (خرج) على حركة في زمان ماضي، ودلّ (زيد) على مسمّاه، فإذا قلت: خرج زيد إلى عمرو، دلّ (إلى) على انتهاء خروج زيد إلى عمرو"[٢]، وبهذا فإنَّ السخاوي يعارض في كلامه هذا ما ذهب إليه الزمخشري في قوله أنّ الكلمة هي ما يدل على معنى وهي ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف)، فالزمخشري قد جعل الحرف كلمة وأنّ له معنى مستقلاً به، لا مثلما يذكر السخاوي أنّهُ معناه مرتبط بما بعده.

ويرى ابن الحاجب أنّ الزمخشري عندما تكلّم عن هذا الموضوع قدم تعريفًا خاصًا بالكلمة قبل الشروع في أقسامها وتركيب كل قسم، وهذا التقديم أولى من وجهة نظره؛ لأنّ الكلام في الأقسام متوقف على معرفة ماهية الكلمة إذ يقول: "واللفظ: ما لفظ به الإنسان قلت حروفه أو كثرت. وقوله: (اللفظة) إن أراد أقل ما ينطبق عليه اللفظ كضربة ففاسد؛ لأنّ أقله حرف واحد، وإنَّ أراد به عدداً مخصوصاً ينتهي إليه فليس مشعراً به، وإنَّ أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار و رفع الاحتمال، وقوله (الدال على معنى) كديز، فإنَّها لفظة ولا تدل على معنى، حذراً ممّا لا يدل على معنى، وقوله: (مفرد) حذراً ممّا يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئه أو بجزئيه نحو

(١) المفضل في شرح المفصل :٢٦.٢٥.

(٢) المصدر نفسه :٢٨ .

قام زيد، وقم، وأقعد، فهذه عنده ليس بكلمة، وقوله: (بالوضع) حذراً ممّا يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك أنا لو سمعنا لفظة (ديزٍ) من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذاتٍ، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع "[١]، يبين ابن الحاجب ضرورة معرفة ماهية الكلمة، ولا بد لها من أن تكون مفردة دالة على معنى في نفسها أي في وضع ما تعارف عليه أهل اللغة؛ لأن بعض الألفاظ إنَّ دلّت على معنى إلا أنَّها تدل عليه مع لفظة أخرى، أو قد تكون مفردة لكنها تخلو من المعنى، فأخرج بذلك اللفظ المركب، وما لا يدل على معنى بذاته، على هذا فإنَّ الحرف على ما ذهب إليه السخاوي يكون خارج مفهوم الكلمة عند ابن الحاجب، وإذا رأى ابن الحاجب أنه يدل على معنى مستقل به، فإنَّه يدخل عنده في مفهوم الكلمة، ولكنه لم يدخل الحرف في ذلك المفهوم، لأنَّه غير مستقل بالمفهومية، إن عدّه في بداية حديثه عن أقسام الكلمة، ويدلّ على أنه عندما فسر أنواع الأجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف، ذهب إلى أن الكلمة تطلق على الأنواع الثلاثة " الاسم والفعل والحرف، فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها لكل واحد منها، وكل واحد منها نوع، إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة، والدليل على الحصر أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً، والثاني الحرف، والأول إمَّا أنّ يدلّ على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، أولا، والثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها، وقوله (في نفسه) أنّه يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل بالمفهومية، ومعنى ذلك أنّ نحو (من وإلى) مشروط في وضعها دالة على معناها الإفرادي ذكر متعلقها، ونحو الابتداء والانتهاء وابتداء وانتهاء غير مشروط فيه ذلك"[٢].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل :١/٥٩ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:١/٦٠. ٦١ .

ويفسَّر الخوارزمي تعريف الزمخشري للكلمة، ويرى أنّه مشروط بشروط عدّة وهي: "أمَّا اشتراط اللفظة فلئلا ينتقض الحدُّ بالإشارات الدالّة على المعاني، كعقد الحساب بالأصابع، وأمَّا اشتراط الدَّالة فلئلا ينتقض الحدُّ بالمهمل، وأمَّا اشتراط المفرد فلئلا ينتقض الحدُّ بالمركب، من نحو المضاف إليه بالمضاف، والخبر مع المبتدأ والفعل مع الفاعل، وأمَّا اشتراط قوله (بالوضع)، فلئلا ينتقض الحدُّ بالمحرَّف"(١).

فقد قدَّم الخوارزمي تفصيلاً لتعريف الزمخشري للكلمة، وبَيَّنَ المقصود في كل ما ورد فيه، فقوله اللفظة أراد المنطوق منها والمكتوب، ما يدلّ على المعنى بشكل عام، فقد تدلّ الإشارة على المعنى فلا تكون لفظة مثل لغة فاقدي النطق، وأعطى مثالاً على ذلك بإشارة الأصابع على الحساب، ثم يردف ذلك بكونَّها دالّة، ليشير إلى اهمال ما ليس بدال على معنى معين وهو ما يسمى في عرف اللغة بالمهمل، وفسر المفرد وبين أن المقصود منه اللفظ الواحد، لا المركب مثل المضاف والمضاف إليه، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل وغيرها، ثم بعد ذلك اشترط (الوضع) فأخرج المحرّف منها لئلا تدخل تحت مسمى الكلمة.

أمَّا ما يتعلق بتقسيمات الكلمة فيرى أنّ " الكلمة متى دَلّت على معنى لا تخلو، إمَّا أن تدلّ عليه في نفسه ، أو لا في نفسه فلئن دَلّت عليه لا في نفسه فهو الحرف، وإن دَلّت عليه في نفسه لم تخلُ ، إمَّا أنَّ تدل عليه مقترنًا بزمانٍ فهو الاسمُ، أو لا مقترنًا بزمانٍ فهو الفعلُ"(٢).

---

(١) التخمير: ١/١٥٥.

(٢) التخمير: ١/١٥٧ .

وخالف الجندي ما ذهب إليه الخوارزمي وغيره إذ يرى أن اللفظ "جنس يشترك فيه المهمل وغيره، فبقوله: (الدالة على معنى، خرج المهمل ، إنَّما أخرجه، لأنَّه ليس بكلمة، واختار (اللفظ) من بين الأشياء التي تدل على المعاني كالإشارة وغيرها لكونه أشد تأثيراً في فهم السامع"[١]، فقد أدخل المهمل ضمن حدود اللفظ وهذا ما أخرجه الخوارزمي من ذلك، على وفق تعريف الزمخشري له، ولكنّ الجندي فسر تعريف الزمخشري على أنه أخرج المهمل من اللفظ لأنه ليس بكلمة، ويرى أنّ الزمخشري اختار اللفظ لقوة تأثيره على السامع وإيضاحه للمعنى، على خلاف الإشارة وغيرها فهي أقل تأثيراً و دلالة على المعنى، ثم بين وجه الانحصار في أقسام الكلمة الثلاث يقول: " وجه الانحصار في ثلاثة أنواع، أن لكل من هذه الثلاثة معنى غير ما للآخر من المعنى، فلو كان لها رابع لكان له معنى شأنه ما ذكرنا وهو غير مستعمل، فيلزم من هذا النص أن يبقى في القلب معنى لا يمكن أن يعبر عنه، وإنَّ شئت فاهمل أحد هذه الثلاثة يصح لك ما قلت واللازم منتف، فينتفي أنَّ يكون لها رابع ، ووجه آخر وهو أن ما ذكره في اللفظة الدالّة على المفرد بالوضع لا تخلو إمَّا أنّ تستقل بالإفادة، أو لم تستقل، فإنَّ لم تستقل فهي الحرف وإنَّ استقلت فلا تخلو من أنَّ تتجرد دلالّته على المعنى عن الاقتران بأحد الأزمنة، أو لم تتجرد، فإنَّ تجردت فهي الاسم وإلا فهي الفعل"[٢]، وأمَّا تقسيم الكلمة على ثلاثة أقسام، فإنَّه يرى أنّ لكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة ما يميزهُ عن غيره في المعنى، فيختص كل قسم بمعنى ينفرد به لا يشاركه فيه قسم آخر، ولو كان هناك قسم رابع لكان له شأن خاص به ومعنى ينفرد مثل غيره من الأقسام.

---

(١) الإقليد شرح المفصل:١/١٥٠ .

(٢) الإقليد شرح المفصل:١/١٥٣ .

ثانيًا: الاشتقاق والجمود :

يُعد الاشتقاق وسيلة من وسائل نمو اللغة وثرائها، ورافدًا من روافد البنية، إذ يدخل ضمن المستويات اللغوية (الصوتية، والصرفية، والنحوية)، وله أهمية كبرى في توليد الألفاظ بعضها من بعض وصنع ألفاظ جديدة، فهو صيغة بنائية جديدة تختلف عن بنية الجذر مع المحافظة على حروفه وترتيبها فلا يتقدم ولا يتأخر الحرف، وللمشتقات دور في دلالة الألفاظ وبيان معانيها، وتكاد تجمع جلّ معجمات العربية على أنّ الاشتقاق مأخوذ من مادة (شقق) فالشين والقاف المضعفة تعني: " الأخذ في الكلام وفي الخصومة مع ترك القصد، وفرسٌ أشقُّ وقد اشتقَّ في عدوه يميناً وشمالاً "[١]، ويرى الجوهري أنّ الاشتقاق " الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه "[٢]، وعرفه الزبيدي بقوله: "أخذُ شق الشيء وهو نصفه، والاشتقاق بيان الشيء من المرتجل"[٣].

أمَّا في الاصطلاح فلا يبتعد المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي فتكاد تكون العلاقة وثيقة بين المعنيين، فقد عرّفه علماء اللغة القدماء، ومنهم ابن دريد (ت٣٢١هـ) في كتابه (الاشتقاق) بقوله: " أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى "[٤]، وقد عرفه الرماني (ت٣٨٤هـ) من جانب صرفي يقول:

---

(١) العين :٨/٥ مادة (شق).

(٢) الصحاح :١٨٩/٥مادة (شقق) .

(٣) تاج العروس :٥٢٢/٢٥ مادة (شقق).

(٤) فقه اللغة وخصائص العربية :٧٨ . ٧٩ .

" اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل"[١]، والجرجاني يرى الاشتقاق عملية تقوم على " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة"[٢]، وقد كان للشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) رأي يذكر في هذا الجانب إذ يقول هو" رد لفظ إلى آخر لموافقته في حروفه الأصلية ومناسبته في المعنى "[٣]، وتابعهما السيوطي في ذلك إذ يقول: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيبها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة كضارب من ضرب"[٤].

ولا يبتعد المحدثون عمّا ذهب إليه قدماء اللغة، ومن هؤلاء المحدثين . محمد المبارك . في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية) مبينًا بأنّ الاشتقاق عملية يتم من خلالها "توليد الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلا من بين الألفاظ التي يفترض أنّ بينهما أصلاً واحداً ترجع إليه و تتولد منه فهو في هذه الألفاظ أشبه بالرابطة النسبية بين الناس، فلا بّد لصحة الاشتقاق بين لفظين أو أكثر من عناصر ثلاثة[٥]:

١. الاشتراك في عدد من الحروف وهي في اللغة العربية ثلاثة

٢. أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبًا واحداً في هذه الألفاظ

٣. أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل"

---

(١) الاشتقاق :٢٦ .

(٢) الاشباه والنظائر :٣٨/١ .

(٣) التعريفات :٣٠ .

(٤) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق :٢٦،٢٧ .

(٥) فقه اللغة وخصائص العربية : ٦٠.٦١.

وهذا ما يؤكده محمد الأنطاكي إذ يبين بأن الاشتقاق يتجذر من أصول ثلاثية في سائر كلام العرب، بقوله:" كلم العربية ترجع في أغلبها إلى أصول ثلاثية منها اشتقت، وعنها صدرت فـ(اضرب، وضرب، وضارب، واضطرب، وتضارب، واستضرب) ترجع كلها إلى أصل ثلاثي مؤلف من الحروف الثلاثة (ض، ر، ب) و (فتح، فاتح، وانفتح، واستفتح) ترجع كلها إلى أصل ثلاثي مؤلف من الحروف الثلاثة (ف، ت، ح) وقس على ذلك سائر كلم العربية"[١].

وعرّف للاشتقاق عند النحويين على ثلاثة أنواع أوّلها ما يسمى بالصغير أو الاشتقاق الصرفي أو العام وهو المقصود بالاشتقاق عند إطلاقه، وهو" أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصليّة وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفًا حروفًا أو هيئة كضارب من ضَرَبَ وحَذِر من حذر"[٢]، وما يهمنا هنا الاشتقاق الصرفي الذي يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وما شابههم .

اسم الفاعل :

عرف الزمخشري اسم الفاعل في كتابه (المفصل) بقوله: "ما يجري على يفعُل من فعله كضارب ومُكرَم ومُنطلَق ومُتخرِج ومُدحرِج"[٣]، ويعتبر الزمخشري أوّل من عرف اسم الفاعل تعريفًا واضحًا مبينًا اشتقاقه من الثلاثي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر أو كسر ما قبل الآخر، ثم ناقش ابن الحاجب قول الزمخشري مستدلاً على

---

(١) دراسات في فقه اللغة :٣٤٣ .

(٢) المزهر في علوم العربية وأنواعها:١/٢٧٥ .

(٣)المفصل في صنعة الإعراب :٢٨٦ .

ذلك بأنّ هذا الحدّ ليس جامعًا؛ لأنّه إذا كان لمّا مضى فإنَّه ليس واقعًا موقع (يَفْعَلُ)، وإنَّما هو واقع موقع فَعَل، وإن أراد بالجاري أنّه على مثل حركاته وسكناته، وردّ عليه أنَّ ثمة أشياء تجري على (يَفْعَلُ) بهذا الاعتبار وليست باسم الفاعل، قال:" أولى من هذا أنّ يقال هو المشتق من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع"(١)، أمَّا ابن مالك فيقول:" هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالهما لمعناه أو معنى الماضي"(٢)، أو هو" ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله"(٣)، أي" ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم"(٤)، وشرح الدكتور سليم الفاخري دلالة اسم الفاعل على الحدث وفاعله بقوله:" اسم الفاعل يدلّ عل الحدث أو على من قام الحدث فيه، فمن الأول كاتِب وشاكِر ومستخِدم، فقد دلّت هذه الأسماء على أحداث وهي الكتابة والشكر والاستخدام، ومن الثاني : مُنكِسر و مُنحدِر و مُنشطِر التي تدل على ما قام فيه الحدث"(٥)، ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المبني للمعلوم على زنة (فاعل) دون اشتراط في نوع الفعل سواء كان لازماً أم متعديًا على النحو الآتي: "من فعَل المفتوح العين في الماضي قياسًا مطرداً على فاعل، سواء أكان الفعل لازمًا أم متعديًا، أم كان صحيحًا أم معتلاً"(٦)، أو من غير الثلاثي فيكون " على وزن مضارعه المبني للمعلوم مع

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل :١٩٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل:٣٩٨/٢ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢١٦/٣ .

(٤) شذور الذهب في معرفة كلام العرب :٣٩٤ .

(٥) تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات : ١٩٥ .

(٦) المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب :١٣٣ .

إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: مُدَحْرِج، مُتَدْحرِج، مُعَاتِب، مُكرِم، ومُستحرِج، مُستَغفِر"[١]، أمَّا صياغة من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر" معتل الآخر مثل أعطى وتجافى وتحدى واستعدى فإن الأصل أن يكون اسم الفاعل منه معطِو، و مُتجافِو، و مُتعالِو، فإن الواو في مُعطِو و مُتَجافِو و مُتَعَالِو، قلبت ياء لانكسار ما قبلها، ثم اعتلت إعلال قاضٍ في حالتي الرفع والجر، فصارت معطٍو متجافٍ ومتعالٍ، أما إذا كان معتل العين مثل: اختار واشتاق فإنَّ اسم الفاعل منه يكون مُختار و مُشتاق، وأصلها مُخيِر، و مُشتوِق، قلبت ياء في الأول ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت مُختار وكذلك الواو في الثاني قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت مُشتاق"[٢].

أمَّا إذا كان الفعل مضعف اللام فيمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بإبقاء الفعل على تضعيفه مثل: اعتدّ مُعتدّ، وارتدّ مُرتدّ[٣].

لقد تحدث الزمخشري عن وقوع صيغة اسم الفاعل الدالة على الماضي والمراد منها حكاية الحال أو الاستقبال، يقول: " ويشترط في إعمال اسم الفاعل أنّ يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال: زيد ضارب عمراً أمس، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد، بل يستعمل ذلك الإضافة إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية كقوله عزّ اسمه:□ □ □ □ □ □[٤]، أو أدخلت عليه الألف واللام كقولك الضارب زيداً

---

(١) تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات :١٩٨. ١٩٩ .

(٢) المصدر نفسه :١٩٨ . ١٩٩ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه :١٩٩ .

(٤) سورة الكهف:١٨.

أمس"[١]، فقد أكد الزمخشري على حكاية الحال الماضية، فالمضارع يصح وقوعه هنا لوجود قرينة صَّرفِيَّة تدل عليه وهو اسم الفاعل بمعنى إرادة حكاية الحال والواو بمعنى واو الحال كما في قوله سبحانه وتعالى: □□□ [٢]، ولم يقل (وقلبناهم).

ثم درّس شرّاح المفصل هذه المسألة بالتفصيل، وقد كان لابن الحاجب دليل على وقوع اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وهو ما استُقرِء من كلام العرب، يقول: " ودليلهُ استقراء لغة العرب، وحكمتهُ أنَّهُ إذا كان للحال والاستقبال كان موافقًا له في المعنى واللفظ، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقًا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه بالفعل اعمالهم مالم يقوه قوته ... ومنها إجماعهم على قولهم: الضاربُ زيداً أمسِ، ومنها قولهُ تعالى: [٣]، وأجيب عن ذلك أنَّه لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضاربٍ زيداً أمسِ مع كثرة التغيير عن معناه ولو كان جائزاً لوقع...وأمَّا قوله: □ □ □ □ □ □، والأحوال يُقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنّه واقع، ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فتقول: جاءني رجل أمسٍ يضرب عمراً، وتقول: سرت أمس حتى ادخل البلد بالرفع، ولولا قصد التغيير عن الحال لم يتسم وقوع المضارع فينزل منزلة فعل الحال لأنه المقصود فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل وإنَّ كان المدلول ماضيًا إذا قصد به الدلالة على حال وقوعه اعمال اسم الفاعل، وهو ماضٍ من كل وجه فحصل الفرق بينهما"[٤].

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب :٢٨٩.

(٢) سورة الكهف:١٨.

(٣) سورة الكهف:١٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل :١/٦٤٠.٦٤١ .

فالوصف في الآية المباركة وإنَّ كان واقعًا في الماضي إلا أنّه يعبر عن حال المشاهدة للحادث وكيف كان الكلب باسطًا ذراعيه، وإذا ما نظرنا إلى اسم الفاعل نجده أشبه بالفعل المضارع حتى قرب الفعل به مثلما ذكر سيبويه ذلك(١)، وممّا يؤيد ذلك أنّ اسم الفاعل في حالة الماضي يجب إضافته إلى عامله مثلما ذكر الجندي في شرحه لهذه الفقرة، ويؤكد ابن الحاجب أنّ العرب لم تتكلم بذلك مع كثرة التغيير أي أنّها لم تستعمل اسم الفاعل الدالّ على الماضي عاملاً فيما بعده بل يجب إضافته، ولمّا كانت الدلالة في الماضي قطعية الحصول لأنّها قد وقعت فيما مضى وحصل الأمر، خلافًا للمضارع الذي يدلّ على نوع الحال والاستقبال ليناسب مع الفعل المضارع الذي يشير إلى الحال التي كان عليها الكلب آنذاك حال المشاهدة و رؤيته ثم وصفه.

ويؤكد الخوارزمي في شرحه لهذه الفقرة أنّ اسم الفاعل إنَّما عمل لمشابهته للفعل المضارع صورةً ومعنى(لفظ وحركات وسكنات) ومعنى من حيث الحال والاستقبال وإنَّ اريد به الماضي زال الشبه فانتفى العمل عنه، ويؤكد ذلك أنّ الإضافة في الماضي معنوية لقطع الاتصال، يقول:" اسم الفاعل إنَّما يعمل عمل الفعل، لأنَّه يشبه المضارع صورةً ومعنى، وإنَّما يُشبه معنىً إذا أريد به الحال والاستقبال، فإذا أريد به المضي فقد زال الشبه، ولذلك قالوا: بأن الإضافة عند إرادة المضي معنويّة، لأنّه لم يبق في تقدير الاتصال...فإذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ تريد معنى المضي بمعنى غلام زيد...اسم الفاعل إذا أُريد به حكاية الحال، فهو في معنى الحال"(٢).

يرى الجندي أنّ" اسم الفاعل لا يعمل إذا كان للماضي، فلا يجوز أنّ يقال: (زيد

---

(١) الكتاب :١/١٢،٢٥.

(٢) التخمير:٣/١٠٨.١٠٩.

ضارب عمرًا أمس). والكسائي جوز إعماله محتجًا بقوله تعالى:□□□□□□□□[1]، فـ (باسط) ماضٍ كما ترى، وقد أعمل حيث نون، ونصب به ما بعده كما تقول في الفعل (يبسط ذراعيه)، ولم يقل باسط ذراعيه بالإضافة ليبطل عمله، لأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (كانت الإضافة واجبة). (زيد ضارب عمرٍو أمس) ونحن نقول إنَّ اسم الفاعل أخذ شبها بالمضارع فعمل، كما أنّ المضارع لشبهه باسم الفاعل أعرب، وهذا على سبيل المقارضة والمعارضة. أما الماضي فلم يشبه باسم الفاعل فيعرب بلّ هو على أصله الذي هو البناء كذلك اسم الفاعل لم يشبه بالماضي فيعمل عمله، فيبقى على أصله الذي هو عدم العمل. أما الآية فالجواب عنها أنّ: (باسط) ماض في الظاهر، إلا أنّ المعنى على الحال، ألا ترى أنّك لو أوقعت المضارع موقعه نحو (وكلبهم يبسط ذراعيه) لكان على سنن الاستقامة، وذلك لأنّ الحال الماضية تحكى على صورة الحال الحاضرة، إذ الأحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه، حتى كأنّه واقع"[2]. وقد فصل الجندي في هذه الفقرة واعترض على الكسائي الذي أخذ الآية المباركة دليلاً على صحة عمل اسم الفاعل في الماضي .

اسم المفعول:

وهو: "اسم مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه"[3]، أو هو: "صيغة مشتقة من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه

(١) سورة الكهف:١٨.

(٢) الإقليد شرح المفصل:٣/١٣٤٢.١٣٤٣.

(٣) في علم الصرف: ٣٢.

الحدث"[١]، وقد عرفه الدكتور فاضل السامرائي بقوله: "ما دلّ على الحدث والحدوث وذات المفعول كمقتول ومأمور"[٢].

ويصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول نحو: علم معلوم، ويأتي من المتعدي واللازم، وقال ابن مالك: " كل فعل ثلاثي فاسم مفعوله المقيس على زنة مفعول كنسبته فهو مَنسوُب وصحبته فهو مَصحُوب"[٣]، ويصاغ من غير الرباعي فما فوق بإبدال حرف المضارع ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٤].

وقد ذهب الزمخشري إلى أنّ أصل مفعول هو(مُفْعَل)؛ ليكون جاريًا على مضارعه الذي بمعناه، أيّ هو وصف مشتق من الفعل المبني للمجهول، وقد كنى عن بنائه للمجهول بقوله: "وهو الجاري على يُفْعَل من فعله، نحو مَضْرُوب لأنَّ أصله مُفْعَل"[٥].

وقد عدل إلى مفعول؛ لئلا يلتبس باسم المفعول ممّا زاد على ثلاثة أحرف، نحو: مُكرَم، و مُضرب من أكرم وأضرب، يقول ابن الحاجب:" وإنّما غُير إلى لفظ مفعول؛ لأنّه لو بقى (مُفْعَل) لم يُعلم أهو اسم مفعول لـ (أفْعل) أو لـ(فَعْل)، فغيروا مفعول (فَعَل) ليتبين"[٦]، بيّن ابن الحاجب أن هذا الاشتقاق سببه منع الالتباس بغيره من

---

(١) النحو الوظيفي: ٢٧٢ .

(٢) معاني الأبنية العربية : ٥٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية :٤٣٠/٢ .

(٤) المدخل إلى علم الصرف :٥١ .

(٥) المفصل في صنعة الإعراب :٢٢٤ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٤/١.

الاشتقاقات الخاصة بهذا اللفظ، فلمّا وقع اللبس في هذا المكان عدل به إلى صيغة مفعول.

وقد نظر الخوارزمي إلى هذه المسألة وفسرها بالقياس الأولى، أيّ قياس اسم المفعول ليكون مساويًا لاسم الفاعل بالنظر إلى قلة حروفه بالتقدير، يقول: " مَفْعُل . ها هنا. بفتح الميم وضم العين. كان القياس أن يكون اسم المفعول على أربعة ليكون مساوياً لاسم الفاعل جارياً على يُفْعَلُ، إلا أنَّهم لو اقتصروا على ذلك لكان يُشبهُ في التصغير مفعل، ومفعل و مفعل، وفي التكسير أيضا، فزاد فيه الواو"[١].

أي أنَّ الخوارزمي يرى أنَّه من باب مشابهة اسم المفعول باسم الفاعل في قلة حروفه تقديراً، أي إنّ السبب في ذلك ليس اللبس الحاصل في الاشتقاق مع غيره من الصيغ، بل هو للتقارب مع اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل بُنِيَ على أربعة حروف، واسم المفعول بصيغة الأصل على خمسة حروف، فجيء بهذه الصيغة لتساوي اسم الفاعل من حيث العدد.

ويفسَّر الجندي هذه المسألة على أنّ اسم المفعول ههنا يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول (يُفعل) وأنّ زيادته التي على صيغة (مفعول) مردّه إلى ضمة عين (مَفْعَل) وهي زيادة فالأصل فيه أن يبنى على أربعة حروف من دون الواو وزيدت الواو لوجود الضمة في عين (مفعل) كأنها أصبحت مدّة للضمة فصارت الواو، أي إنّ الضمة طولت بما يناسبها وهو الواو فزِيدَ في الصيغة، يقول : " اسم المفعول جار على يُفْعَل، فإنّ الواو في مضروب زيادةٌ نشأت من ضمة عين (مَفْعَل)"[٢]؛ وذلك

---

(١) التخمير:١١٣/٣.

(٢) الإقليد شرح المفصل:١٣٤٧/٣ .

لحدوث تغيرات في صيغة (يُفْعَل) التي بني منها اسم المفعول منها إبدال حرف المضارعة ميمًا مفتوحة؛ لئلا يلتبس الاسم بالفعل لكون مخرج الميم قريبًا من مخرج الواو.

الصفة المشبهة:

وهي الصفة التي تدل على الثبوت في صاحبها على وجه الدوام؛ و دلالتها على وجه الثبوت" ليخرج اسم الفاعل من غير المتعدّ فإنه كذلك إلا أنّه يفيد الحدوث، والصفة إنَّما تجيء على معنى الثبوت كحسن وصعب وقبيح"(١)، ويمكن صياغتها من الفعل اللازم، وهي: "صفة تشتق من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت كحسن وجميل وضيق"(٢)، وقد تأتي الصفة المشبهة من غير قيد الزمان والمكان(٣)، ويعزى تسمية الصفة بالمشبهة؛ وذلك لأنّها تشبه اسم الفاعل في الدلالة على الحدث ومن قام به(٤).

وهي التي تشبه اسم الفاعل وإليه نسبت، وتعمل عمل الفعل، مثلما يعمل اسم الفاعل، ولكنها تختلف عنه في البناء الصرفي، وفي دلالتها على ثبوت المعنى في الموصوف، يقول الزمخشري في إعمال الصفة المشبهة: "هي التي ليست من

(١) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٢٩ .

(٢) سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان:٤٧ .

(٣) يُنظر: في الصرف وتطبيقاته:١٧٤.

(٤) يُنظر: المشتقات في سورة هود . دراسة دلالية . (رسالة):١٧.

الصفات الجارية وإنّما هي مشبهة بِها في أنَّها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب... وهي لذلك تعمل عمل فعلها، فيقال: زيدٌ كريمٌ حسبُه، وحسنٌ وجهُه، وصعبٌ جانبُه، وهي تدل على معنى ثابت، فإن قصد الحدوث قيل: هو حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل، ومنه قوله عزّ وجلّ:□ □□□□□[1]. وتضاف إلى فاعلها كقولك: كريمُ الحسبِ وحسنُ الوجهِ"[2].

يفسَّر ابن الحاجب تعريف الزمخشري للصفة المشبهة بقوله: "الجارية على التفسير الأول فليست مثل اسم الفاعل، لأنَّها تدل على معنى ثابتٍ، واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل، وإن كان على التفسير الثاني فهو ظاهر، لأنَّها ليست على وزن الفعل المضارع، وإنَّما عملت عمله لِما ذكره، وقوله: وهي التي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غداً. يعني أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ فمعناه إثباتُ الحسن لهُ من غير تعرضٍ للدلالةِ على حدوثه بخلافِ قولك: حَاسن فإنه يدل على الحدوث كما في قولك: ضارب كما يدل يحسن ويضرب على ذلك: وهذا على نحو ما ذكره سيبويه في حائض وحائضة، وإن كان على وزن اسم الفاعل، وإنَّما الغرض تشبيههُ به في الثبوت والحدوث. قولهُ: وتضاف إلى فاعِلها. قال الشيخ: لأنه لما شُبِّه باسم الفاعل في العمل، واسم الفاعلُ يضاف إلى معموله المفعول ولم يكن لهذه مفعول أُضِيفتْ إلى فاعلها فقيل حسنُ الوجهِ"[3]، يعني ذلك أنّها ثابتة غير متغيرة في الموصوف، وهو معنى تختلف فيه عن اسم الفاعل والفعل المضارع اللذين يدلان على تغير الحدوث، فقولك: (يحسن زيدٌ، وزيد حاسنٌ)

(١) سورة هود:١٢.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب:٣٩٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل:١/٦٤٥ .٦٤٦.

تتغير فيهما دلالة الحدوث، إذ تنتهي صفة الحسن حال زوال الفعل، أمَّا قولك (حسن وجهه، الوجه) فتعني ثبات صفة الحسن فيه، لا تتغير.

وقد كان للخوارزمي رأي في هذه المسألة، يقول: "سميت مشبهة، لأنَّها تقوم مقام اسم الفاعل في المعنى، وفي أنّها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع، وإذا كانت الصفة لا تثنى ولا تجمع لم تعمل عمل الفعل إلا على قبح، وذلك في خيرٍ منه وشرٍ منه ولا يستحسنون أن يُرفع بخير منه اسمٌ ظاهرٌ فيقال: مررت برجل خير منه أبوه، وكل أفعل من كذا فهذا حكمه ... وهي تدل على معنى ثابت قصد الحدوث قيل: هو حاسنٌ الآن أو غداً، وكارمٌ وطائلٌ ومنه قوله تعالى:□ □ □ □ □[1]... بين الحسن والحاسن والكريم والكارم والطويل والطائل والضيق والضائق فرقٌ، وهو أنّ الحسن هو الذي ثبت له الحسن وهو الذي يثبت له الآن أو سيثبت له غداً وكذلك البواقي"[2]، أي تقوم مقام اسم الفاعل وإنَّ اختلفت معه في المعنى، وشرط عملها أنّ تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، فإن كانت خلاف ذلك قبح عملها، ودلالّة الحدث فيها ثابتة لا تتغير، أيّ يمكن أنّ تفيد الأبدية للصفة في موصوفها.

وقد تابع الجندي سابقيه في هذه المسألة إذ تحدث عن أوجه الشبه بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل، يقول: " أي بالصفات الجارية، ألا تراك تقول: حسنٌ، حسنان، حسنون، حسنة، حسنتان، حسناتٌ. كمّا تقول: ضَارِبٌ، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتان، ضاربات، فلما حصل بين الصفة المشبهة وبين أسماء الفاعلين الشبه، أجريت الصفة المشبهة مجراها، في أنّ أعطيت عمل أفعالها، فقيل: (زيدٌ كريمٌ حَسَبُه)، كما قيل: (زيدٌ مُنطلِقٌ غُلَاُمه) والدليل على أنّ الصفة المشبهة تعمل

(١) سورة هود:١٢.

(٢) التخمير:٣/١١٥.١١٦.

لمشابهتها اسم الفاعل، أنّك لا تعمل (أَفْعَل) التفضيل مع كونه صفة، لا تقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه) على أن يكون (أبوه) مرفوعًا بالفاعلية (الأفضل)، بل ترفعه على الابتداء وترفع أفضل على الخبرية، لأن (أَفْعَل) التفضيل لما امتنع من التثنية والجمع والتأنيث خرج عن شبه اسم الفاعل، لأنك لا تقول: (مررت برجلين أفضلين من زيد)، فعلم أن إعمال الصفة المشبهة لكونها شبيهة باسم الفاعل. فإن قلت: اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الفعل الماضي، والصفة المشبهة تعمل بذلك المعنى، ألا ترى أن قولك: (زيد كريم حَسَبُه) بمعنى: (كَرُمَ حَسَبُه) لأن الكرم شيءٌ وجد قديما، ولست بمخبر أن حسبه صار يكرم في هذه الحال، فإذن في إعمال الصفة المشبهة مع كون معناها متعلقًا بالمضي ركوب الشطط، والعدول عن الصواب إلى الغلط إذ لا يزيد الفرع على الأصل"[1]، يبين الجندي الاختلاف بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في كون اسم الفاعل لا يعمل في زمن الماضي، والصفة المشبهة تعمل بذلك المعنى، ولعلّ السبب في ذلك أنّ الصفة المشبهة تحمل دلالة الثبوت، وهي قريبة من دلالة التحقق في الفعل الماضي وكلاهما لا يتغير، فقولنا: (زيد كريم حَسَبُه) يدلّ على ثبات الصفة وتحققها في زيد، وقولنا: (زيد كَرُمَ حسبُه) يدلّ على أنّ كرم الحسب واقع لزيد في الزمن الماضي وهو متحقق لأنَّه واقع في زمن سابق، لكنّ الاختلاف أنّ دلالة الفعل متغيرة، فقد ينتهي كرم الحسب في زمن ما، ولكنّ الصفة المشبهة تدلّ على ثبوتها فيما مضى والآن ومستقبلا.

أمَّا الألفاظ الجامدة فهنالك بعض الألفاظ التي لا يمكن الاشتقاق منها، وهي ما تسمى بالألفاظ الجامدة، وتعمل هذه الألفاظ عمل الأفعال، ومنها (نعم وبئس)

(١) الإقليد شرح المفصل: ٣/١٣٥١.١٣٥٢.

واختلف النحويون في اسميتها وفعليتها، والغالب أنها أفعال[١]، وقد تحدث الزمخشري عن دلالة جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وبين المميز؛ وذلك تأكيدًا للمعنى يقول: " وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً فيقال نعم الرجل رجلاً زيد. قال جرير[٢]:

تَزَوَّد مِثلَ زادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وقوله تعالى:□ □ □ □[٣]، أي نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه ما وهي نكرة لا موصوفة ولا موصولة، والتقدير: فنعم شيئًا هي"[٤]، بَيَّن الزمخشري في كلامه على عمل هذه الألفاظ الجامدة ورفعها للفاعل، ومن ثَمَّ المميز وهو المخصوص بالمدح والذم.

ثم أَخَذَ شرَّاح المفصل هذا القول بالنقد والتمحيص، إذ كان لكل منهم رأي يذكر، ومن هؤلاء الشرّاح ابن الحاجب إذ يقول: " وقد ألحق بعضهم الموصول كمنْ وما في صحة وقوعه فاعلاً لهذه الأفعال بما فيه الألف واللام، وحمل عليه قوله تعالى: □ □ □ □ □ □[٥]، ونظائره ولا بُعد في ذلك، ويجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضمراً ويكون هي التمييز موصوفة بـ(اشتروا)، وإن يكفروا المخصوص على القولين، ولا بُعد في الآخر. ومنها أنَّهُ لا بد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم؛ وضمها على الإبهام أولاً ثم التفسير فوجب لذلك ذكر

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٨١ مسألة رقم(١٤).

(٢) ديوان جرير:١١٨.

(٣) سورة البقرة:٢٧١.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب:٣٦٢ .

(٥) سورة البقرة:٩٠.

المخصوص، لأنَّه تفسير المبهم أولاً، فلو قطع عنه لكان خروجًا بها عن موضوعها وهو غير مستقيم، وفائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع"[١]، يعني أن هذه الأفعال يكون فاعلها في الغالب مبهمًا، ويفسره المميز الذي بعده، وسواء أكان الفاعل ظاهرًا أو مضمرًا، ولابدَّ من وجود هذا المميز لتفسير ذلك الإبهام، وإلا لكان الكلام غير مستقيم.

ويبيّن الخوارزمي بطلان عمل نعم وبئس إذا اتصلت بهما (ما)، يقول: "إذا قلت: نعم الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ فقولك: رجلاً توكيدٌ لأنَّه مستغني عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدَّراهم عشرون درهمًا...اعلم أنَّهم قالوا: حكم نعم إذا وصلت بـ(ما) أن يبطل عملها تقول: نعما أنت، ونعما زيدٌ ونعما صَنَعْتَ؛ لأنَّها بنيت مع (ما) لتدخل على ما لم يكن يصحُّ دخولها عليه كما ذلك في (رب) و(إنَّ) ونحوهما"[٢]، وسبب بطلان عملها أن (ما) سوغت لفعلي المدح والذم الدخول على ما لا تدخل عليه، ولهذا بطل عملها لأنها لا تدخل عليه لو جُردت من (ما)، وليس الأمر كذلك، بل يمكن أن يكون على تقدير محذوف مثلما كان في الآية الكريمة التي ذكرها ابن الحاجب.

وتحدث الجندي عن دلالة الإضمار في باب (نعم)؛ وذلك لكون "المدح من مظان التفخيم. وكذا الذم الذي هو ضده جار مجراه في كونه من مواضع المبالغة وهذا الصَّيغُ قريب من تعريف فاعليهما بلام الجنس؛ لأن فيه إجمالاً، وفي ذكر المخصوص بعده تفصيلاً، إذ التفصيل بعد الإجمال مما يشهد له الذوق السليم بأنه أوكد وأبلغ، ويحصل بذلك التفخيم، ولما كان الضمير في (نعم) لا يختص بواحد

---

(١)الإيضاح في شرح المفصل:٢/٩٩.

(٢) التخمير:٣/٣١٦.٢١٧.

بعينه جاء مفسرا منصوبًا منكرًا"[١]، يرى الجندي أن إضمار فاعل (نعم وبئس) هو للتفخيم والمبالغة، وهذا الضمير قريب من فاعلهما المعرف بـ(أل) الجنسية لأن فيها إجمالًا، ثم يأتي بعده التفصيل بالمخصوص الذي يوضح المراد من جملة المدح والذم، ولكون الضمير في (نعم) لا يدل على أحد بعينه بل هو أشبه بالنكرة من جهة الشيوع، جاء مفسرًا باسم منصوب منكرٍ، لأنه تابع له، ويؤيد ذلك ما ذكره في بيان موضع الشاهد الشعري من البيت قائلاً :" فَنِعمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا فالزاد الأول فاعل نعم، والنكرة المنصوبة هي التي تجيء للتفسير في(نعم) زَادَا، و (نِعمَ رجلاً) و (زَادُ أَبِيكَ) هو المخصوص بالمدح كزيد في (نِعمَ الرجل زيد)"[٢]، ويشير إلى مواضع الحذف في الآية الكريمة□ □ □ □التي فيها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، يقول الجندي: "قوله: والتقدير(فَنِعْمَ شَيْئاً هي)...في الكلام حذف مضاف، والتقدير: نِعْمَ شيئاً إبداؤها فلما حذف الإبداء وجب رفع ضمير الصدقات لقيامه مقام المرفوع، فوضع (هي) مقامه...فإن قلت: ما الشاهد لما ذكرت من الحذف؟ قلت: هو أن المدح إنَّما جاء بعد قوله تعالى: □ □ □ □ □ □[٣]وممّا يؤيده أنه قال تعالى: □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □[٤]، فكمّا أنّ الضمير الذي هو(هو) في (فهو) عائد إلى الإخفاء وأن الوصف بأنه(خير) واقع عليه. كذلك المدح بنعم يجب أنّ يختص به الإبداء"[٥].

ثالثًا: معاني الصيغ الأسمية والفعلية.

---

(١)الإقليد شرح المفصل:٤/١٦٠٤.

(٢)الإقليد شرح المفصل : ١٦٠٥.

(٣) سورة البقرة:٢٧١.

(٤) سورة البقرة:٢٧١.

(٥) الإقليد: ١٦٠٥.١٦٠٦.

لكلّ صيغة من الصيغ الاسمية أو الفعلية معانٍ محددة ومعروفة، كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان فهو اسم(١)، فدلالة الاسم مجردة من الاقتران بزمان بعكس الفعل يكون مقترنًا بحدث حصل بالمضي أي مقيد بزمان(٢).

اختصت كل من الأسماء والأفعال بصيغ معينة لكل منهما، وهذه الصيغ تعتمد على ما في الكلمة من حروف أصول، وما فيها من زيادات، وقد بيّن الزمخشري ذلك في أثناء حديثه عن أنواع الزيادة في الأسماء في قوله:" والزيادة أمَّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في قعدد ومهدد، أو من غير جنسها كهمزة أفكل وأحمر وللإلحاق كواو جوهر وجدول، أو لغير الإلحاق كألف كاهل وغلام، والزيادة المجانسة لا تخلو من أن تكون تكريرًا للعين كخفيفد وقنب أو للام كخفيدد و خدب أو للفاء والعين كمرميه ومرمريت أو للعين واللام كصمحمح و برهرة و ما عداها من الزوائد حروف سألتمونيها"(٣).

ذكر الزمخشري في هذا النص أنواع الزيادات التي تلحق الصيغ الاسمية، فمنها من جنس الكلمة، أو من غير جنسها، ومنها للإلحاق، وغيرها، وقد فرق ابن الحاجب بين الأصل والمزيد، إذ ينظر إلى تصاريف الكلمة فالذي يثبت في جميع وجوهها فهو أصل، وما يسقط منه فهو زائد، يقول في ذلك: " والزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها، فما هو من جنسها قد ذكره مفصلاً، وما هو من غير جنسها فهو حروف (سألتمونيها)، فإذن لا تكون زيادة من غير

---

(١) شرح كتاب سيبويه:٧/١.

(٢) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب:٦، شرح المفصل(ابن يعيش):٢٣/١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب:٣٠٩.

(سألتمونيها) إلا وهي تكرير، وحروف (سألتمونيها) قد تكون تكريراً وقد تكون غير تكرير، إلا أنَّها إذا كانت تكريراً هي أو غيرها لم توزن إلا بلفظ الأصل المكرر ولذلك تقول: في عَلَّم فَعَّل، وفي ضَرَّب فَعَّل، وفي خَفَيْدَد فَعَيْلَل، وإما إذا لم تكن الزيادة تكريراً لم تذكر في الوزن إلا بلفظها، فتقول: في وزن مَضْرِب مَفْعِل، وفي زُرقُم فُعْلُم وكذلك جميع ما يأتي من غير تكرير"[1]، أي أنّ ما كان خارجًا عن حروف (سألتمونيها) هو مكرر ولا يوضع له حرف في الوزن خلافًا لأحرف (سألتمونيها) التي تذكر مع الوزن كقولنا: (اسْتَمَعَ، افْتَعَلَ)، أما المكرر فلا يضاف هو بل مقابله في الوزن كالتضعيف أو تكرير أحد حروف الوزن، ثم يذكر الزيادة الخاصة بالإلحاق، فيقول: "والزيادة أيضًا قد تكون للإلحاق ولغير الإلحاق، فأمَّا زيادة الإلحاق فإن تكون الزيادة جيء بها لغرض تصبير تلك الزنة الناقصة على مثال زنة أكمل منها كإلحاقهم جَوْهَرًا بِجَعْفَرٍ ولا مثلُ مِضْرابٍ في أنَّهُ ملحق بِقِرطَاسٍ، لأنَّ شرطَ الألحاقِ أن يكونَ الغرض بها ما ذكرَ، وأمَّا هذا المُفرض به فله غرض آخر واضح في غير ذلك المعنى فلا وجه لجمله الحاقًا"[2]، أي تحلق بوزن آخر معروف ليكون وزنها أقرب للأوزان المعروفة، وأكمل، وإنّ كان وزنها يختلف حقيقة، إلا أنها أُلحقت بوزن آخر قريب منها.

بيَّن الجندي الزيادة التي تكون في لام الكلمة نحو(فَعْلَل)،أو الهمزة في (أفعَل)، يقول:" و الأَفْكَلُ: الرِّعْدَة، وهمزته زائدة، لأن الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة...والواو في جَوْهَر وجَدْوَل زيادة، لأن الواو غير أول لا تكون إلا زيادة ... ولأن الجوهر من جهر إذ ظَهَر، لظهور شأن الجوهر بين الناس، ولأن

(١)الإيضاح في شرح المفصل :١/٦٦٩.٦٧٠.

(٢) المصدر نفسه :١/٦٦٩.٦٧٠.

الجدول لا يكاد يُرد، فكأنه يجادل، والواو فيهما للإلحاق بجعفر...والإلحاق من وجهين: أحدهما أن يكون بحرف ليس من الكلمة كالواو في جوهر، والثاني: أن يكون بتكرير حرف منها كالباء في جَلْبَبَ، فقد ألحق هو بزيادة الباء فيه بـ(دحرج)، وقيل: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً، كما قيل دَحْرَجَ يدحرج دَحْرَجَةً. حَذْو القُذَّةِ بالقُذَّةِ، والشاهد لعدم كون الألف في كاهل وغلام للإلحاق أنه ليس في هيئة الرباعي فَعْلِل بعين ساكنة بين فاء مفتوحة ولام مكسورة، ولا فُعَلْلَ بفاء مضمومة، وعين مفتوحة ولآمين أولاهما ساكنة، والخَفَيْدَدُ: الخفيفُ من الظلمان وإحدى اليائين فيه زائدة، لقولهم في التحقير خُفَيِّد، ولقولهم في معناه خَفَيْدد، وإحدى الدالين في خَفَيْدد زائدة، لقولهم في معناه خَفَيْفَد، و وزنهما فَعَيْعَل، و فَعَيْلل"[1]، بيّن الجندي أنَّ الزيادة في هذه الصيغ تؤدي إلى زيادة في معانيها وقد تزاد بحرف وهذه الزيادة الملحقة على نوعين: أحدهما خارج الكلمة وهو حرف ليس من أصول الكلمة ويكون من أحرف الزيادة المعروفة، والثاني بتضعيف أحد أصول الكلمة، و كلا الزيادتين تؤدي إلى زيادة المعنى لهذه الكلمة.

ومما لاشك فيه أنَّ الصيغ الفعلية تنقسم من حيث التجرد والزيادة على قسمين، مجرد: وهو ما كان كل حروفه أصلية، ومزيد: وهو ما كان بعض حروفه زائدة، و تقترن الصيغ الفعلية المزيدة في اللغة العربية بمعاني عدّة، فلكل صيغة معنى محدد ومن هذه الصيغ صيغة الفعل الثلاثي المزيد (أَفْعَل) فدلالة الفعل المزيد بحرف على صيغة(أَفْعَل) بزيادة الهمزة تستعمل للمعاني الصرفية المعروفة ومنها: التعدية، أو الصيرورة، أو السلب، أو الدخول في الزمان والمكان، أو الدلالة على الحينونة أو

(١) الإقليد شرح المفصل:٣/١٣٩٢.١٣٩٤.

الاستحقاق، أو الدخول إلى العدد، أو الدلال على معنى فَعَلَ، أو التعريض، أو التكثير، ومصادفة الشيء على صفة[١].

يذكر الزمخشري معاني صيغة (أَفْعَل) بقوله: " وأَفْعَل للتعدية نحو أجلسته وأمكنته . وللتعريض للشيء و أن يجعل بسبب منه نحو أقتلته وأبعته إذا عرضته للقتل والبيع... أو لصيرورة الشيء ذا كذا نحو أغد البعير إذا صار ذا غده، وأجرب الرجل و انحز و أحال أي صار ذا جرب ونحاز وحيال في ماله... ولوجود الشيء على صفة، نحو أحمدته أي وجدته محموداً... وللسلب نحو أشكيته وأعجمت الكتاب إذا أزلت الشكاية والعجمة. ويجيء بمعنى فعلت تقول قلت البيع واقلته وشغلته وبكر وأبكر "[٢].

هذه هي معاني صيغة (أَفْعَل) بزيادة الهمزة فيها أضافت لها هذه الدلالات، التعدية وما تعمله زيادة الهمزة في الفعل، إذ يقول: " قد تقدَّم معنى التعدية وهو أن يجعل الفعل لفاعل مُصَّير لمن كان فاعله له قبل التعدية منسوبًا إليه وذلك الفعلُ، فلذلك يصيرُ غير المتعدي متعديًا، والمتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة كقولك: أخرَجتُهُ وأشمَمتُه الطيب، وأعلَمتُ زيداً عمراً منطلقًا"[٣]، فهذه الهمزة تسمى (همزة التعدية) جعلت من الفعل الذي يكتفي بالفاعل متعديًّا إلى مفعول واحد (جلس زيدٌ . أجلستُهُ)، كذلك مع المتعدي إلى واحد وأثنين وهكذا، فهي همزة تفيد زيادة مفعولٍ في الجملة. ومن ثم يذكر المعاني الأخرى بقوله: " ويكون أفْعَلَ أيضًا للتعريض للشيء وأن يُحمل بسبب منه، يعني تعريضًا للاسم

(١) يُنظر: الممتع في التصريف:١/١٨٦،أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب:١٤٦.١٥١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب:٣٧٣.

(٣)الإيضاح في شرح المفصل :٢/١٢٦.

المشتق هو منه كقولك: اقتلتهُ إذا عَرَّضتُه للقتل...ولصيرورة الشيء ذا كذا ، أي لصيرورته منسوبًا إليه المعنى المشتق هو منه على وجه ما، كأغدَّ البعير أي صار ذا غد وأجرب و أنحز و أحال، لأنَّ أغد معناه أنَّه صار منسوبًا إليه ما اشتقَّ منه على جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه بما له منه ألامَ يعني أفعل الصيرورة"[١]، ومعنى التعريض أي تعريض المفعول في الفعل إلى معنى الفعل (أقتلتهُ) فإنَّها الهاء (المفعول به) في الفعل تعرض إلى معنى الفعل وهو (القتل)، وكذلك من معانيه الصيرورة أي أن يكون الفاعل منسوبًا إلى معنى الفعل وصار صاحب الفعل بمعنى (ذو) كقولنا: أغدَّ البعير: أي صار صاحب (غدد)، ومن معانيها "ولوجود الشيء على صفة معناهُ لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل منها كقولك: أحمدتُ الرجل أي وجدته موصوفًا بالحمد ومنه ما ذكر في الحكاية، وللسلب، يعني ولسلب المعنى المشتق أفْعَل منه عمن تعلَّق به الفعل كقولك: أعْجمتُ الكتابَ أي أزلت العجمة وأشكيته أي أزلت شكايته، وقد يجيء ذلك سلبًا عمن نسب إليه الفعل، وذلك لأن الفعل متعديًا"[٢]، ويعني ذلك أن من معاني (أَفْعَلَ) اتصاف (المفعول به) بصفة الفعل فقولنا (أحمدته) أي صارت صفته محمودًا، ومن معانيها السلب وهو إزالة الفعل عن (المفعول به) تقول: أعجمت الكتاب، أي أزلت العجمة عنه وسلبتها منه فصار المفعول به خاليًا من معنى هذا الفعل.

وقد بيَّن الخوارزمي المعاني التي تخرج إليها صيغة (أَفْعَل) وهي المعاني نفسها التي ذُكرت عند ابن الحاجب، يقول: " وللسلب نحو أشكيتُهُ وأعجمتُ الكتاب : إذ أزلت الشكاية والعجمة. يقال: شكا إليه فأشكاه. ويجيء بمعنى فعلت نحو قُلته البيع

(١)الإيضاح في شرح المفصل :١٢٧/٢.
(٢) المصدر نفسه :١٢٨/٢.

وأقلته وشغلته وأشغلته. قلت بوزن فُعلت، وفيه دليلٌ على أن ألف أقاله من الياء. وبكر وأبكر. فعل و أفعل ها هنا قد اشتركا في فعل لازم"[١].

ثم قدم الجندي شرحًا مفصلا لكلام الزمخشري مبينًا فيه المعاني التي تخرج إليها صيغة (أَفْعَل)، يقول:" قوله:(وأمكنته...) كأنه تعدية مكين، يقال: هو مكين عند فلان ، أي بَيِّنُ المكان. قوله:(وللتعريض للشيء و أن يجعل بسبب منه ...) بمعنى التعريض للاسم المشتق هو منه كقولك:(أبعته إذا عرضته للبيع)، وهذا المعنى قريبٌ من معنى التعدية"[٢]، ذكر هنا معنيّن من معاني (أَفْعَل) وهي التعدية والتعريض، وهما ممّا ذكره ابن الحاجب قبله، ويختلف في معنى (أمكنته) فالخوارزمي يرى أنَّها تعدية لـ(مكن) والجندي يرى أنَّها تعدية لـ (مكين)، ويرى أنَّ معنى التعريض قريب من معنى التعدية؛ لأن كلاهما يفيد (النقل) وهو نقل المفعول من حال إلى حال آخر كقولنا: (اقتلته) نقلته من حال السلامة إلى حال القتل.

يقول أيضًا: "(ولصيرورة الشيء ذا كذا...) أي لصيرورته منسوبًا إلى المعنى المشتق هو منه كأَغَدَّ البعير، صار ذا غُدَّةٍ...قوله: (ولوجود الشيء على صفة...) معناه: لوجود مفعول الفعل على صفة المشتق هو منها، كأَحْمَدْتُه: وجدته موصوفًا بالحمد...قوله: (وللسلب...) يعني ولسلب المعنى المشتق الفعل منه عمن يتعلق به كـ(أعجمت الكتاب) أزلت عجمته"[٣]، يعني اتصاف (المفعول به) بصفة معنى الفعل ومن ثم السلب الذي هو إزالة معنى الفعل من (المفعول به).

---

(١) التخمير:٣/٣٤٥.٣٤٨.

(٢) الإقليد شرح المفصل:٣/١٦٤٦.١٦٤٧.

(٣)الإقليد شرح المفصل:٣/١٦٤٩.١٦٥٠.

المبحث الثاني

قَرِيْنَةُ المُطَابَقَةُ

تُعد المطابقة من القرائن الصرفية التي تدلّ على وجود علاقة نحوية، فهي وسيلة من وسائل الجملة التي تسهم في ارتباط عناصر السيّاق بعضها ببعض؛ "لأنَّها تقويّ الصلّة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى، وتكون قَرِينَة لفظيّة على الباب الذي يقع فيه ويعبّر عنه كل منهما فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات

المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[١]، فهي في اللغة مأخوذة من الأصل الثلاثي (طبق) الذي يعني الموافقة ، يقول الخليل: "طابقت بين الشيئين، جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما"[٢]، ومنه قولهم: طابق بين قميصين، أي لبس أحدهما على الآخر، وطابقت المرأة زوجها إذا وافقته على أمورِهِ كلها، وطابق الغطاء الإناء وافقه[٣]، ومنه المثل المشهور **(وافق شنٌّ طبق)**[٤]، وقد تأتي مادة (طبق) بمعنى التساوي والتماثل، يقول ابن منظور:" تطابق الشيئان: تساويا...وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما"[٥].

أمّا في الاصطلاح: فلم يضع النحاة القدماء تعريفًا للمطابقة إلا إنَّهم أشاروا إليها في أثناء حديثهم، إذ جعلوا مصطلح (المطابقة) للتعبير عن خصائص الانسجام والتآلف والتوافق بين عناصر الجملة العربية وهذا يدلّ على وجود علاقة بين مفهومها اللغوي والاصطلاحي[٦].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٣.

(٢) العين:١٨/٥ مادة(طبق).

(٣) يُنظر: تاج العروس:٢٨٧.٢٨٢/١٣ مادة(طبق).

(٤) مجمع الأمثال:٤١٨/٣.

(٥) لسان العرب:١٠٩/١٠ مادة (طبق).

(٦) يُنظر: ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية (اطروحة):١٩، وقرينة المطابقة في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم (رسالة):١٥.

وقد تحدث سيبويه عن مصطلح (المطابقة) وأطلق عليه (هو هو) إذ يقول في باب الابتداء: " اعلم أن المبتدأ لابدّ له من أنّ يكون المبنيُّ عليه شيئًا هو هو"[١]، يعني بذلك المطابقة بين المسند والمسند إليه أي المبتدأ والخبر، ويُعد رضي الدين الاسترآبادي أوّل من ذكر مصطلح المطابقة صراحة في شرحه لكافية ابن الحاجب في أثناء حديثة عن ضمير الشأن، قال: "ويختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث أي القصة، إذ كان في الجملة المفسرة مؤنث، لقصد المطابقة... كقوله تعالى: □□□□□[٢]" [٣].

وقد عرف الدكتور محمد محمد يونس المطابقة بأنّها" ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف و التنكير، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)"[٤]،على أننا نلحظ أنّ التعريف لم يذكر جميع الجوانب؛ وذلك لكونه لم يذكر جميع الجوانب التي تحصل فيها المطابقة وركز علي بعض منها، وكما أن جميع الجوانب التي ذكرها تختص بتوافق بين كلمتين، والمطابقة التي حدثت في واحدة منها فقط[٥].

فالتطابق يكون بين كلمتين يدل على انتماء إحداهما للأخرى، يقول الدكتور تمام حسان: "المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني العامة الآتية: التكلّم وفرعيه،

---

(١) الكتاب:١/٣٣.

(٢) سورة الحج:٤٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب:١/٢٠٠.

(٤) المعنى وظلال المعنى:٣٣٥.

(٥) يُنظر: أثر القرائن في تفسير البحر المحيط (اطروحة):١٨٤.

والإفراد وفرعيه، والتعريف والتنكير والتأنيث، ثم الإعراب فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دل ذلك على انتماء إحداهما للأخرى"(١).

والمطابقة من القرائن التي لها الأثر الجلي في توجيه المعنى بين المسند والمسند إليه أو النعت والمنعوت أو الضمير ومرجعه وكذلك بين اسم الإشارة والمشار إليه فهي "إبراز العلاقة بين الكلمات بحيث لو أزيلت المطابقة عمّا ينبغي أن يكون فيه لخرج الكلام عن حدود الفهم، وربما خرج عن أن يكون مفيداً"(٢).

ويمكننا بيان ذلك في شروح المفصل عينة البحث عن طريق المحاور الآتية:

١. التعيين (التعريف والتنكير).

٢. النوع (التذكير والتأنيث).

٣. العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

٤. الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة).

١. التعريف والتنكير: للتعريف والتنكير أهمية كبرى في نظام اللغة العربية، وقد تكتسب هذه الأهمية عبّر ارتباط صحة كثير من التراكيب النحويّة بِها، وقد تكون

(١) مقالات في اللغة والأدب:١/٣٥٧.

(٢) المعنى وظلال المعنى:٣٣٦.

صحة هذه التراكيب مرهونة بِها أو بأحدهما، كما يشترط في إدراك وظائف كثير من الكلمات العلم بهما أو بإحداهما(١).

وقد بَيَّن الزمخشري المعرفة وأقسامها بقوله: " فالمعرفة ما دلَّ على شيء بعينه وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية. وأعرفها المضمر، ثم العلم، والاسم المبهم، ثم الداخل عليه حرف التعريف، وأمّا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب"(٢).

ثم جعل النكرة أصلاً والمعرفة فرعًا منها يقول:" ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل و ركبت فرسًا"(٣).

وقد بَيَّن الخوارزمي هذا النص في شرحه وتحدث عن المعرفة والنكرة و دلالة كلٍّ منهما بقوله:" المعرفة ما دلّ على معنىً يتضمن الإشارة إليه، الشيخُ عدَّ المعارف أولاً، واعتبر فيه معنىً، وذلك من حيث مفارقة التعريف وعدم مفارقته، ومن حيث أنّ ذكر الإضافة إلى أحد الأشياء إنَّما يحسن عند عدّ تلك الأشياء. فإنْ سألت: فعلى هذا يجب أن يكون تعريف المضمر أقوى مفارقة من تعريف اسم الإشارة، واسم الإشارة كما لا يُفارقه التعريف فكذلك المضمر؟ أجبتُ: نعم تعريف المضمر كما

---

(١) يُنظر: التعريف والتنكير:١٦.١٥، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط (اطروحة):١٧٦.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب :٢٤٥.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب :٢٤٥.

يكون نكرة في نحو: رُبَّهُ رجُلاً... وأمَّا اسم الإشارة فلا يقع في موضع النكرة"[١]، أي إن اسم الإشارة لا يكون إلا معرفة، وقد يكون الضمير في موضع المعرفة تارة، وفي موضع النكرة تارة أخرى، فمفارقة المضمر للتعريف أقوى منه في اسم الإشارة وعلى هذا القياس يجب أن يكون اسم الإشارة أعرف، ثم يوضح سبب كون المضمر أعرفها بقوله:" أمَّا المضمر فإنّه أعرفُ المعارفِ، وهذا لأنّه كما زعموا بمنزلة اليد، ولا تعريف فوقه، وأمَّا العلم والمبهم فلأن كل واحدٍ منهما وإنَّ لم يكن له وضع اليد لكن العلم موضوع لشيء بعينه بخلاف المبهم، وأمَّا المبهم والداخل عليه حرف التعريف فلأن أحد نوعيه يقتضي المُشار إليه، إمَّا في الخارج وإمَّا مذكوراً سابقاً، ولا كذلك الداخل عليه حرف التعريف، والنوع الثاني منه يقتضي الصلة، ولا كذلك المعرف باللام...إنَّما كان ضمير المتكلم أعرف أنواع المُضمر، لأنَّه مما لا يجري فيه الشك، وليس لشُبهة فيه مجال، لأنَّه لا يُشاركه غيره بخلاف ضمير المخاطب والغائب، وبعد ضمير المتكلم ضمير المُخاطب، لمشاهدته، ثم لضمير الغائب لتقدم ذكره"[٢]، يعني ذلك كون العلم محصورًا بمّا وضع له، وأمَّا المُبهم والداخل عليه حرف التعريف، فإنَّهما يحتاجان إلى ما يعرفهما إمَّا ما هو مذكور سابقًا وتمت الإشارة إليه، أو بالصلة بعده، فلا يكونان مستقلين بنفسيهما، و أشار الخوارزمي إلى الأسباب التي دعت الزمخشري إلى ترتيب المعارف على هذا الشكل، ولماذا قدم الضمير على غيره من المعارف، لأنَّ الضمير يشير إلى معرفة أو هو المعرفة بذاتها، أمَّا اسم الإشارة وإنَّ كان يشير إلى أمر ما فإنه قد يشير إلى غير المعرفة، فلا يمكن التعبير بالضمير إلا لما هو معروف لدى المخاطب، وقد عدّ ضمير المتكلم أعرف

(١) التخمير:٢/٣٧٩.

(٢) التخمير:٢/٣٧٩.٣٨٠.

الضمائر، لوجود المتكلم بشخصه ومن ثم المخاطب لاحتمالية وجوده بشكل كبير، ثم الغائب لعدم وجوده على المستوى الآتي، بل وجوده مستقبلي.

ويبين الجندي بأنّ المعرفة تتعلق بمعرفة المتكلم وطريقته في تقريبها للمخاطب وهو أعلم بها من المخاطب؛ لأنَّ المتكلم على معرفة به، والمخاطب قد يعرفه أو لا، يقول: " المعرفة تفيد علما جزئيًا، والنكرة تفيد علمًا كليًّا، فتعريف الاسم يقرب معناه إلى فهم المخاطب، والتنكير يُبعده عنه... وإنَّما كان المضمر معرفة، لأنَّ الشيء إنَّما يضمر بعد جري ذكره ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في أنّ كلًّا منهما ليس بنكرة نحو قولك: (زيد ضربته)، فالضمير في ضربته معرفة، لأنّه لا يكون في هذا الكلام إلا لـ(زيد)، وهذا هو التعريف بعينه، لأن المعرفة هو ما دلّ على شيء بعينه، ولو قلت: (لقيت رجلا فأكرمته) فالضمير في أكرمته لا يكون إلا للرجل المذكور، فإن قلت: الذي يعود الضمير إليه هنا هو شائع غير معين وهو رجلاً وفيما سبق معين وهو (زيد) فكيف يتساوى الضميران في إفادة التعريف؟ قلت: لما ذكرت المنكر عرفته بعض التعريف وكأن إخبارك عنه بلقائك تعريفًا عن السامع، فإذا أضمرته بعد كان ضميره معرفة، لأن قلب السامع لا يذهب إلى غيره، كما كان لا يذهب إلى غير (زيد) في الصورة السابقة"[1]، يعني بذلك أنّ التعريف يقرب المعنى للمخاطب على خلاف التنكير، وسبب كون المضمر أعرف لأنَّه إنَّما يضمر بعد ذكره سابقًا، فهو معروف قبل إضماره، ولا فرق بين عودته على المعرفة أو النكرة، لأنَّ النكرة ستكون هنا مخصوصة، فلا يعود الضمير على غيرها، كالجملة التي ذكرها (لقيت رجلاً فأكرمته) فالهاء تعود على هذا الرجل من دون غيره، ثم يبين باقي المعارف بقوله:" ومثال الصورة اللاحقة قولك: (زارني رجل من شأنه وقصته كيت وكيت) فبجَّلت الرجل بلام التعريف للإشارة إلى رجل حصل للسامع من وصفك إيّاه وذكرك له

(١) الإقليد شرح المفصل :٣/١١١١.

بعض التعريف، وانتعش في ذهنه ذلك، ليعرف بتلك الإشارة أنَّ ذلك هو الذي سبق ذكره مرة، ولو قلت فبجَّلت رجلا لامتنع، لأنَّ السامع لا يعلم إذ ذاك أتريد ذلك المذكور مرة أم غيره، بل الظاهر أنَّك تريد رجلين فثبت بما ذكرنا أنّ الضمير معرفة، سواء كان (لنكرة أو معرفة) من غير فصل"[١]، يريد في هذا بيان أنَّ المعرف بلام التعريف و إنَّ كان معرفة فإنَّه يحتاج إلى ما يعرفه أكثر، فالوصف السابق (زارني رجل من شأنه وقصته كيت وكيت) هو لإضافة بعض التعريف ليكون تعريفًا تامًّا، وأمَّا كون المضمر أعرف من المبهم و العلم فيوضحه بقوله:" والمبهم إنَّما كان المضمر أعرف، لأنّه لا يضمر إلا بعد جري ذكره ومعرفته فإضمار الاسم إعادته وتكريره، فيتنزل منزلة المفسر، وإنَّما كان العلم دونه لأنّه يتطرق إليه التنكير، بخلاف المضمر. والمبهم كالمضمر، غير أنَّ فيه شياعا ليس في المضمر، والداخل عليه حرف التعريف أنقص تعريفًا، لأن دليل التعريف فيه قلق غير لازم بل هو على شرف الزوال، ولا كذلك تعريف سائر المعارف فإنه متمكن من ذواتها..."[٢].

فإنَّه ينظر إلى المعرفة والنكرة من باب الجزئية والكلية، فالمعرفة تدلّ على الجزء، والنكرة على الكل، وما دلّ على الجزء أخص ممّا دلّ على الكل وتعليقه على تقديم الضمير لأنّهُ يرى أنّه إنّما يضمر ما جري ذكره وشاعت معرفته، ولا فرق عنده بين الضمير الدالّ على المعرفة أو النكرة، لأنّ الضمير في كلا الحالتين يعود على مختص به، ونظرته إلى التساوي في هذا الضمير، لأنّ النكرة التي يعود عليها الضمير حصل لها بعض التعريف عبّر وصف المتكلم لها وتحديدها بالضمير، فإنَّ

(١) المصدر نفسه:٣/١١١١.١١١٢.

(٢) الإقليد شرح المفصل:٣/١١١٣.

الضمير سيعود على النكرة دون غيره، ويرى أنّ تقديم الضمير على العلم لأنّ العلم يمكن تنكيره ولا يمكن تنكير الضمير.

٢. **التذكير والتأنيث:** لم يفرق القدماء من الساميين بين المذكر والمؤنث في اللغة إلا بوسيلة نحوية أو " بكلمة للمذكر، وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث، ففي العربية مثلاً (حمار) للمذكر، في مقابل (أتان) لأنثى الحمير، و(غلام) للمذكر في مقابل (جارية) للأنثى، وغير ذلك، مثل ذلك في العبريّة، والسريانية، والآشورية، والحبشية"(١).

ويرى سيبويه " أن الأشياء كلها اصلها التذكير ثم تختص بعد فكل مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، والتذكير أول"(٢).

ثم تابع الزمخشري سيبويه، إذ يقول: " المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث: التاء والألف والياء، في نحو غُرفةٍ وأرضٍ وحُبلى وحمراء وهدى. والمؤنثُ ما وجدت فيه احداهنَّ. والتأنيثُ على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة جاء هند، وجاز طلع الشمسُ، وإن كان المُختار طلعت. فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم حضر القاضي اليوم امرأة "(٣).

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٢٥١.

(٢) الكتاب:٣/٢٤١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب :٢٤٧.

ثم درس الشرّاح هذا القول بالتفصيل، ومن هؤلاء الشراح ابن الحاجب، فيقول: " يعني ما خلا لفظاً أو تقديراً، لأنَّه سيبين أنّ المؤنث يكون مؤنثًا لفظاً وتقديراً، فإنَّ لم يكن المذكر كذلك رجع المؤنث المقدر مذكراً، والتقدير مخصوص بالتاء على ما سيأتي، والياء لا تكون للتأنيث في الأسماء إلا في نحو هذي عند بعضهم، وبعضهم لا يثبت الياء ويزعم أنّ هذي بكمالها صيغة موضوعة للتأنيث كهذهِ، وبعضهم يزيدُ في علامات التأنيث الهاء موضع قولهم: التاء نظراً إلى قولهم: هذه، فيقول: التاء والألف والهاء، وهذه التاء ليست بهاء، وإن انقلبت هاء في الوقف في اللغة الفصيحة، ولذلك يقول الكوفيون: هاء التأنيث، لأنَّه قد ثبت التلفظ بها تاء في الأصل إجماعًا وقلبها في الوقف هاءً إنَّما كان فرقاً بينها وبين تاء الفعل، والوقف محلُ تغيير، وأيضاً فإنَّ تاء الفعل للتأنيث وهذه محمولة عليها فهي إذن تاء. قوله: والتأنيثُ على ضربين حقيقي . على ما فسره . وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل"[1]، يقسم ابن الحاجب في هذا النَّصّ المؤنثَ على قسمين: الأول المؤنث لفظًا، ويراد به ما وقع على أصل اللفظ مؤنثًا، والمؤنث تقديرًا: يراد به ما كان فيه علامة التأنيث وهي التاء، فهو بوجود هذه التاء صار مؤنثًا، فإنَّ حذف التاء رجع إلى الأصل وهو التذكير.

أمَّا الخوارزمي فيقول: " التاءُ المقدرةُ في أرضٍ كالظاهرة فيها فلذلك ذكره في جملة ما كان تأنيثهُ بالتاء، والنَّعلُ بالنون والعين المهملة مؤنَّثةٌ، والمؤنث الحقيقي إذا أُسند إلى ظاهر الفعل ولم يفصل بينهما فاصل فإنه في السَّعة لا يجوز إلا إلحاقُ العلامة به. وأما المؤنث المجازي فإنّه يجوز فيه إلحاقُ العلامة به وتركها؛ إلَّا أنَّ الاختيار أن تُلحِقَ بالفعل علامة التأنيث إذا لم يفصل بين الفعل وبين ذلك المؤنث المجازي

(١) الإيضاح في شرح المفصل:١/٥٥١.٥٥٢ .

فاصلُ،...عند الفصل يستحسن التذكير، لأنَّ إلحاق علامة التأنيث بالفعل تكرار للوَعِد بالفعل، والمطل بالموعود مع تكرار الوعد قبيحٌ، بخلاف ما إذا كان المؤنث حقيقيًا حيث يستحسن تأنيثه وإن فصل بين الفعل والفاعل لأنَّ الحاجة إلى تأنيث المؤنث الحقيقي أقوى، ولذلك لم يجز في غير موضع الفصل وتذكيره فانجبر قلّة الحاجة الناشئة من وقوع الفصل إلى التأنيث، بزيادة الحاجة الناشئة من كون التأنيث حقيقيًا، فكذلك استحسن مع الفصل تذكير اليوم من حضر القاضي اليوم امرأةٌ"(١).

بَيَّن الخوارزمي التاء التي ذكرها الزمخشري في تأنيث الأرض على أنّها مقدرة، وكذلك تأنيث النعل بالنون والعين المهملة، ثم يفصل القول في التأنيث الحقيقي والمجازي ويؤكد على أهمية علامة التأنيث في الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا وجواز ذكرها من عدمه مع المؤنث المجازي والأفضل ذكرها إلّا في الفصل، فإنّه يستحسن حذفها.

يشرحُ الجندي قول الزمخشري في التذكير والتأنيث وهو مقارب لمّا ذكره ابن الحاجب، ويزيد عليه " قوله: نحو غُرفةٍ وأرض. التاء المقدرة في أرض كالظاهرة فيها لأنَّها منوية وإنَّ كانت غير ملفوظٍ بها،(والمنويّة كالملفوظ بها)، والدليل على أنَّها كالملفوظ بها إعادتهم إيّاها في التصغير نحو: أريضة، فلذا ذكر الأرض في جملة ما تأنيثه بعلامة"(٢)، أي أنّ تأنيث الأرض هو بعلامة التأنيث التاء، لكن حذف هذه التاء وبقيت منوية فيها، ودليل ذلك أنَّها تعود إليها في التصغير، ثم يشرح بعد ذلك المقصور بالمؤنث الحقيقي و المؤنث غير الحقيقي بقوله:" المراد بالمؤنث الحقيقي ما هو بإزائه مذكر كالرجل بإزاء المرأة، والجمل بإزاء الناقة، وهذا في الحيوانات،

---

(١) التخمير: ١/٣٥٤.٣٥٥.

(٢) الإقليد شرح المفصل:٣/١١١٧.

وبغير الحقيقي أن يوجد في الاسم علامة التأنيث ولا يكون في المعنى مؤنثًا، وهذا القسم يتأتى في المعاني والموات كالبشارة والبشرى، وكالغرفة، والصحراء. ففي الاولى والثالثة تاء التأنيث، وفي الثانية والرابعة ألفه والأوليان من المعاني والأخريان من الموات. والمذكر أيضًا حقيقي كالرجل ، وغير حقيقي كالثوب، وتفسير القسمين هنا على الضد من تفسير قسمي المؤنث فتأمل يتضح لك"[١]، يعني بذلك أنَّ المؤنث الحقيقي هو ما جاء في اللفظ مؤنثًا من دون علامة ويقابله لفظ مذكر حقيقي، أمّا غير الحقيقي فهو ما دلّت العلامة على تأنيثه، كالتاء في (البشارة، والغرفة) والألف في (البشرى، والصحراء)، ولا يعود إلى التذكير إذا حذفت منه العلامة.

٣. الإفراد والتثنية والجمع: تُعد المطابقة في الإفراد شائعة في كتب اللغة و لاسيّما عند النحويين القدماء بما فيهم الزمخشري إذ يعد المطابقة في الجملة إفراداً متفقًا عليه، أما التثنية والجمع ليس من كلام كل العرب وإنَّما طائفة منهم وهم طيء، وقيل: هم أزاد شنوءة، وقيل: بنو الحارث بن كعب[٢].

وقد تكون الدلالة على التثنية بإلحاق الألف والنون أو الياء والنون، أما الدلالة على الجمع فتكون بإلحاق الواو والنون أو الياء والنون للدلالة على جمع الذكور، والالف والتاء لدلالة على جمع الإناث[٣].

---

(١) المصدر نفسه:١١١٨/٣.

(٢) يُنظر: الكتاب:٢٠/١،شرح المفصل (ابن يعيش):٨٧/٣،شرح الرضي على الكافية:٢٢٥/١، شرح ابن عقيل:٢٧٣/١،شرح الاشموني:٤٧/٢،همع الهوامع:٢٥٦/٢، أثر القرائن عند ابن يعيش (اطروحة):١٠٦.

(٣) يُنظر: أثر القرائن في تفسير البحر المحيط (اطروحة):١٨٠.

يعرفُ الزمخشري الاسم المثنى بقوله:" وهو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، الأخرى عوضاً ممّا منع من الحركة والتنوين في الواحد. ومن شأنه إذا لم يكن مثنى منقوص أنّ تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة"(١).

أمَّا الاسم المجموع فيرى أنه على قسمين، ثم يفصل القول في كل قسم بقوله:" وهو على ضربين: ما صح فيه واحده، وما كسر فيه. فالأول ما آخره واو، أو ياء مكسور ما قبلها، بعدها نون مفتوحة، أو ألف أو تاء. فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيدين، إلا ما جاء من نحو ثبون وقلون وأرضون وأحرون وأوزون. والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهندات والتمرات والمسلمات. والثاني يعم من يعلم وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم كرجال وأفراس وجعافر وظراف وجياد. وحكم الزيادتين في مسلمون نظير حكمهما في مسلمان: الأولى علم لضم الأثنين فصاعداً إلى الواحد، والثانية عوض عن الشيئين، وتسقط عند الإضافة. وقد أجرى المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجر والنصب، فقيل رأيت المسلمات ومررت بالمسلمات، كما قيل رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين"(٢).

ذكر الزمخشري في النصيّن السابقين التثنية وهي عامّة يشترك فيها المذكر والمؤنث، فلا فرق بينهما في الزيادة، ومن ثم فصل القول في الجمع وأقسامه، فبدأ بالمذكر السالم ، والمؤنث السالم، ومن ثم ما يشتركان فيه وهو جمع التكسير، وقد فصل الخوارزمي القول في الاسم المثنى، يقول: " الزيادة الأولى في التثنية علمُ ضم واحدٍ

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب:٢٢٩.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب:٢٣٥.

إلى واحدٍ والأخرى تدلُّ على التنوين. وها هنا مسألةُ مختلف فيها بين الأخفش وصاحب الكتاب فذهب الأخفش إلى أنَّ الألف والياء في التثنية إعرابٌ، وليس بإعرابٍ لأنَّ هذه الألف إن كانت رفع إعراب فأينَ حرفُ الإعرابِ؟ وكذا الخلافُ في جمع السلامة المذكر ونحو أخوك وأبوك وفُوكَ، وقولُ الشيخ . رحمه الله . لتكون الأولى علماً لضم واحدٍ إيّ واحدٍ على مذهب سيبويه. ثم كون النون ها هنا بداً عن التنوين في معنى الكبسِ لا في غيره، والغرض في هذا الفعل لا يكاد يلوح إلا إذا ثبت فائدة التنوين الذي هو عم الخفة، فقلت المقصود بهذا التنوين شيئان: أحدهما : كبس الفرجة المتوهمة في موصل الكلمتين بحرف خفيف، والكلام في هذا الفصل يُنظر في مسألة استحالة الخلا بطريق المشارفةِ"[1]، فالأخفش يرى أنَّها الألف والياء للإعراب، وهو ضم واحد إلى واحد، كأنَّما الألف والياء دالة على الاسم الثاني الذي ارتبط بالاسم الأوّل، والنون تدل على التنوين في الاسم، ويبين القسم الثاني من التنوين الذي هو التنكير" والثاني: هو الدالة على التنكير، أي على أن ذلك الاسم الذي لحقه التنوين غير معني بذلك ولا موصوف في الكلام الذي لحقه فيه، أو مشارفُ أن يكون كذلك والمعني بذلك أنَّ المتكلم في ذلك الكلام ساكت عن وصفه وتعريفه. فإن سألت : فما تقول في جاءني رجل مسلم، فإنَّ قولك: رجلٌ مع أنه منون قد وصف كما ترى في الكلام الذي لحقه فيه التنوين بمسلمٍ؟ أجبت: ما الدليل على أنّ (رجلُ) قد وصف في الكلام الذي لحقه فيه التنوين بمسلمٍ، وهذا لأنَّ قولك: جاءني رجلٌ مُسلمٌ وإن كان من حيث الظاهر كلاماً واحداً، فهو في الحقيقة كلامان، بيانه أنَّك إذا قلت: مسلم، أي مسلم من الرجال جاءني... فقلت النون في التثنية وجمع السلامة عوض عن التنوين في المعنيين"[2].

---

(١) التخمير:٢/٣١٧.

(٢) المصدر نفسه:٢/٣١٧.٣١٨.

أمَّا الاسم المجموع، فيذهب إلى أنَّ السالم منه يختص بالعقلاء، فيقول عنه:" (لمن يعلم في صفاته) أجودُ من أن يقال لمن يعقل لأنَّه إذا كان لمن يعقل ثم قلنا: الله أحكمُ الحاكمين، وجب أن يكون الحاكمون عُقلاء أحدهم الله تعالى، وذلك لا يجوز على الله تعالى، أما إذا كان لمن يعلم ثم قلنا : الله أحكمُ الحاكمين وجب أن يكون الحاكمون علماء أحدهم الله تعالى، وذلك مما لا بأس به. فإن سألت: إذا كان الجمع بالواو والنون ليس للعلماء على الإطلاق، بل هو مع سلامة الواحد فيه، وها هنا لم يسلم الواحد فيه، لأنه يجوز أن يجمع المنقوص الذي فيه الهاء بالواو والنون للعوض من اجتماع النقيضين. حذف حرف من الاصل ، وحذف الهاء إن شئت جمعته بالألف والتاء كما يجمع المؤنث فقلت: ثُباتٌ، وقُلاتٌ، وسنواتٌ، وتفتحُ الراءُ من ارضُون حملاً على فتحها في أرضاتٍ، ويجوز تسليمها كأنها شبهت بمذكر ما يعقل تعظيمها لشأنها، ولكثرة انتفاع الخلق بها، ولجريانها في أفعالها على الترتيب كفعلِ ما يعقلُ"[1]، أي أنّ جمع السلامة للعاقل وما جاء على غير ذلك فإنه محمول على أنَّه شُبِّه بما يعقل، تعظيمًا له لأنّ العاقل أفضل من غيره، ولكثرة الانتفاع به، صار بمنزلة العاقل.

٤. الضمير(التكلم والخطاب والغيبة).

تعددت تقسيمات الضمير في اللغة العربية، فقد قسّمها النحاة على ثلاثة أقسام: ضمير تكلم، وضمير خطاب، وضمير غيبة، ولأن الضمير من الأشياء المبهمة؛ فهو يحتاج إلى ما يفسره، ويرفع عنه هذا الإبهام كما في الأسماء الموصولة، إذ توجد جملة الصلة التي تزيل إبهام تلك الأسماء، وهذا الأمر لا يقاس على أقسام الضمير الثلاثة، فضمير المتكلم أو المخاطب لا يحتاج إلى ما يوضحه أو يفسره؛ لأن حضور صاحبه أو المشاهدة تؤدي ذلك، وأمّا ضمير الغائب فخال من هذه

(١) التخمير:٢/٣٣١.٣٣٢.

المشاهدة؛ فاحتاج إلى هذه المفسر أو المرجع[١]، يقول ابن يعيش: "والأحوال المقترنة بها، حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر الشاهد"[٢]، وقد تكلم عن هذه الأنواع السيوطي بقوله: " ضمير التكلم والخطاب يفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسره"[٣]، وهذا المفسِّر يجب أن يكون مطابقًا للضمير، فإن اختلف التبس المعنى فيه.

امَّا الزمخشري وهو عينة الدراسة، فقد تكلم عن الضمير وأنواعه في كتابه المفصل وقد فصل القول في هذا الموضوع قائلاً:" ولكل من المتكلم والخاطب والغائب مذكره ومؤنثه ومفرده مثناه ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الإعراب"[٤]، وقال أيضًا:" والحروفُ التي تتصِلُ بـ (إيا) من الكافِ ونحوهما لواحقُ للدّلالِة على أحوالِ المَرجوع إليه. وكذلك التاءُ في أنت ونحوهما في أخواتِهِ، ولا محلَّ لهذه اللَّواحِقِ من الإعرابِ، إنَّما عي علاماتٌ كالتَّنوين وتاءِ التَّأنيث وياءِ النَّسبِ"[٥]، ذكر الزمخشري أنّ الضمير يختلف باختلاف ما يعود عليه، فللمفرد ضمائره في التذكير والتأنيث للمثنى و الجمع كذلك.

وبيّن شرَّاح المفصل كلام الزمخشري، إذ نجد ابن الحاجب يبدأ شرحه بتعريف الضمير بقوله:" بأنَّهُ ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائبٍ بقرينة، فإنَّ أُعترض عليه

---

(١) يُنظر: المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم (بحث):٨٣.

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش):٣/٨٤.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:١/٢٢٧.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب :١٦٦.

(٥) المصدر نفسه:١٦٧.

بأنَّ في الحد (أو)، فالجواب أنَّ الغرض التعريف، فاذا حصل بأي طريق كان فهو المقصود، قد يقال اذا قصد الحد في اصطلاح الحدود في أنَّ الحد لابد له من فصل يجمع جملة أنواعه ويوجد فيها دون غيرها، قيل المضمر ما وضع لمدلوله بقرينة غير الإشارة، إلا أنَّهُ يبقى فيه إبهام لجملته، وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي فيه وكلُ جيد"[١]، يذكر ابن الحاجب الفرق بين الضمائر وجهاتها فمنها للمتكلم ومنها للمخاطب ومنها للغائب، وتختلف هذه الضمائر باختلاف جهتها، ولهذا استعمل حرف العطف (أو) في التعريف، لأنَّه يفيد التخيير لا الاشتراك، وهذا التباين في الضمائر ناتج لمطابقتها لما تعود إليه.

يقول الخوارزمي في شرح هذا النص:" عني بأحوالِ المرجوعِ إليه التَّذكيرَ والتَّأنيثَ والإفرادَ والتَّثنيةَ والجَمعَ. الضَميرُ في أنتَ هو الهمزة مع النون، ومعناه: وضَعُ اليدِ على المخاطَبِ، والتاء ها هنا بمنزلةِ الهاءِ والكاف في: (إيّاه)، و(إيَّاك)"[٢]، أي إنَّ الخوارزمي جعل العناية في المرجوع إليه كونه الأصل الذي يعتمد عليه الضمير، فكيف كان هذا المرجوع يكون الضمير، أي يتطابق الضمير من جهة التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مع المرجوع إليه، وقد تكون الحركة هي المعيار في بيان هذا الاختلاف في الضمائر، من مثل الفتحة والكسرة في التاء والكاف و دلالتها على أن لمفتوح يدل على أن المرجوع إليه مذكر، والكسرة تدل على أنَّه مؤنث.

أمَّا الجندي فيرى أن الضمائر وضعت للإيجاز في الأصل وهي مطابقة تمامًا للمظهر، ويتضح ذلك بقوله: " اعلم أن وضع المضمرات للإيجاز، ألا ترى أنَّ قولك: (زيد ذهب)، كان أصله أن يقال: (زيدٌ ذهب زيدٌ)، من قبل أنَّ الفعل لا بد له من

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٤٥٩/١.

(٢) التخمير:١٤٥/٢.

فاعل وهو مؤخر عن الفعل، فوضعوا له ضميرا مَنْوِيّاً...القياس أن يكون ضميراً متصلاً ومنفصلاً في الرفع والنصب والجر، لأن الضمير بإزاء المظهر والمظهر يجيء مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فكذا الضمير، إلا أن حال الجر لم يوضع لها منفصل، إذ المجرور لا يجيء إلا وهو متصل بالجار نحو:(يزيد) و(غلام زيد) فعلم أنّ المجرور يقتضي الاتصال، والمنفصل لا يقتضي إلا الانفصال، فلو وضع لحال الجر منفصل يلزم أن يكون منفصلاً وهو محال"[1]، فالضمير المستتر في الفعل (ذهب) هو الظاهر نفسه (زيد) المذكور، وهو المرجوع إليه، وهذا يدلّ على وجود المطابقة التامة بين الضمائر وما تعود عليه.

(١)الإقليد شرح المفصل:٢/٧٩٤.٧٩٥.

الفصل الثالث

القرينة النحوية عند شرَّاح المفصل

المبحث الأول: القرائن اللفظية

المبحث الثاني: القرائن المعنوية

الفَصلُ الثّالثُ

القَرِينَةُ النَّحوَّيةُ عِندَ شُرَّاحِ المُفَصَّلِ

تُعد القَرِينةُ النَّحوَّيةُ من أهم القرائن التي تسهم في بيان المعنى وتُعين على فهمه عبر العلاقات النحوية القائمة بين الكلمات، التي تتخذ كل منها موقعًا خاصًا في الجملة بحسب قوانين اللغة، إذ إنّ كل كلمة في التركيب لابد لها من وظيفة نحوية يحددها موقعها(١).

تُستمد القَرِينَةُ النَّحوَّيةُ من نظام الجملة ترتيبها وأهمية العلاقات النحوية بين الكلمات على وفق قوانين اللغة وشرائط التركيب وأثر ذلك في الوصول إلى المعنى النحوي، والمعنى النحوي لا يتأتَّى إلَّا عبّر ربطه بعلم الدلالة، فالمعنى الدلالي يشتمل على أمرين هما: المعنى النحوي وطريقة التركيب(٢).

يعتمد النظام النحوي التركيبي في بنائه على ما يقوم به النظامان الصوتي والصرفي، فألفاظ التركيب في بنائها وانتظامها تنتج قرائن، وهذه القرائن تساعد في إدراك العلاقات السياقية القائمة بين تلك الألفاظ ثم معرفة المعاني النحوية وتحديدها، فتلك " العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلًا) فعلاقة الإسناد مثلًا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ أو الخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وشعورها قرينة معنوية على أنّ الأوّل مبتدأ والثّاني خبر أو على أنّ الأوّل فعل والثّاني فاعل أو نائب فاعل"(٣).

---

(١) يُنظر: الدلالة اللغوية عند العرب: ١٩٤ .

(٢) يُنظر: الدرس الدلالي في خصائص ابن جني: ٢٨، دلالة الألفاظ: ٤٨.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١-١٩٢.

وعلى ذلك تكون القرينة ناتجة عن الترابط بين تلك الوظائف النحوية في التركيب العام للجملة، يؤدي ذلك إلى التأثير في المعنى العام لها، فجملة (قام محمد)، تختلف عن جملة (محمد قام) مع أنّ اللفظين المستعملين لا تغيير فيهما، إلا في الموقع، أدى ذلك إلى نقل الجملة من الفعلية إلى الإسمية، وتغيرت وظائف الألفاظ فيها، مما يعني تغير معانيها، والسبب يعود في ذلك كله إلى القرينة التي حكمت ذلك الترابط بين هذه الألفاظ، سواء اللفظيّة، أو المعنويّة.

قسَّم علماءُ اللغة القرائن النَّحويَّة على قسمين: القرائن اللفظية وتشمل كُلًّا من: قرينة الرتبة، قرينة الربط، قرينة التضام، وأما القرائن المعنوية فهي تضم كُلًّا من: قرينة الإسناد، قرينة التخصيص، قرينة النسبة، قرينة التبعية.

المبحث الأول

القَرائنُ اللفظيّة

أولاً : قرينة الأداة

الأداة في اللغة تعني الآلة، وجمعها أدوات[١] أما في اصطلاح اللغويين: فهي العبارة التي تربط بين أجزاء الكلام، وتكون دلالتها في غيرها كـ(أل) التعريف وسين الاستقبال، وهي الحرف الذي يقابل الاسم والفعل في التقسيم الثلاثي للكلمة في النحو العربي، لذلك قال سيبويه: " الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٢]، فالأداة تطابق مفهوم الحرف إلا أنَّ الأداة " أعمّ و أوسع مدى، إذ كل حرف أداة؛ لأنَّها تشمل حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال، وليست كلّ أداة حرفاً"[٣].

و "الأداة هي التي يستخدمها المتكلم لإحكام دلالة الجملة، وإتمام إفادتها حتى يطابق الكلام مقتضى الحال، وللربط بين الأسماء والأفعال والجمل من أجل إنشاء الأسلوب، ومن ثم تكتسب الأداة معناها من السياق"[٤]، فهي من القرائن التي تدل على المعنى في غيرها، وقد تستعمل للربط بين أجزاء الجملة الواحدة أو للربط بين الجمل، يعرفها تمام حسان بقوله:" الأداة هذه القرينة اللفظيّة المستخدمة في التعليق وتعتبر من القرائن الهامة في الاستعمال العربي... في مجموعها من المبنيات فلا

---

(١) يُنظر: العين:٨/٩٨ (ادا).

(٢) الكتاب:١/١٢، وينظر: الأدوات النحوية وبنيتها و وظيفتها (بحث):٢.

(٣) التحليل النحوي أصوله وأدلته:٢٢٣.

(٤) في علم النحو، رؤية جديدة، وعرض نقدي:٢٣٢.

تظهر عليها العلامات الإعرابية ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة عن الإعراب"(١).

ثم بَيَّنَ الدكتور تمام حسان أنَّ الأدوات تكون على نوعين بقوله: " وهذه الأدوات على نوعين أحداهما الأدوات الداخلة على الجمل والثاني الأدوات الداخلة على المفردات كحروف الجر والعطف والاستثناء...وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظيّة هامة جدًا"(٢)، وقد " تشترك الأدوات جميعها في أنَّها لا تدل على معانٍ معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام وهو التعلق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة"(٣).

وهذا يدل على كون هذه القرينة . الأداة . من أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى، إذ يصفها الدكتور محمد محمد يونس بأنَّها من أهم القرائن النحويّة (٤).

عدّ الدكتور تمام حسان مصطلح الأداة القسم السابع من أقسام الكلم في العربية، وهو أول ملامح المصطلح الكوفي عنده، وهو ما عدّه بعض النحويين المحدثين من الخطأ في الدرس النحوي العربي، معتمدين في ذلك على التقسيم السائد للكلام على أنه اسم أو فعل أو حرف ولا شيء غيرها، وتدخل الأداة في هذا التقسيم سواء أكانت اسمًا أم حرفًا(٥).

وقد سار الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة)على نهج الدكتور تمام حسان في اعتماده لمصطلح (الأداة) و عده حروف الجر أدوات، وذلك واضح من

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٤ .

(٢) المصدر نفسه:٢٢٤.٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه:٢٤٤.٢٢٥.

(٤) يُنظر: المعنى وظلال المعنى :٣٣٤.

(٥) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٤.٢٢٥.

خلال تعريفه للأدوات بقوله:" وأما الأدوات فهي : أدوات الجر أو الخفض، و أدوات النصب، وأدوات الجزم"(١)

وتقسم هذه الأدوات على قسمين هما:

١- **الأدوات الداخلة على الأسماء** : تختص بعض الأدوات بالدخول على الأسماء، فتعمل فيها وهي على قسمين: الأدوات الناسخة وعملها النصب في الأسماء فقد تنصب الخبر، وقد تنصب المبتدأ، وقد تنصبهما معًا، والقسم الآخر التي تجر الأسماء وهي حروف الجر.

النواسخ : وتنقسم النواسخ بحسب المعنى والعمل على ثلاثة أقسام:

أ . ما ينصب الخبر (كان وأخواتها): وهي كان، وصار، وأمسى، وأصبح ، وظل، وبات، وأضحى، وما دام، وما زال، وما أنفك، وما فتئ، وما برح، وليس، وتدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأوّل وتنصب الثاني من كان زيد قائماً (٢)، وسميّت هذه النواسخ بالأفعال الناقصة و أفعال العبارة؛ لأنها لا تتم الجملة معه إلا بمرفوع ومنصوب(٣)، ولعل سيبويه أوّل من أشار إلى كون هذه الكلمات أفعالاً، مكتفيًا بذكر كان، يكون، صار، ما دام، وليس، و ما كان، ونحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر(٤)، وذكر ابن جني أنَّ هذه الأفعال المجردة من الحدث بقوله:" كان، و صار... وليس ما تصرف منهنّ وما كان بمعناهنّ ممّا يدل على الزمان المجرّد من الحدث"(٥)، ومن النحاة من أبعد(كان وأخواتها) من الفعلية،

---

(١) يُنظر: مدرسة الكوفة : ٢٨٢، والتطبيق النحوي :١٦.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١٩٢/٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه.

(٤) يُنظر: الكتاب:٤٥/١.

(٥) اللمع في العربية:١١٩.

وعدّها من ضمن الحروف ومن هؤلاء الزجاجي في قوله:" باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي كان وأمسى"(١)، وأيَّده في ذلك ابن الخشاب(ت:٥٦٧هـ) بقوله: "من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات والأدوات هي الحروف. وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال، فلا بد من تبيينها، فمن ذلك كان وأخواتها"(٢)، يعني ذلك أنها تشبه الأفعال من جهة، ومن جهة أخرى تشبه الحروف.

وتُعدُّ كان من أكثر الأفعال تصرفًا فهي مقدمة هذه الأدوات؛ لكثرة دورها وتشعب مواضعها، وقد قسَّمها الزمخشري على أربعة وجوه وهي:" ناقصة كما ذكر، وتامة بمعنى وقع و وجد، كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن، وقوله تعالى : □□□□(٣). وزائدة في قولهم إنّ من أفضلهم كان زيداً...إن كان بمعنى صار"(٤)، هذه هي أنواع (كان) فالتامة والزائدة ليست معنية، وإنَّما الأداة هي الناقصة، التي تنسخ الجملة الاسمية.

يطلق ابن الحاجب تسمية الأفعال على هذه الأدوات، ويرى أنَّ هذه الأفعال كلها مشركة في معنى واحد وهو تقرير الشيء على صفته، وقد تختلف في معانٍ أخرى، ثم يسترسل في بيان معاني هذه الأفعال يقول:" قد تقدَّم أنَّ كانَ وأخواتها موضوعة لتقريرِ الشيء على صفةٍ، وقد تبيّن بذلكَ نقصانها، وقد استعملَ كان بمعنى حصل الشيءُ في نفسهِ فعلى ذلك لا يقتضي إلّا مرفوعاً لا غير، مثل قعد وجلس، ولذلك سُميّت تامةً في هذا الوجه لانتفاء المعنى الذي سُميّت به ناقصةً، ومثل بقولهم (كانت الكائنة) أي حصلت...و زائدة تعرفها بـ(أنّ) يكون وجودها كالعدم، وهذا معنى

---

(١) الجمل:٥٣.

(٢) المرتجل:١٢٤.

(٣) سورة البقرة:١١٧.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥١.

الزائد في كل موضع...أمَّا التي فيها ضمير الشأن فهي وإنَّ جُعلت قسماً داخلةٌ في أقسامِ الناقصة؛ لأنَّها لتقريرِ الشيء على صفة ولا بدَّ لها من اسم وخبر"[١]، يشير ابن الحاجب إلى المعنى العام لهذه الأدوات، وهو تقرير الشيء بصفة ما، أي إثباتها له، وإن خرجت عن هذا المعنى لم تكن ناقصة بل هي تامة، والزائدة التي تكون زائدة لتوكيد النفي، ومن ثم التي تحمل ضمير الشأن وتدخل في الأفعال الناقصة، لتضمنها معنى تقرير الشيء.

واعترض الخوارزمي على قول الزمخشري بأنَّ (كان) التي فيها ضميرُ الشأنِ تكون ناقصة مثل: (كان أنت خير من زيد) والمعنى كان الأمر والشأن أنت خير من زيد، وهذا الكلام غير مقبول عند الخوارزمي يقول: " وعندي: أن (كان) ها هُنا هي التَّامة والجُملة بعدها محكيةٌ والمعنى وقع هذه الوَاقعة وهي أنتَ خيرٌ من زيدٍ"[٢]، أي إنَّ الخوارزمي ينفي أنّ (كان) التي فيها ضمير الشأن ناقصة، بل هي تدخل ضمن كان التامة، وعليه فأنواع (كان) عنده ثلاثة: (ناقصة، وتامة، وزائدة).

وقد تابع الجندي من سبقهُ من الشرّاح في معاني (كان) إلا أنَّ له رأيًا خاصًّا في (كان) الزائدة، يقول: " زيدت كان لتوكيد مضمون الجملة، ووجه التوكيد أنَّ (كان) لمّا كان معناها الوجود، دلّ بها على وجود الفضل لزَيْدٍ مع تحقيق (إنَّ) لذلك، وتعريف كان الزائدة أنْ يبقى الكلام بعد حذفها على معناها إلا في التأكيد وهذا معنى الزائد في كلِّ موضع"[٣]، أي عارض في كونها لا فائدة منها، مثلما ذكر ابن الحاجب والخوارزمي بأنّ وجودها وعدمه واحد، إذ يرى الجندي أنّ فيها معنى التوكيد وهو معنى تحقق معنى الجملة، إضافة للتوكيد الذي تؤديه (إنَّ).

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٢/٧٨ . ٧٩، وينظر نفسه:٢/٧١.

(٢) التخمير:٢/٢٨٨.

(٣) الإقليد في شرح المفصل :٣/١٥٦٦.

أمَّا أخوات كان فلكل منها دلالة خاصة واستعمال معين ومن هذه الأدوات (صار) التي تدل على الانتقال وتكون على استعمالين:" أحدهما كقولك صار الفقير غنياً والطين خزفاً. والثاني صار زيد إلى عمرو، ومنه كل حي صائر إلى الزوال"(١)، ومعنى ذلك أنّ صار تفيد تغيير حال اسمها إلى حال خبرها، وهذا الأصل فيها، وقد تكون بمعنى ذهب.

ثم وضح ابن الحاجب أنَّ لهذه الأفعال الناقصة معنى مشتركًا وهو إثبات للخبر حكم معناه، وهذا الأمر يشمل الفعل الناقص(صار) الدال على الانتقال يقول:" ولما كانَ معنى صارَ الانتقال وجبَ أن يكونَ ذلكَ الحكمُ ثابتاً للخبرِ، فإذا قلت: صارَ زيدٌ عالماً ففي عالم حكمُ الانتقالِ، لأنَّهُ الحالُ التي انتقل إليها، وهذا الانتقالُ قد يكون إلى صفة حقيقيةٍ... وقد يكونُ لمجرَّدِ نسبةٍ كقولك: صارَ زيدٌ مني قريباً، وقد يكون باعتبار المواضعِ كقولكَ: صارَ زيد إلى عمروٍ، وكلُّ ذلك سواء لصحةِ معنى الانتقالِ"(٢)، أيّ تفيد إقرار حكم الخبر للمبتدأ والانتقال إليه، وهذا الحكم قد يكون ثابتًا ثابتًا وقد يكون متغيرًا، وتفيد معنى المواضع، أي القرب والذهاب.

تدلّ (صار) عند الخوارزمي على معنى الانتقال كما في المثالين: صار الفقيرُ غنياً، وصار زيدٌ إلى عمروٍ، يوضح الخوارزمي الفرق في الاستعمالين يقول: " الفرقُ بين الاستعمالين الأوّل والثاني أنَّ الأوّل جملة دخل عليه صار والثاني غير جملة، إذ لا تقول زيد إلى عمرو"(٣)، يذهب الخوارزمي مذهب من سبقه إلا أنَّه يرى في دخول (صار) على المفرد يختلف معناها عند دخولها على الجملة، فالأولى ناسخة تفيد التحويل، والثانية غير ناسخة لأنها لا تدخل على جملة.

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب:٣٥٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:٢/٨٠ . ٨١.

(٣) التخمير:٢/ ٢٨٩.٢٩٠.

ويفرق الجندي بين معنى (صار) ومعنى (كان) بقوله: " معنى صار الانتقال، أي: الانتقال من حال إلى حال أخرى لم يكن عليها الشيء نحو (صار زيدٌ غنياً) أي بعد أنّ كان فقيراً، بخلاف (كان) فإنَّه يدلّ على الماضي من غير أنّ يدلّ على الانتقال... كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ، وإذا كان الأمر على هذا جاز □□□□□□□□[1]، لأنَّه موصوف بذلك في الأزمنة الماضية كما هو موصوف به في الحال والاستقبال. وأمّا صار: فلا يجوز، لأنك إذا قلت: (صار زيدٌ غنيا) فهذا يدل على أنه لم يكن كذلك في الزمان السابق، وإنَّما يحكم بذلك في الزمان الثاني فلا يجوز (صارَ اللهُ عليمًا حكيمًا) وصفات الله تعالى متعالية عن التغيير والحدوث"[2]، أيّ إنّ (صار) تفيد تغير الحال في الزمن الحاضر وما بعده، بخلاف كان التي تستعمل للدلالة على ما مضى، وقد تدل على المعنى فيما مضى واستمر إلى الحال ويستمر إلى المستقبل، نحو ما دلت عليه في الآية الكريمة.

ومن ثم يبيّن الزمخشري معاني الأفعال (أصبح، وأمسى، وأضحى) بقوله: "أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ: أحدها أن يقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان. والثاني أنّ تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر وأعتم، وهي في هذه الوجه تامة ويسكت على مرفوعها...والثالث أنَّ يكون بمعنى صار كقولك: أصبح زيد غنياً وأمسى أميراً"[3]. يعني ذلك أنها تكون ناسخة في موضعين، وإن دلت على الدخول في الوقت فهي تامة وتكتفي بمرفوعها، أي هي لازمة.

---

(١) سورة الفتح: ٤.

(٢) الإقليد في شرح المفصل:٣/ ١٥٦٩.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب:٣٤٤.

يذهب ابن الحاجب إلى أنَّ الأفعال (أصبحَ وأمسىَ وأضحىَ) تكون ناقصة وتعطي للخبر حكم معناه، ولها ثلاثة معانٍ، الأول هو "الدخول في هذه الأوقات فوجب أن يكون الخبر داخلاً في هذه الأوقات حال نسبته لمن هو له، فإذا قلت: أصبحَ زيد عالماً فقد أعطيت أصبح وقت الصباح دون غيره، وكذلك أمسى وأضحى، والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقاتِ...والثالث أن تكون بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار"(١)، ويعني ذلك أنها تفيد حكم الخبر حال دخوله في وقتها، فإن أفادت معنى الدخول في الوقت صارت تامة، وقد تفيد معنى صار.

بيّن الخوارزمي معاني (أصبح، وأمسى، وأضحى) إذا يقول: "المعنى الأول: إذا قلت: أصبحَ زيدٌ عالماً فكأنك قلت: دخل وقت الصباح وهو عالم. والثاني: دخل في الصَّباح والمَساء والضُّحى. والثالث: أن تكون هذه الأفعال بمعنى صار من غير أن يوجد فيها معنى الوقت الذي هو الصباح والمساء والضحى"(٢).

وأكد الجندي ما سبق في أنّ (اصبح وامسى واضحى) لها ثلاثة معانٍ : " الأول: أصبحَ زيدٌ عالماً فكأنك قلت دخل في وقت الصباح وهو عالم، و الثاني: أصبح زيد أي في وقت الصباح، والثالث: أن تكون هذه الأفعال بمعنى صار، من غير أن يوجد فيها معنى الوقت الذي هو الصباح والمساء والضحى"(٣).

ثم ذكر الزمخشري حكم الأدوات المسبوقة بالنفي ورأى أنَّها ذات معنى واحد بقوله:" والتي أوائلها الحرف النافي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه؛ ولدخول النفي جرت مجرى كان في كونها للإيجاب، ومن ثم لم يَجُز ما زال زيد إلا مقيماً... وما دام توقيت للفعل في قولك أجلس ما دمت جالساً، كأنَّك قلت: اجلس

(١)الإيضاح في شرح المفصل:٢/٨١.٨٢.

(٢) التخمير:٢/٢٩٠.

(٣) الإقليد في شرح المفصل :٣/١٥٧٠.

دوام جلوسك... وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول ليس زيد قائماً غداً"[١].

شرح ابن الحاجب هذا القول في أن الأفعال التي في أوائلها الحرفُ النافي (ما زال، وما برح، وما أنفك وغيرها) فهي تفيد معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعِله في زمانهِ، بقوله: " ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعلها ومعانيها ثبوتُ إخبارها على الصفة المرادة بها وهو معنى الاستمرار في حين صلح لهُ، وهذا أشبهُ من حيثُ جري اللفظُ على ما هو الاصطلاحُ"[٢]، أي إنّ ثبوت حكم الخبر للمبتدأ فيها، وتدل على استمراره فيه.

وكذلك هذه الأفعال المسبوقة بالحرف النافي عند الخوارزمي تكون مشتركة في دلالة واحدة، يقول:" ينبغي أن تعلم أن ما زال، وما برح، و ما فتئ، و ما أنفك أربعتها بمعنى وهو استغراق الزمان كله"[٣]، أي حكمها ثابت لما مضى وما هو كائن.

ذكر الزمخشري معاني(ظل و بات) بقوله:" ظل، وبات على معنيين: أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان. والثاني كينونتهما بمعنى صار"[٤]، أي لها معنيان، أحدهما دلالتهما على الوقتين، والثاني بمعنى صار.

يرى الخوارزمي أن الفعلين (ظل، وبات) يكونان ذات معنى ناقص ، بقوله: "ظلَّ، وباتَ لا تكون حال الأفعال المذكورة في الفصل المتقدم تاماً، ولذلك اقتصر معناه

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب:٣٤٦.٣٤٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٨٢/٢ .٨٣.

(٣) التخمير:٢٩٣/٢.٢٩٤.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب:٣٤٤.٣٤٥.

على معنى الناقص"[١]، أي لا تكونان تامتين مثل (كان)، وإنما تتضمنان معنى ناقص.

أمَّا الجندي فيرى أن (ظل، وبات) كأصبح وأمسى وأضحى في معانيها إلا " في الدخول في الوقت الخاص. أي هما لا تأتيان تامتين وعَنَي بالوقتين الخاصين النهار والليل .فالنهار: لظلَّ، والليل: لباتَ، والمعنى لهما بالنسبة إلى الوقتين كمعنى أصبح بالنسبة إلى الصباح في الوجه الأول من وجوهه الثلاثة، ومعناه في ذلك الوجه: الدلالة على الدخول في وقت الصبح في حال نسبة الخبر لمن هو له"[٢]، أي إن وقتهما محدد لا يكون فيه دخول حتى تشتمل على معنى التمام، بل الدخول في الوقت حال نسبة الخبر للمبتدأ.

ب . ما ينصب المبتدأ (إن وأخواتها، لا التي لنفي الجنس):

إنَّ وأخواتها: ويطلق عليها الأحرف المشبهة بالفعل، وهي من العوامل الداخلة على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهذه الأحرف هي: (إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، ولعل)، ويعود السبب في تسميتها بالأحرف المشبهة بالفعل؛ لأنَّها على ثلاثة أحرف فصاعدًا كالأفعال؛ ولأنَّها مبنية الأواخر على الفتح كالفعل الماضي وتدل على معاني الأفعال[٣]، وعدّها سيبويه خمسة، فأسقط أنَّ المفتوحة؛ وذلك لكون أصلها إنَّ المكسورة[٤]، وسار على نهج سيبويه المبرد وابن السراج[٥].

---

(١) التخمير:٢/٢٩٣.

(٢) الإقليد في شرح المفصل :٣/١٥٧٢.

(٣) يُنظر: اللمع في العربية:٩٢.

(٤) يُنظر: الكتاب:١/٣٣٥.

(٥) يُنظر: المقتضب:٢/٣٤٠، الأصول في النحو:١/٢٧٩.

أمَّا الزمخشري فقد قسم الأحرف المشبهة بالفعل على ستة أحرف هي: (إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، ولعل)، ويرى هنالك فروقًا بين (إنَّ) المكسورة و(أنَّ) المفتوحة، يقول: "همّا تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد. تقول: إنَّ زيدًا منطلقٌ وتسكت كما تسكت على زيد منطلق، وتقول بلغني أنَّ زيداً منطلق، وحق أنَّ زيداً منطلق، فلا تجد بدّاً من هذا الضميم كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه. وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها في قولك بلغني أنَّ زيداً منطلق، وسمعتُ أنَّ عمراً خارج. وعجبتُ من أنَّ زيداً واقف . ولا تصدّر بها الجملة كما تصدر بأختها بل إذا وقعت في موضع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها فلا يقال أنَّ زيداً قائم حق، ولكن حق أنَّ زيداً قائم"[(١)]، يبين الزمخشري الفرق بين (إنَّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة الهمزة، هو أن الأولى تكون مع الجملة على استقلالها، أي يبقى حكم الجملة ثابتًا معها، ولا تختل إن حذفت، وفائدتها التوكيد للجملة، أما المفتوحة الهمزة فإن الجملة لا تستقل معها؛ لأنها تقلب حكمها إلى المفرد، ولا تستقيم الجملة في حال حذفها، ولما كانت في حكم المفرد، صح وقوعها موقعه في الفاعلية والمفعولية والإضافة.

ويرى السخاوي أنَّ وإنَّ يأتيان لتأكيد مضمون الجملة وهذا التأكيد قائم مقام التكرير بقوله: " معنى إنَّ وأنَّ توكيد الخبر وتحقيقه والخبر هو مضمون الجملة في قولك زيد منطلق، أو علمت أنَّ زيداً منطلق، فقد أكدت بهما خبرك هذا، ومعنى التأكيد أَنَّ (إنَّ) لما دخلت على المبتدأ والخبر لم تغير المعنى بل زادته تأكيداً أو كانت بمنزلة قولك: زيد منطلق؛ لأنَّ التأكيد في الأصل إنَّما هو بالتكرير، فلما دخلت إنَّ قامت مقام التكرير، وكذلك كل ما دخل للتأكيد قائم مقام التكرير، و كما أنَّك إذ قلت: زيد منطلق زيد منطلق لم يغيِّر التكرير معنى الإبتداء، بل أكده، فكذلك إذا قلت إنَّ زيداً

(١) المفصل في صنعة الإعراب :٣٩٠.

منطلق فـ(إنَّ) عاملة باللفظ غير عاملة في المعنى وكذلك القول في أَنَّ المفتوحة"[١]، أي فائدة (إنّ، أنَّ) هي في معناهما على التوكيد، وهو المتحقق في تكرير اللفظ، فيستغنى عن التكرير بذكرهما، لأنهما تقومان مقامه في المعنى.

وقد تكلم ابن الحاجب عن الفارق في المعنى بين(إنَّ) المكسورة و(أنَّ) المفتوحة بقوله:" وضع (إنَّ) تأكيدُ الجملة من غير تغيير لمعناها فوجب أن تستقل بعد دخولها كما تستقل قبل دخولها، وأمَّا المفتوحة فوضعها وضعُ الموصولات في أنَّ الجملة معها كالجملة مع الموصول فلذلك صارت مع جملتها كالجزء فاحتاجت إلى جزء آخر يستقلُّ معها الكلام فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ وتسكت، وتقولُ: أعجبني أنَّ زيداً قائم فلا تجد بُداً من هذا الجزء الذي معها لكونها صارت في حكم الجزء الواحد إذ معنى قولك: أعجبني أنَّ زيداً قائم أعجبني قيام زيد، فكما أنَّ قولك: قيام زيدٍ لا يستقلُ بالفائدة مالم ينضم إليه جزء آخر فكذلك المفتوحة مع جملتها، ولذلك وقعت فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها وغير ذلك مما تقعُ فيه المفرداتُ"[٢]، ذكر ابن الحاجب معنى (إنّ) على التوكيد واستقلالية الجملة معها وهو ما ذُكر قبله، ولكن كان له رأي في (أنّ) المفتوحة، إذ شبهها بالموصولات في احتياجها إلى الصلة، وافتقارها لها، فلا تستقل مع الجملة، وشبهها كذلك بالمضاف وحاجته إلى المضاف إليه في تعريفه أو تخصيصه.

وتحدث الخوارزمي عن وجوب كسر همزة (إنَّ) يقول: " الذي أوجب الكسرة في همزة (إنَّ) التي بها يبتدأ أنه الأصل لمّا ابتدأته وبعدها ساكنٌ كما فعلت بقولك: (اضربْ) ونحوه إلا أن يعوض عنه؛ لأنَّ التقاء الساكنين أوجب تحريك أحدهما، وذلك في: من ابنك؟ ومن الرجل؟ فكذلك هذا من أجل أنه لا يبتدأ بساكن كمّا لا يجمع بين

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب :١٥٣.١٥٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:٢/١٦٤.

ساكنين، يجب أن يحرك بالكسر؛ لأن الحاجة إلى تحريكه من جهة أنَّه لا يمكن النطق به كما لا يمكن بذلك. إن مع ما في خبرها جملة وأن مع ما في خبرها بمنزلة مفرد"[١]، أي سبب كسر همزة (إنَّ) منع التقاء الساكنين، والغالب في هذا أن يلجأ المتكلم إلى كسر الأول مثلما ذكر، وحتى لا يبدأ بساكن، ويذكر أنّ المكسورة مع خبرها جملة، والمفتوحة مع ما في خبرها مفرد، وهو ما أشار إليه من سبقه.

ويتحدث الزمخشري بعد تمام كلامه عن (إنّ، أنَّ) عن موقع الأداة (لكنّ) من جهة العمل والمعنى يقول: "هي للاستدراك لتوسطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً، فيستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني، وجاءني زيد لكن عمراً لم يجئ. والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولك: فارقني زيد لكنّ عمراً حاضر، وجاءني زيد لكنّ عمراً غائب"[٢]، أي إنها تثبت الحكم لما قبلها وتنفيه عما بعدها.

ويرى السخاوي أنَّ معنى الاستدراك " أن يمضي الكلام على وجهه فتتمه ثم تستدرك فتأتي بجملة مستأنفة مخالفة لما سبق فهو من قولهم استدرك ما فاته وتداركه وذلك نحو قولك: ما جاءني زيد لكنَّ عمراً جاءني، لمّا نفيت مجيء زيد خشيت أن يظنَّ المخاطب مشاركة عمرو لزيد في نفي المجيء فاستدركت ذلك بلكنَّ... إذا لم تجد التغاير في الكلامين، تأتي بوسطهما لكنَّ لفظاً ووجدته في المعنى، فإنَّ ذلك بمنزلة وجوده في اللفظ؛ لأن الغرض التغاير وقد حصل حقيقة وذلك أنَّ قولك فارقني بمنزلة قولك لم يحضر فصار قولك فارقني زيد لكنَّ عمراً حاضر بمنزلة لم يحضرني "[٣]،

---

(١) التخمير:٤/٤١.٤٢.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب:٣٩٨.

(٣) المفضل في شرح المفصل:١٩٢. ١٩٣.

يعني ذلك أن الاستدراك هو نقض الكلام الأول بكلام آخر مغاير له، سواء أكان هذا الاستدراك بـ(لكن)، أم من دونها.

ويذكر ابن الحاجب أن ما بعد (لكن) ليس شرطًا أن يكون نفيًا لما قبلها بلفظه، بل قد يكون بلفظ آخر يشير إلى ذلك المعنى: " وَضَعَ لكنَّ على أنّ يكون ما بعدها مخالفاً لِمَا قبلها على ما تقرره عند ذكر دخول اللام مع (إنَّ)، فإذا كان ما قبلها نفياً كان ما بعدها إثباتاً وبالعكسِ وليس المقصودُ صورة النفي والإثبات وإنَّما المعتبرُ المعنى فلو قلت : سافرَ زيد لكنَّ عمَراً أقامَ، استقامَ، لأنَّ المعنى لكنَّ عمراً ما سافر، وكذلك لو قلت: ما سافر زيد لكن عمراً لم يُقمّ كانَ مستقيماً لأنَّ المعنى لكنَّ عمراً سافرَ فاستقامَ في الجميع لحصول الغرض في المخالفة بينَ ما بعدها وما قبلها"[(١)]، أي أن ما يفهم ممّا جاء بعد لكن هو مغاير لما قبلها، وهذه هي غاية الاستدراك في أنه للمعنى.

وجعل الخوارزمي شرطين لعمل الأداة (لكنَّ) بمعنى الاستدراك يقول: " (لكنَّ) لها شريطتان: أحدهما: أن تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً . الثاني: أن يتناسب المتغايران لو قلت: جاءني زيد لكنَّ عمراً لم يضرب لم يجز"[(٢)]، يعني وجوب اتفاق التغاير في المعنى بين ما يسبق (لكن) وما يكون بعدها.

وأوضح الجندي معنى الاستدراك في الجملة وما يطرأ عليها من تغييرات عند دخول الأداة (لكنَّ) عليها، ثم شبه الاستدراك بالاستثناء بالنفي والإيجاب يقول:" إنّ الجملة التي تسوقها أولاً يقع فيها وهم للمخاطب فيتدارك ذلك بكلمة (لكنّ) كما إذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه وقلت: ما جاءَني زيد، يذهب قلب السامع إلى أنّ عمرًا أيضاً لم يجِيء لما كان بينهما من هاتيك الملازمة السابقة. فتزيل عنه ذلك

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:١٩٦/٢.

(٢) التخمير:٦٨/٤.

الوهم بقولك (لكنَّ عَمرًا جاءَني) فالحاصل أن معنى: الاستدراك رفعُ وهمٍ تولد عَن كلام سابق والاستدراك شبيه الاستثناء، فكما أنّ الاستثناء يستدرك فيه بكلمة الاستثناء النفي بالإيجاب نحو (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) والإيجاب بالنفي نحو (جاءَني القوم إلا زيداً)، كذلك الاستدراك يستدرك فيه (بلكنَّ) النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، إلا أنّ في الاستثناء استدراكَ جزء من كل، بخلاف الاستدراك"[١]، يعني ذلك أن فائدة الاستدراك هو رفع الوهم الحاصل عند المخاطب في وقوع الفعل لفاعل آخر، فيستدرك المتكلم ذلك وينفي أو يثبت عكس ما سبق، وهو أشبه بالاستثناء من أنك تستثني شيئًا من كونه مشتركا في أمر ما، ولكن الاختلاف بينهما، كون الاستدراك بالاستثناء جزء من كل، وليس ذلك مع لكن.

ومن ثم يتحدث الزمخشري عن الأداة (كأنَّ) التي تدل على معنى التشبيه، بقوله: " ركبت الكاف مع أنَّ كما ركبت مع ذا وأي في كذا وكأين. وأصل قولك كأنّ زيدًا الأسد أنّ زيداً كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظاً والمعنى على الكسر، والفصل بينه وبين الأصل إنَّك ههنا بانٍ كلامك على التشبيه من أول الأمر، ثم بعد مضي صدره على الإثبات. وتخفف فيبطل عملها"[٢]، يعني ذلك أنّ (كأنَّ) مركبة من حرف التشبيه (الكاف) ومن (إنّ) مكسورة الهمزة، ثم فتحت همزتها في اللفظ لا المعنى؛ لأن حرف التشبيه تقدم عليها، مع احتفاظها بالابتداء، وأصل المعنى فيها مبني على التشبيه، وإذا ما خُفِّفت بحذف التشديد في نونها وتسكينه، بطل عملها.

وقد ذهب السخاوي إلى هذا الرأي في أنّ (كأنَّ) مركبة من حرفين هما(الكاف) الدالة على التشبيه مع (إنَّ) المكسورة وجُعلت حرفًا واحدًا، ثم فتحت همزة (إنَّ) لتقوية

---

(١) الإقليد شرح المفصل :٤/١٧٤٤.١٧٤٥.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب :٣٩٨.

التركيب وجعلهُ في حالة الإفراد؛ وذلك لأنّ " الكاف لا تدخل إلا على المفرد، فراعوا ذلك لفظاً وإن كان المعنى على الكسر كما قالوا: الضارب زيداً عمرو، لما كانت لا تدخل على الفعل دخولها على الاسم لفظاً وهو في الحقيقة فعل، فصار الكلام في التركيب معنى لم يكن في الأصل؛ لأنَّك في التركيب ابتدأت الكلام بكاف التشبيه فبنيت الكلام على التشبيه من أول الأمر في الأصل ابتدأت الكلام خاليا عن التشبيه ثم أتيت به فيما بعد"(١)، أي إنّ فتح همزة (كأنّ) هو لتقوية تركيب اللفظ، ونقل هذه الأداة في حالة الإفراد انسجاما مع الكاف التي لا تدخل إلى على المفرد؛ لأن المفتوحة الهمزة مؤولة بالمفرد بخلاف المكسورة فهي جملة ولهذا لا تدخل عليها الكاف.

ويرى ابن الحاجب أنَّ الأداة (كأنَّ) كلمة واحدة قائمة برأسها ويشبهها بالأداة (ليت)، ولا يجوز كونَّها مركبة كمّا ذهب إليه السخاوي، يقول ابن الحاجب: " جعلَ كأنَّ مركبة من كافِ التشبيه وإنَّ، ولا دليلَ يدلُ على ذلك لاحتمال أنْ تكون كلمة برأسها للتشبيه كمّا أنَّ ليت كلمة برأسها للتمني فهو الأولى لأوجه: أحدهما أن التركيب خلاف الأصل، والآخر أنَّ أخواتها غيّر مركبة لأدَّى إلى أنْ تكون جاراً ومجروراً و لا يستقيمُ من الجار والمجرور الكلامُ، ونحنُ نقطع بأنَّهُ كلام مستقل، ولا يفيدهُ أنَّ الأصل (إنَّ زيداً كالأسد) وإنَّهُ لمَّا أُدخلَ حرفَ الجرِ وجب أنَّ تكون مفتوحةً صارَ جاراً ومجروراً، والذي أوقعَ هذا بالتركيب ما رأى من صورة الكاف في قوله: إنَّ زيداً كالأسد واستقامةُ تقديمها صورةً لتدلَ من أول الأمر على التشبيه لو سَلَمَ من الوجهِ الثالثِ لكان جيداً ولكنهُ غيرُ مستقيمٍ"(٢)، يعترض ابن الحاجب على تركيب (كأنَّ)، ويثبت أنها كلمة واحدة، لأدلة بينها، فالكاف حرف جر ولا يستقيم ذلك في كون ما

---

(١) المفضل في شرح المفصل:١٩٥.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:١٩٧/٢.

بعده مجرور به، وكذلك لا لوجود للتركيب في أخواتها، وما ذُكر من صور التشبيه واستقامة تقديمها لا يصح معه القول بتركبها.

ويوافق الجنديُّ السخاويَّ فيما ذهب إليه من كون الأداة (كأنَّ) مركبة، فهي عنده مكوّنه من كلمتين (كاف) التشبيه و(أنَّ) المفتوحة كما ركبت مع (ذا) و(أيّ)، يقول:" ركبت مع (ذا) في: (عندي كذا درهما)، ومع (أيٍّ) في:(كأيٍّ رجلا)، غير أن معنى التشبيه قد خُلع منها في هاتين الكلمتين، وبقي في هذه . وأصل قولك (كأن زيداً كالأسدُ) إنَّ زيدا كالأسدِ، نقلت الكاف إلى صدر الكلام وفتحت الهمزة، لأن الكاف من حروف الجر، والحروف الجارة مختصة بالدخول على المفردات، فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإن كان المعنى على الكسر"[١].

أمَّا في الأداة (ليت) فقد ذكر الزمخشري رأي كل من الفراء والكسائي فيها، يقول: " ليت هي للتمني كقوله تعالى: □□□□□[٢]، ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى اتمنى فيقال ليت زيداً قائماً كما يقال أتمنى زيداً قائماً والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان"[٣]، وهذا هو المعنى الفعلي فيها، الذي شابهت الفعل به، ولكن الاختلاف بينها وبين الفعل المقدر (أتمنى)، أن الفعل ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، و(ليت) تنصب المبتدأ فقط.

ويرى السخاوي أنَّ الأداة (ليت) تأتي للتمني وإرادة الشيء سواء أكان يصح أم لا يصح، يقول: " ليت معناها التمني وإرادة الشيء وشهوته، سواء كان مما يصح كونه أو يمتنع، فالذي لا يمتنع كونه نحو: ليت زيداً يأتينا وليته يكلِّمنا، وليته منطلق

(١) الإقليد شرح المفصل:٤/١٧٤٦.

(٢) سورة الأنعام:٢٧.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب :٤٠٠.

والممتنع... كقوله عزّ وجلّ فيما حكاه عن أصحاب النار: □ □ □ □"[1]، فهي عنده لما يمكن حدوثه ولما لا يمكن.

وذكر ابن الحاجب قول الفراء والكسائي في معنى الأداة (ليت)، ثم دَحَضَ آراءَهما موضحًا أن ما استدلا به من الشعر ما هو إلا توهم يقول: " ولذلكَ وجبَ أنَّ تكونَ مقدمةً ويجوز عندَ الفراء أن تجري مجرى أتمنى فينصب بها الجزآن تشبيهاً بفعلِ التمني لمَّا وافقتهُ في معناهُ فتقول: ليت زيداً قائماً كمّا تقول أتمنى زيداً قائماً، والكسائي يجيزُ ذلكَ على تقدير كانَ فتقولُ ليتَ زيداً قائماً على معنى ليت زيداً كان قائماً، وما ذكروه لا دليلَ عليه إلاَّ ما توهموهُ"[2]، وهو أقرب إلى الصواب؛ لأنّ الاختلاف واضح بين الأداة والفعل المقدر لها، ولا وجه للشبه بينهما إلا في المعنى.

ويعرف الجندي التمني ثم يبين المعنى الحاصل بالأداة (ليت) يقول:" طلب المُنْيِة، والمُنْيَة: أن يقدِّر الإنسان في نفسه شيئا يرجو وقوعه، سواءٌ أن يكون ممكن الوجود، أو أن يكون مستحيله، فالتمني إذن: لمّا يجوز أنّ يكون ولمّا لا يجوز أنّ يكون...أمّا قول الفراء: ففيه إعمال معنى الحرف وفساده ظاهر لا يخفى. وأمَّا قول الكسائي: ففيه إضمار (كان) من غير حاجة، فلا يعرى قوله من فساد...لأنَّ التمني تقدير أمرٍ يتردد بين الوجود والعدم، والمتمني يحرص على ترجّح أحد الطرفين وهو الوجود"[3]، يعني ذلك أن التمني في الممكن وغيره، واعترض على ما ذهب إليه الفراء والكسائي في معنى (ليت) وإعمال الفراء لها عمل الفعل الذي هي في معناه وهذا مما لا يصح، وتقدير الكسائي لما لا حاجة فيه ولا فائدة منه.

---

(١) المفضل في شرح المفصل:٢٠١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل:٢/١٩٨.١٩٩.

(٣) الإقليد شرح المفصل:٤/١٧٤٨.١٧٥٠.

ثم ينتقل الزمخشري إلى آخر أدوات هذا الباب ويبين معنى الترجي أداته (لعلّ) التي هي "لتوقع مرجوّ أو مخوف، وقوله عزّ وجلّ: □□□□□□[1]و□□□□□[2] ترج للعبادة، وكذلك قوله عزّ وجلّ:□□□□□□□[3]، معناه اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون. وقد لُمح فيها معنى التمني "[4]، يعني ذلك أنَّ الترجي يكون في الممكن تحققه.

يقول السخاوي: " لعلَّ معناه التوقع، فهو انتظار وقوع الشيء، يقال: توقعت الشيء واستوقعته، وإنما يصح ذلك من الجاهل بأمر الشيء، فأمَّا علّام الغيوب سبحانه، فلا يجوز ذلك عليه، ولكنها في كلامه عزّ وجلّ على معنى ترجِّي العباد، كقوله عزّ وجلّ:□ □□□ [5] و□□□□□□ [6]... إنَّه إخبار من الله عزّ وجلّ عن قول هارون، قال: لأن الله تعالى لما قال لهما فقولا له قولاً لينا، قال هارون لموسى لعلَّه يتذكر، فلا يصح على الاعتبار وما يصنع في غيرها من الآيات، نحو: □□□□□[7] وغير ذلك"[8]، معنى الترجي توقع حدوث الأمر وهذا مما ينطبق على على البشر، لا على الخالق سبحانه الذي بيده كل شيء، فلا يصح ذلك، وإنما هو إخبار على لسان العباد.

---

(١) سورة الشورى:١٧.

(٢) سورة النور:٣١.

(٣) سورة طه:٤٤.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ٤٠٠ . ٤٠١.

(٥) سورة النور:٣١.

(٦) طه:٤٤.

(٧) سورة الشورى:١٧.

(٨) المفضل في شرح المفصل:٢٠٣.٢٠٤.

ويذهب ابن الحاجب إلى هذا ويبين كثرة ورود الأداة (لعلّ) بمعنى المرجو يقول:" معناه التوقعُ، وقد يكونُ للمرجوِّ والمخوف ولكنَّه كثرَ في المرجوِ حتى صارَ غالباً عليها، ومنه قوله تعالى:□ □□□□[١]، فهذا التوقعُ المخوف، وقولهُ تعالى: □□□□[٢]، ترجٍّ للعبادِ، هذا أوردهُ اعتراضاً لأنَّ الكلام وارد على غير الحكاية والتوقع من الباري سبحانهُ مستحيل، لأنَّه إنَّما يكونُ فيما جُهِلَت عاقبتهُ فهو مستحيل في حقِّ العالم بالمعلومات كلها"[٣].

ويقول الجندي:" ينبغي أن نتبين أن (لعل) لتوقع ما هو مخوف أو غير مخوف، والمراد بالمرجّو غير المخوف وهذا تفسير ملخص وسائر النحويين يفسرونه بالترجي، والترجي لا يكون إلا في غير المخوف لا يقال أترجى الأمر المخوف"[٤]، إذ اقتصر الترجي في الأمر غير المخوف أي المحبب، لا المكره، فلا يرجو أحد المكروه لنفسه.

لا النافية للجنس: تدخل (لا) النافية للجنس على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم إن لم يكن مفردًا، وترفع الخبر، فإن كان الاسم مفردًا بُني على ما ينصب به، وهي تنفي مضمون الخبر عن جميع أفراد جنسه على سبيل التنصيص والشمول[٥]، ويرى ابن مالك أنَّ هذه (لا) إذا قُصد بها النفي على سبيل الشمول، ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء، ويعلل ذلك بوجود (من) الاستغراقية لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات[٦].

---

(١) سورة الشورى:١٧.

(٢) سورة النور:٣١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل:٢٠٠.

(٤) الإقليد شرح المفصل:٤/١٧٥٠.١٧٥١.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الإعاريب:٣١٣.

(٦) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:١/٤٣٤.

ويرى النحويون أنَّ (لا) النافية للجنس محمولة على (إنَّ) كما يحمل الضد على الضد، لذلك عملت عملها، فكانت من ضمن الأحرف الناسخة للجملة الاسمية، والمختصة بالدخول عليها، لذلك يقول سيبويه: " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لمّا بعدها كنصب إنَّ لمّا بعدها، وترك التنوين لمّا تعمل فيه لازم؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر"(١).

بيّن الزمخشري بأن (لا) نافية للجنس محمولة على (إنَّ) فـ " نصب بها الاسم ورفع الخبر، وذلك إذا كان المنفي مضافاً كقولك لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منه، ولا صاحبَ صدقٍ موجودٌ؛ أو مضارعاً له كقولك لا خيراً منه قائم هنا، و لا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الدار، ولا عشرين درهماً لك. فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك"(٢).

يقول ابن الحاجب في شرحه لكلام الزمخشري: " ينبغي أن يذكرَ ما يتميزُ بهِ المنصوبُ(بلا؛ لأنَّهُ بوّبَ لهُ: والأولى أن يُقالَ هو المسندُ إليهِ بعدَ دخولِ (لا) نكرة يليها مضافاً أو مشبهاً بالمضافِ)...قال: وذلكَ إذا كان المنفي مضافاً، وإنَّما لم يُنتَصب إلا إذا كان مضافاً؛ لأنَّهُ إذا كانَ مفرداً تضمَّنَ معنى الحروفِ، فوجبَ بناؤهُ، وبيان تضمُنهِ معنى الحرف أنَّ قولَهم: لا رجلَ في الدار أبلغ في النفي من لا رجلُ في الدارِ، وليس رجلٌ في الدار... وأمَّا نصبهم بها فلأنَّها محمولةٌ على إنَّ من حيث إنَّها نقيضتها وهم يحملون الشيء على نقيضه"(٣)، يعني ذلك أنَّ (لا) تارة تنصب اسمها وتارة يكون مبنيًّا، وينصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، ويبنى

(١) الكتاب:٢/٢٧٤، وينظر: اللباب علل البناء والإعراب:١/٢٢٦.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب :١٠٤.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل:١/٣٨٣.٣٨٤.

فيما عدا ذلك على ما ينصب به، ويرى ابن الحاجب سبب البناء لتضمنه معنى الحرف.

ويرى الخوارزمي أنّ (لا) نافية تكون على ضربين " المُشبّهةِ بليس، والنافيةِ للجنسِ، وبينهما فَرقٌ من حيثُ الصُّورة والمعنى، أمّا من حيثُ الصُّورة فمرفوعُ المشبَّهةِ بليس مقدَّمٌ على مَنصوبِها، والنافية للجنسِ على عَكسِ ذلك، وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّ النافيةَ للجنسِ تستغرقُ الجنسَ نفياً من حيثُ اللَّفظِ، والمشبّهةُ بليس فإنها . وإن كانت تستغرقُ الجنس نفياً . لكن لا من حيثُ اللَّفظُ ... فإذا قيل: لا رجلَ في الدارِ . بالفتح . فمعناه لا من واحدٍ ولا اثنين، و لا أكثر من ذلك في الدارِ إلا أنَّه حَذَفَ من الاستغراقيةِ في الجواب اعتماداً على طرفِ السؤال، وضمّن لا النافية معنى، من ثُمّ بُنِيَت على الفتحِ، فهذه الفتحة في اسم (لا) النافية للجنس بمنزلةِ (من) الاستغراقيّة، بخلاف قولك: لا رَجُلٌ في الدارِ . بالرَّفعِ . لأنَّ معناه الجنس الثاني وهو بعضُ هذا الجنسِ واحداً كانَ أو أكثر"[1]، يعني ذلك أن المشبهة بليس تعمل عمل ليس ترفع الأول وتنصب الثاني، والمشبهة بـ(إنَّ) تعمل عملها فتنصب الأول وترفع الثاني، أما من جهة النفي فالتي تشبه ليس تستغرق النفي لا من جهة اللفظ، فإذا قلنا: (لا رجلٌ في الدار) نفت وجود بعض جنس الرجال وهو الواحد منها، أما اكثر فلم تنفه عن وجوده في الدار، لذلك يصح أن نقول: لا رجلٌ في الدار بل رجلين، بخلاف النافية للجنس فهي تستغرق نفي الجنس بعضه وكله، فقولنا: لا رجلَ في الدار نفي لوجود جنس هذا الخلق بواحده أو أكثر، لذلك لا يصح قولنا: لا رجلَ في الدار بل رجلين، لأنه إنما نفي في أول الكلام وجود هذا الجنس كله، فلا يثبت وجود بعض منه بعده.

ويتحدث الجندي عن اسم (لا) المضاف وشرط إضافته للنكرة، بقوله: "المضاف في هذا الباب مشروط فيه أن يكون مضافاً إلى نكرة، لأن المراد العموم واستغراق

---

(١) التخمير: ١/٤٩٥.٤٩٦.

الجنس، ولا ذلك إلا يكون المضاف إليه منكوراً. والحركة في الغلام للإعراب بمنزلتها في(رأيتُ غلامَ رَجُلٍ) إذ لو كانت الحركة فيه بنائية، لما نوِّن المضارع للمضاف في نحو:(لا خَيْراً منه قائمٌ) هنا، كما لا ينون المفرد في (لا غلامَ في الدار). وإنما امتنع بناء المضاف مع (لا) لما فيه جعل ثلاثة أشياء وهي (لا)، و(المضاف)، و(المضاف إليه) شيئاً واحداً. ولو لم تكن الإضافة معاقبة للتنوين لنون المضاف. ولا يلزم من تعرّي الاسم من التنوين كونه مبنيا. ألا ترى أنَّهم أجمعوا على أنّ حركة المضاف في (يا غلامَ رجل) إعرابية، ولا تنوين فيه، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مُضافاً، لأنه إذا كان مفرداً تضمَّن معنى الحرف فيلزم بناؤه"[1]، أي لا يكون المضاف هنا للمعرفة، لأنه سيكتسب التعريف منها، ولما كان النفي بـ(لا) استغراقًا في الجنس، أي للعموم، فلا يصح المعرفة معها؛ لأنها تفيد التقييد، والإضافة إلى النكرة وإن كانت تفيد تخصيصًا إلا أن صفة العموم فيها موجودة لذا صح دخول (لا) عليها، ولكن يكون الاسم المضاف فيها منصوبا لا مبنيا، لكراهة تركب (لا) مع المضاف والمضاف إليه، وبناؤها كل الكلمة الواحدة، وهو ما يكون في اسمها المفرد مثلما بينه سيبويه في كلامه السابق.

ج . **ما ينصب المبتدأ والخبر معًا (ظن وأخواتها)**: تُعدُّ (ظن) وأخواتها من نواسخ الإبتداء أي تدخل على الجملة الاسمية وتغير حكمها الإعرابي فتنصب المبتدأ والخبر معًا وتجعلهما مفعولين لها[2]، وتنقسم إلى قسمين: أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل[3]، وأفعال القلوب تنقسم على قسمين أحدهما: ما يدل على اليقين وهي (رأى، وجد، درى، تعلّم) والثاني ما يدل على الرجحان وهي: (خال،

(١) الإقليد شرح المفصل:١/٦٠٣.٦٠٤.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢٠٧.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٢٠٨.

وظنَّ حسب، زعم، حجا، جعل، وهب)، أمَّا أفعال التحويل فهي التي تكون بمعنى الصيرورة وهذه الأفعال هي: (جعل، هَبْ ، تخذ، ترك، ردَّ، اتخذ)، وهناك بعض الأحكام النحويّة التي تتعلق بهذه الأفعال وهذه الأحكام هي الإلغاء والتعليق(١).

تحدث الزمخشري عن مصطلح أفعال القلوب وهي النواسخ يقول:" وهي سبعة: ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت و وجدت، إذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة. كقولك علمت أخاك كريماً، ووجدت زيداً ذا الحفاظ، ورأيته جواداً، تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك أو اليقين، فتنصب الجزأين على المفعولين وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما"(٢).

وقد بَيَّنَ ابن الحاجب معنى هذه الأفعال والفائدة منها بقوله: " هذه الأفعالُ كلها اشتركت في أنَّها لحكم الذهن يتعلقُ بشيء على صفة، فلذلك اقتضت مفعولين، وفائدتُها الإعلامُ بأنَّ النسبةَ حاصلة عمَّا دلَّ عليه الفعلُ من علمٍ أو ظنَّ، فإن الخبرَ قد يكونُ عن علمٍ وقد يكونُ عن ظنٍّ، فإذا قصدَ التعرضَ لتعريفِ ما الخبرُ عنهُ أتى بالفعلِ الدالِّ على ذلك وأُدخِلَ على المفعولين المذكورين"(٣)، أيّ تعمل هذه الأفعال على تعلق الشيء بصفته، ولهذا عملت فيهما النصب على أنهما مفعولا الفعلِ، ويقسم الإخبار بها على علم وعلى ظن.

وسار الخوارزمي على ما سبق وقسم أفعال القلوب على قسمين ما دلّ على اليقين، وما دلّ على الشك، يقول: "هذه الأفعال تقتضي مفعولين وثانيهما هو الأول. والأربع الأول للشك والثلاث الباقية لليقين. المفعولان في باب علمت . في الأصل . مبتدأ وخبره فالمفعول الأول هو المبتدأ والمفعول الثاني هو الخبر. عني بأحوالهما كونهما

---

(١) يُنظر: قطر الندى وبل الصدى :٢٤١.٢٤٥.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب:٣٤٥.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل:٦١/٢.

معرفة ونكرة، وشرائطهما إعادة الضمير من الخبر إلى المبتدأ"[١]، بين قسمي هذه الأفعال وعملها، وأصل المفعولين هما مبتدأ وخبر.

واختلف الجندي مع الخوارزمي في أن هذه الأفعال أربعة منها للشك وثلاثة لليقين، إذ يرى أن (زعم) بين الشك واليقين، يقول :" هذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين، لأن (ظننت)، و(حسبت)، و(خلت) ثلاثتها بخلاف اليقين وهو الشك. و(علمت) و(رأيت)، و(وجدت) لليقين. أما (زعمت) فهو متمثل بينهما؛ لأن الزعم قول يعاضده اعتقاد، والاعتقاد قد يكون يقيناً، وقد يكون شكًّا. قال الله تعالى:□ □□□□□□□□[٢] أيّ: أنكروا البعث معتقدين أنهم لا يبعثون. فجائز أنهم متيقنون بالبعث، وجائز أنهم شاكّون فيه، غير أنهم نطقوا بالإنكار، وقد ينكر الرجل ما هو متيقن به مكابرة وما هو شاكّ فيه تحيّراً واضطراباً، لأن هذه الأفعال تغيّر المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى. أما لفظاً: فلأنها تنصبهما. وأما معنى: فلأنها أفعال مؤثرة في كلا الجزأين"[٣]، قسمها على ثلاثة أقسام ما هو للشك، وما هو لليقين، وما هو بينهما، ثم بيّن تغير المبتدأ والخبر لفظًا بنصبهما، ومعنى بتغيير دلالّة الجملة إما إلى الشك أو اليقين.

٢- **الأدوات الداخلة على الأفعال:** هناك أدوات تختص بالدخول على الأفعال فتعمل فيها ولكل من هذه الأدوات عملها، قسم منها مختص بالنصب وتسمى أدوات النصب عملها نصب الفعل، والقسم الآخر منها مختص بالجزم وتسمى أدوات الجزم وعملها جزم الفعل، ولبيان هذه الأدوات وتقسيماتها عند شراح المفصل نتتبع الآتي:

---

(١) التخمير:٣/٢٧٣.

(٢) سورة التغابن:٧.

(٣) الإقليد شرح المفصل:٣/١٥٤٤.

أ . نواصب الفعل المضارع: ينصب الفعل المضارع إذا دخل عليه حرفٌ من أحرف النصب، والمشهورة عند جمهور البصريين أربع أدوات هي: (أن، كي، لن، إذن) وتسمى حروف النصب الأصلية[١]، وأضاف إليها الكوفيون ست أدوات لتصبح عندهم عشر وهي: لام التعليل، لام الجحود، حتى، فاء السببية، واو المعية، أو بمعنى إلّا أو إلى[٢].

تابع الزمخشري البصريين في أن أدوات نصب الفعل المضارع هي أربع أدوات (أن، لن، كي، إذن) وهذه الأربع تنصب الفعل بنفسها، وما عداها فبإضمار (أن) معها يقول: " انتصابه بأن وأخواته، كقولك أرجو أن يغفر الله لي، ولن أبرح الأرض، وجئت كي تعطيني، وأذن أكرمَك"[٣].

أوضح ابن الحاجب الخلاف الحاصل في نصب هذه الأحرف بقوله:" خصَّ (أنْ) لأنَّهُ متفق عليها وفي غيرها خلاف (فلَنْ) منهم من يقولُ: أصلُها لا أنْ، و (إذَنْ) من إذْ وأنْ، و(كَيْ) ناصبةٌ بتقديرِ (أنْ) فيها، وهؤلاء لا ناصب عندهم إلَّا (أنْ) وليس بمستقيمٍ؛ لأنَّ (أنْ وإذَنْ) لهما معنى مستقل، ولو وضع موضعهما ما ذكروهُ لم يستقم، وأمَّا (كَيْ) فهي ناصبة بنفسها على ما ذُكِرَ بدليلِ الاتفاقِ على أنَّها ناصبة بنفسها في قولهم: لكَيْ تفعل، ويزعم هؤلاء أنَّ كَيْ في قولكَ: لكي تفعلَ غيرها في قولك: جئتكَ كَيْ تفعلَ، وأنَّها في الأول مصدرية وفي الثاني حرفُ جرٍ، وهو بعيدٌ، لأنَّهُ لم يثبتُ كونها حرفَ جرَّ إلّا في قولهم (كَيْمَةْ) على احتمالٍ ظاهرٍ فلا ينبغي أنْ يُجعَلَ أصلاً، ولأنَّ المعنى في جئتُ لكَيْ تفعلَ وكي تفعلَ واحد"[٤]، ذكر الخلاف في

---

(١) اللمع في العربية:١٢٧.

(٢) الكافية في النحو:٢/٢٣.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب :٣٢٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل:٢/١٣.١٤.

هذه الأحرف والاصل فيها، وبين أن بعض النحويين يذهب إلى أنَّ (أنْ) هي الناصبة فقط، وما عداها فيه خلاف، كونها مركبة من (أن) ولفظ آخر، ثم يبين فساد هذا الرأي ويعترض عليه تارة لأن بعض هذه الأحرف لها معنى مستقل عن (أن)، وتارة أخرى باتفاق النحويين بأنها ناصبة بنفسها، وهذا هو الأصح، لأنه وإن صح تقدير (أن) في بعض المواضع التي تأتي بها هذه الحروف، فلا يصح بناء الحكم عليه؛ لوجود ما يخالفه في مواضع أخرى، وعدم التقدير أولى من التقدير والتأويل.

ويفسر الخوارزمي القول في الأداة (كَيْ) هل هي ناصبة بنفسها أم بأن مضمرة؟ فيعقد مناظرة متخيلة لهذا الامر يسأل ويجاوب يقول: " فإن سألتَ: فكيف حَكَمُوا على (كَيْ) بأنها تعمل النصب لا بإضمار أن مع أنَّها من حروف الجر، وأما حكمهم عليها فظاهر، وأما أنَّها من حروف الجر فلأنك تقول: قصدت فلاناً فيقالُ: كيمه فتقول: كي يحسنَ إليَّ، ولو لم تكن من حروف الجر لما سقط عند دخولها ألف ما الاستفهامية، ونظير كيمه عمه وفيمه ... أجبتُ: ما الدليل على أن (كَيْ) من حروف الجر؟ وأما ما ذكرت من الدليل فهو إن دل على كي من حروف الجر فدخول لام كي عليه مما يدل على أنَّها ليست منها، وهذا لأنه يُقال: جئتك لكي تفعل كذا كما يقال: جئتك لأن تفعل، ولو كانت هي الجارَّة لما دخل عليها لام كي لأنَّها من حروف الجر، وحرف الجر لا يدخل على مثله"[1]، أجاب الخوارزمي على من عدَّ (كي) من حروف الجر، والمنصوب بعدها بـ(أن) مضمرة، بأنه لو كانت حرف جر لما صح دخول اللام عليها، واللام من حروف الجر، وهل يصح دخول حرف الجر على حرف جر؟!.

ويوضح الجندي سبب النصب بـ(أنْ) وعلاقتها بـ(أنَّ) الناصبة بقوله: " إنَّما عمل (أنْ) النَّصْب لانعقاد شبه بينها وبين أنَّ الناصبة في نحو (بلغني أنَّ زيدًا ذاهبٌ).

---

(١) التخمير:٣/٢٢٢.

من حيث إنَّ كلا منهما مصدرية لقولك: (أرجو أنْ يغفرَ الله لي)، معناه: أرجو مغفرة الله لي، كما أن معنى (بلغني أنَّ زيدًا ذاهب، بلغني ذهاب زيد)، وأن كلا منهما على صورة واحدة إذا خففت المثقلة... و (أنْ) هي الأم من الحروف الناصبة للمضارع بدليل أنها تجيْ تارة مظهرة نحو (اَنْ يَغْفِرَ) وأخرى مضمرة كما في المضارع المنصوب بعد حتى و أخواتها، وثالثة منوِيَّة"[١]، يعني ذلك أنَّها تنصب لشبهها بـ(أنَّ) الناصبة؛ لأنَّ كلا منهما مؤول مع ما بعده بالمصدر، وكذلك الشبه الحاصل في اللفظ في تخفيف (أنَّ)، ويرى أنَّ (أنْ) هي الأم للأحرف الناصبة؛ كونها تعمل النصب فيه ظاهرة ومضمرة مع حروف أخر.

ب . جوازم الفعل المضارع: والمراد بها الأدوات الداخلة على الفعل المضارع، فتعمل فيه الجزم، ومنها الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا، وتنقسم على قسمين: القسم الأول: يفيد النفي ويشتمل على أربع أدوات هي(**لَمْ، لَمَّا، أَلَمْ، أَلَمَّا)**، والقسم الثاني: يفيد الطلب: ويشتمل على حرفين هما: (لا) في النهي والدعاء، ولام الأمر والدعاء، ومنها أدوات تجزم فعلين، وهي ثلاث عشرة أداةً هي **(إنْ، مهما، ما، إذما، أي، متى، أين، أيان، أنَّى، حيثما، كيفما، من، إذا)**[٢].

وأدوات الجزم التي تجزم فعلاً واحدًا أربع أدوات عند الزمخشري وهي **(لم، ولمّا، لام الأمر، لا في النهي)** فهذه الأصول في عمل الجزم، أمَّا الأدوات التي تجزم فعلين فهي عنده أربع أيضًا وهي **(إن، ما، أي، من)** يقول: "تعمل فيه حروف واسماءٌ، نحو قولك لم يخرج، ولمّا يحضر، وليضرب، ولا تفعل، وإن تكرمني أكرمك، وما تصنع أصنع بك، وأياً تضرب أضرب، وبمن تمرر أمر به"[٣].

---

(١) الإقليد شرح المفصل:٣/١٤٦٧.

(٢) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٧٥.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب:٣٣٣.

ويوضح ابن الحاجب معنى هذه الأدوات ويذكر الحرف والأسماء منها بقوله: "فالحروف لَمْ ولَما ولامُ الأمرِ ولا في النهي، وإنْ في الجزاءِ وإذْمَا على المختارِ، وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط بما كحيثُما فهي إذ الظرفيةُ ضُمِّنت إليها ما، وليس بالقوي لقواةِ معنى الظرفية فيها إذ معناها في الظرفية لِمَا مضى ومعنى الشرط ما يستقبلُ في الشرط والجزاء جميعاً، فكيف يكونُ الظرفُ الواحدُ بالنسبة إلى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً؟ هذا مما لا يستقيمُ، وغايةُ ما يقدِّرونهُ أنَّهُ لا يبعدُ أنْ يُزادَ حرف فيُغَيِّرُ بعض المعنى قبل دخولهِ كما في قولك: لم يخرج وإن خرج"[1]، يعني ذلك أن (إذما) اكتسبت الشرط بـ(ما) وليس بكونها دالة على الظرفية، لأنها تدلّ على الماضي والشرط والجزاء للمستقبل، فزيادة الحرف فيها أدت بها إلى الشرطية.

وقد قسَّم الخوارزمي أدوات الجزم بحسب أصنافها ومعانيها يقول: "حرف الجزم:(لم) و(لمَّا) و(لام الأمر) و(لا) في النفي و(إنْ) في المجازاة، وأمَّا الأسماء الجازمة فمنها:(أي)، و(مَنْ)، و(ما)"[2].

وفصل الجندي في شرح معاني هذه الأدوات الجازمة بقوله:" الأصل في هذه الحروف الجوازم (إنْ) الشرطية وإنما وجب أن تكون جازمة لطول الكلام بالجواب وعمل نحو (ما) الجزم لتضمنه معنى (إنْ). وأمّا الانجزام بالأحرف الأربعة وهي (لَمْ) و(لَمَّا) و(اللام) و(لا) فللشبه بينها وبين (إن) الشرطية من حيث إنَّ كلا منهما ناقل. فـ(إنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال نحو: (إنْ تكرمني أكرمتك). ألا ترى أنّ أكرم للماضي، وقد أريد هنا الاستقبال بدخول (إن) عليه ولم ينقل المضارع إلى الماضي... وأما (لم) فالأصل فيها أن تدخل على الماضي... و(لمّا) أيضاً تنقل

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٣٥/٢.

(٢) التخمير:٢٤٥/٣.

المضارع إلى الماضي. واللام تنقل الفعل من الخبر إلى الطلب"[١]، بيّن الجندي هنا أن الأصل في الجزم هو بـ(إن) وما يجزم من الحروف الأخرى إنما هو لشبهه بها، وتعمل (إن) على نقل الفعل إلى الاستقبال وهو معنى الشرط والجزاء، وتعمل (ما) على نقل المضارع إلى الزمن الماضي، وكذلك (لما).

ثانيًا: قَرِيّنة الرتبة

تُعد قَرِيّنة الرتبة من أهم القرائن اللفظية في اللغة العربية، ولها أثرٌ كبيرٌ في تركيب الجملة العربية فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى؛ وذلك بتحديد مواقع الكلمة فيها، وتبرز أهمية الرتبة في التركيب اللغوي في الجملة العربية في وصف مواقع الكلمات في التركيب، و الرتبة في اللغة مشتقة من الجذر الثلاثي (رتب) وتدل على معانٍ عدّة، كل معنىً منها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعنى الآخر، ومنها: أنَّها تعني المنزلة وكذلك المرتبة، والرتبة: واحدة من رتبات الدرج، وترتيب فلان علا رتبة أي: درجة، والرتب: ما أشرف من الأرض، وتقول: رتَّبتُ الشيء ترتيبًا: أثبته، والمرتبة أيضًا: المرقبة وهي أعلى الجبل، وعند الخليل المراتب في الجبل والصحاري، وهي الأعلام التي تُرتَّب عليها العيون والرقباء[٢].

في حين يصف الزمخشري الرتبة بالمنزلَة الرفيعة يقول: "إذا انتصب الرجل قَائِماً، أَرَادَ الغَزو والحج وغيرهما من العِبَادَات الشاقة "[٣].

(١) الإقليد شرح المفصل:٣/١٥٠١.١٥٠٢.

(٢) يُنظر: العين: ٨/١١٥ (رتب)، تاج العروس: ١/١٣٣(رتب).

(٣) الفائق في غريب الحديث والأثر:٢/٣٤.

أمَّا في الاصطلاح: فقد عرفها الدكتور تمام حسان بقوله:" قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين من أجزاء السيّاق يدلّ موقع كل منهما من الآخر على معناه"(١)، لذلك جعلوا لمواقع الكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض فقالوا: إنَّ رتبة العمدة قبل رتبة الفضلة(٢). وتُعد الرتبة من الظواهر النحوية التي أوّلاها النحويون اهتمامًا كبيرًا، ومن هؤلاء سيبويه، إذ ذكرها في كلامه عن الأفعال (ظن وأخواتها)، ثم أوضح دلالتها في كثير من النصوص، وبيّن أنّ علّة التقديم والتأخير تكون للعناية والاهتمام، ولكنه لم يصرح بلفظها، إذ كان واضحًا في ذهن سيبويه التزام الرتبة أو مخالفتها قد يكون لسبب بلاغي(٣).

ويقول في حديثه عن (المبتدأ والخبر)" لأنّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"(٤)، كمّا أنَّ المبتدأ يعمل في الخبر والجار يعمل فيما بعده، وهذا من تصوراته في نظرية العامل التي استندت عنده إلى تصور خطي (بنائي) هو أسبقية مرتبة العامل على المعمول(٥).

وجاء بعد ذلك ابن السراج وصرّح بمصطلح الرتبة لفظًا ومعنى بقوله:" مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظًا به أو مقدرًا"(٦)، إذ جعل للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر وذكر أنواع الرتب المحفوظة وغير المحفوظة(١).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٩ .

(٢) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٣٤، القرينة في اللغة العربية : ٩٨.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١/١٤. ١٥، ١٢٠، ٢/١٢٠، ١٢٤، ١٢٨، ١٦٤، و أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : ١٦٤ – ١٦٧ .

(٤) الكتاب: ١/١٢٠.

(٥) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٣٧.

(٦) الأصول في النحو: ١/٩٣.

وقد أفرد ابن جني للرتبة أكثر من باب في كتابه (الخصائص)، وتحدث عنها في مواضع متفرقة في الكتاب نفسه، وهو يستعمل مصطلح الرتبة ويعني به ما يعنيه المحدثون مع الاختلاف في أشياء أُخر لا تتعلق بالمصطلح[٢]، ثم عقد بابًا تحت عنوان (نقص المراتب إذا عرض هناك عارض) عرض فيه ما تصنفه العرب إذا شاع الخروج عن الأصل، إذ تجعله قسمًا قائمًا بذاته ومن ذلك تقديم المفعول على الفاعل، فالمفعول لم يتقدم لأنّ رتبته التقدم ولكن ذلك من النقص العارض أي الخروج عن الأصل[٣]، فقد أدرك ابن جني أنَّ الأصل في الكلام الرتبة، وأنَّ الخروج عنها خروج عن الأصل وهذا الخروج له مسوغات محددة[٤].

وقد تكلم عبد القاهر الجرجاني في . دلائل الاعجاز. عن ذلك تحت عنوان (التقديم والتأخير) ولم يذكر مصطلح الرتبة، إذ ذكر للتقديم صنفين، تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير[٥]، وبعد ذلك ربط بين الترتيب والقصد، فقال: " لا يكونُ ترتيبٌ في شيءٍ حتَّى يكونَ هناكَ قصْدٌ إلى صورةٍ وصنْعةٍ إنْ لم يُقدَّم فيه ما قُدِّم، ولم يُؤخَّر ما أُخِّر، وبُدئَ بالذي ثُنيَ به، أو ثنِّي بالذي ثُلِّث به، لم تحْصلْ لكَ تلكَ الصورةُ وتلك الصفة"[٦].

---

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٢) يُنظر: الخصائص: ١/٣٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٩٣.٢٩٩، ٣٠٣.٣٠٩.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/٢٩٣، ٢/٢٨٢.٣٩٠.

(٥) ينظر: دلائل الاعجاز: ١٣٥.١٣٦.

(٦) دلائل الاعجاز: ١٣٧.

وقد اتفق ابن يعيش مع ابن جني فيما قرَّره وبصورة واضحة أيضًا، ولكنه استعمل مصطلح المرتبة للدلالة على الرتبة[١]، ثم نضج مفهوم الرتبة وأخذ أهميته ومكانه في الدراسات النحوية على يد ابن يعيش، فقد رتبها وجمعها من سائر أبواب النحو المتفرقة، فقال في ذلك: رتبة الفعل يجب أنّ تكون أولًا، ورتبة الفاعل أنّ يكون بعده، ورتبة المفعول أنّ يكون آخرًا[٢].

ومن أشهر المحدثين الذين أولَوا الرتبة اهتمامًا كبيرًا هو الدكتور تمام حسان، إذ عدّ الرتبة من قرائن اللفظ، إذ تدرس مواقع اللفظة بالنسبة للفظة أخرى، وقد تدل على وظيفتها النحوية أو صحة التركيب لذا فهي قرينة نحويّة تركيبية، وهي أيضًا وسيلة أسلوبية، إذ تكون في الأسلوب مؤشرًا أسلوبيًا، ووسيلةَ إبداعٍ، وتقليبَ عبارةٍ، واستجلابَ معنًى بلاغيٍّ أدبيٍّ[٣].

ثم استعمل آخرون مصطلح الموقعية للدلالة على الرتبة ومن هؤلاء الدكتور كمال بشر وآخرون[٤].

وقد قسم النحويون الرتبة على قسمين هما:

١. **الرتبة المحفوظة:** وهي" كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وإنَّ كان حرفاً فمرتبتهُ الصدر، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتخصيص وإنَّ وأخواتها، وغير ذلك. و أمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنَّها وإن أثرت في

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش: ٧٢/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٧٤/١،٧٦، القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (٦٤٣هـ) (اطروحة): ١٤٧.

(٣) يُنظر: البيان في روائع القرآن: ٦٧/١.

(٤) يُنظر: دراسات في علم اللغة: ١٤١/٢،١٤٤، القيمة النحوية للموقع : ٤١، ومحاضرات في في اللغة : ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧.

مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال"[١]، ويعنى بها موقع الكلمة الثابت متقدمًا أو متأخرًا في التركيب بحيث إذا اختل هذا الموقع اختل التركيب، وعلى هذا الأساس تكون الرتبة محفوظة، ومن أمثلتها أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة وتأخر التمييز عن الفعل والمصدر والصفة، والبيان والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد من المؤكد، والبدل من المبدل منه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض والتوكيد وتقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف[٢].

ويعد هذا النوع من الرتب محفوظًا في نظاميّ اللغة والاستعمال في الوقت ذاته، وتخصُّ الرتبةُ المحفوظةُ النحوَ بأكمله؛ لأنَّ أيَّ اختلالٍ يمسُّها يجعل التركيب ملبسًا غير مقبولٍ[٣].

ومن امثلة الرتب المحفوظة:

أ. تقديم الفعل على الفاعل:

الرتبة بين المسند وهو (الفعل) والمسند إليه وهو (الفاعل) في جملة الإسناد تجعلها " ملتزمة هنا أنّ يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل"[٤].

يعرِّفُ ابن السراج الفاعل هو:" الذي بنيته على فعل تحدث به عنه، نحو: قام عبد الله... فعبد الله مبني على قام، وقام حديث عنه"[٥]، وكأنه لاحظ أن صياغة التعريف بهذا الشكل تجعله غير مانع من دخول المبتدأ ونائب الفاعل ، فعمد إلى صياغة

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٦٥/١.

(٢) يُنظر: أقسام الكلام العربي: ١٨٦.١٨٧.

(٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

(٤) في بناء الجملة العربية: ١٦٩.

(٥) الموجز في النحو:٢٩.

أخرى للتعريف بقوله:" هو الذي بنيته على الفعل الذي بنيته للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد ومات عمرو"(١).

وقد قدَّم الزمخشري في كتابه المفصل الحديث عن الفاعل؛ لأنَّه الأصل في استحقاق الرفع، إذ عرضه في باب المرفوعات من الأسماء، وهو أوّل مصطلح نحوي ذكره بعد أنّ تطرق لتعريف الكلمة وأنواعها بمّا في ذلك الاسم الذي عرفه وذكر سماته. إذ عرف الفاعل بأنَّه " ما كان المسند إليه فعل أو شبه مقدمًا عليه أبدًا، كقولك ضرب زيد وزيد ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجهه. وحقه الرفع. ورافعه ما أسند إليه... ومن ثم جاز ضرب غلامه زيدٌ، وامتنع ضرب غلامه زيدًا"(٢)، فالقياس أنّ تكون مرتبة الفاعل بعد الفعل مباشرة، ولا يجوز أنّ يتقدم عليه، فرتبة الفعل أولًا، ورتبة الفاعل ثانيًا، أمَّا المفعول فيكون آخره ويتقدم المفعول على الفاعل وجوبًا، ولذلك جاز أنّ يقال "ضرب غلامه زيد"، فالغلام هنا مفعول به وهو مضاف إلى ضمير الفاعل و"زيد" فاعل مؤخر، فقد تقدم الفعل (الُمسند إليه) على الفاعل (المُسند) وهذا جائز(٣).

ثم درس الشرَّاح هذه المسألة بالتفصيل، فقد شرح ابن الحاجب قول الزمخشري: " (المُسند إليه فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا) ببيان رتبة الفاعل وعدم جواز تقديمه على الفعل، لأن ذلك سيخرجه من كونه فاعلًا إلى كونه مبتدأً، يقول ابن الحاجب:" لئلا يرد عليه مثل قولك: زيد قام فإنه مُسند إليه وليس بفاعل. فقال: مقدمًا عليه

---

(١) الأصول في النحو :٨١/١.

(٢)المفصل في صنعة الإعراب: ٤٧.

(٣) يُنظر: المصطلحات النحوية عند الزمخشري: ١٧.

ليخرج ذلك عنه، وهو في الحقيقة غير لازم، لأنَّ زيدًا في قولك: زيد قام ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل، وإنما أُسند مع ما أُسند إليه الفعل، فالفعل وشبهه مسندٌ إلى ما هو مؤخر وهو الضمير، وهما جميعًا مسندان إلى زيد، وإنَّما اتفق أنّ الضمير الذي في قام أو في قائم في قولك: زيدٌ قائم هو في المعنى: زيد فتوهم أنّه وارد وليست هذه دلالة لغوية وإنّما هي دلالة عقلية... أمَّا من قال: الفاعل هو المسند إليه الفعل أو شبهه فقد جعل ذكر الفعل وشبهه من جملة حدّه، وعند ذلك لا يحتاج إلى ذكر وجوب التقديم لما تبين أنَّه لا يكون إلا كذلك، ثم مثل بإسناد الفعل وشبهه، لما قصد إلى ذكرهما أولًا"[1]، فالفعل الذي يأتي بعد الاسم إنما هو مسند لضمير ذلك الاسم وليس للاسم نفسه، وهما مسندان إلى الاسم المتقدم، وإن كان الاسم والضمير واحد عقلا، لكنهما يختلفان في الاسناد، كون الأول مبتدأ والضمير فاعل للفعل، وقد قال بعضهم أن الفاعل هو ما أُسنِد إليه فعل أو شبهه، لأنه لا يحتاج إلى ذكر التقديم كونه واجب عنده.

ثم فسّر الخوارزمي مقصود الزمخشري بشبه الفعل وما يرتفع به الفاعل بقوله: "عني بشبهِ الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وكلُّ اسم أضيف إليه الفعل مقدمٌ عليه فهو فاعل، فإن كان الفعلُ فيه مؤخرًا فهو مبتدأ. وحق الفاعل الرفعُ، لأنَّ الواضع مَدَّ عينه له... الفاعل يرتفع بالفعل، لأنه دارَ مع ارتفاعه وجودًا وعدمًا"[2]، فهو يرى أنَّ الفعل وما شابهه من الأسماء العاملة عمله إنما ترفع الفاعل إن كانت متقدمة عليه، فإن تقدَّم عليها الفاعل صار مبتدأ وما بعده خبر عنه.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥٧. ١٥٨.

(٢) التخمير: ١/٢٣٣.

وبَيَّنَ الفارق بين جواز (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) وامتناع (ضَرَبَ غلامُه زيدًا) بقوله في هذه المسألة أربعة أوجه " الأولى: ضربَ زيدٌ غلامَه، وهذا بالاتفاق جائز، والثانية: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وهذا أيضًا جائز، والثالثة ضَربَ غلامُه زيدًا، وهذا بالاتفاق غير جائز ضرورة، لأنَّ الضمير لا بُدّ له من مصرفٍ مقدَّمٍ إمَّا حقيقة وإمَّا تقديرًا، وليس ها هنا مصرف مقدم، أما حقيقة فظاهر، وأمَّا تقديرًا فلأن زيدًا غير مقدم تقديرًا، وليس ها هنا غير مقدم تقديرًا، لأن من شأنِ المفعولِ أن يتأخر عن الفاعل. الرابعة: ضربَ زيدًا غلامُه. وهذا بالاتفاق غير جائز"[(١)]، فقد أوضح مواضع تقديم المفعول به على الفاعل أي اختلاف الرتب في الجملة، فالمعروف أن ترتيب الجملة (فعل، فاعل، مفعول به)، وقد يتغير موقع الفاعل والمفعول حسب سياق الكلام، ولاعتبارات معينة، وقد حصر أوجه التقديم هذه في أربعة أوجه بين جائز وممتنع، ولا خلاف في الثلاثة الأولى، لكنه قد توهم في الوجه الرابع، والغريب أنه أطلق حكمًا في عدم الجواز اتفاقًا، وهذا ما لم يرد عند النحويين، فقد ذكروا أن هذا من مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل[(٢)]، ومنه قوله تعالى:□ □□□□□□□[(٣)].

وذهب الجندي أنّ الفاعل حقه التأخير عن رافعه ولا يجوز تقديمه مبيّنًا الأسباب التي تمنع تقديم الفاعل على الفعل بقوله: "(ضرب زيدٌ) صدر الضرب عن زيد، والتفسير بإزاء المفسَّر، (زيدٌ) في التفسير مؤخر، فكذا في المفَسِّر. والوجه الثاني: أنّك إذا ابتدأت بالاسم وقلت: (زيدٌ ضَرَبَ) كانت نسبته إلى أقرب العاملين وهو الابتداء، أولى من النسبة إلى أبعدهما وهو الضرب. والوجه الثالث: أنّ الفعل علة

(١) المصدر نفسه: ١/٢٣٤.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٩٥.

(٣) سورة البقرة :١٢٤.

للفاعل، إذ لا يتصور فاعل بدون فعل والعلة مقدمة على المعلول"[١]، وهذا يدلّ على أنَّ الجندي لم يجوز تقديم الفاعل على فعله، وإنّ تقدّم الفاعل على الفعل، ففي هذه الحالة يتخلى عن رتبته (الفاعلية) ويصبح مرفوعًا بالابتداء أي يصبح مبتدأ، لأنّه الابتداء الأقرب له من جهة العمل، وكذلك يرى من وجهة نظر منطقية أن العلة (الفعل) مقدم على المعلول (الفاعل).

ثم فسّر قول الزمخشري بجواز (ضَربَ غلامَه زيدٌ) وامتناع (ضَرَبَ غُلامُه زيدًا) بقوله: " لكون المفعول مؤخرًا عن الفاعل في الرتبة جاز (ضَربَ غلامُه زيدًا) لأنك إذا قلت:(ضرب غلامَهُ زيدٌ)، فهو في الظاهر ممتنع لامتناع إضمار الشيء قبل ذكره، إلا أنه غير ممتنع بالنظر إلى التقدير إذ التقدير: (ضرب زيدٌ غلامَهُ) ليكون المفعول بعد الفاعل في الرتبة، فيكون إضمارًا بعد الذكر، وهو بالإجماع جائز لا يعوقه عائق، وامتنع (ضرب غلامُه زيدًا) لأنك لما رفعت (الغلام) (بضرب)، وأوقعته بعده، كان واقعًا في مرتبته لأن رتبته أن يقع بعد الفعل، والشيء إذا وقع في مركزه ومستقرة لا يتأتى فيه نية التأخير، فيتحقق إضمار الشيء قبل ذكره، وذلك ممتنع، فيمتنع هذا التركيب"[٢]، أي يجوز تقديم المفعول على الفاعل إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل، لأنّ الضمير سيعود على متأخر لفظًا، متقدم رتبةً، وهذا مما لا خلاف فيه.

ب . تقديم واو المعية على المفعول معه:

إنَّ رتبة المفعول معه تكون بعد فعل لازم أو منتهي في التعدية وبعده واو، ثم يرد ذلك الاسم منصوبًا، فقد جعل الزمخشري رتبة المفعول معه بعد الواو بقوله: "وهو

---

(١)الإقليد شرح المفصل:١/٢٨١.

(٢) المصدر نفسه: ١/٢٨٣.

المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلًا كقولك: ما صنعتَ وأباك، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ..."[١].

بيّن ابن الحاجب النصب في المفعول معه وليس الرفع بقوله: " إنَّما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولًا معه، وإذا حصل النصب حدًّا لهُ فقد توقف كل واحد منهما على الآخر؛ لأنهُ لا يتعقلهُ حتى يكون منصوبًا، ولا يكون منصوبًا حتى يتعقلهُ، وإنَّما قال: المنصوب؛ لأنَّ ثَمَّ أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع، ومع ذلك ليس مفعولًا معه"[٢]، يشير ابن الحاجب إلى شرط النصب في الاسم الواقع بعد هذه الواو التي بمعنى (مع)، وقد يأتي الواو بمعنى (مع) في مواضع أخرى لكنه ما بعده ليس مفعولا معه، بل أشياء أخرى كثيرة، قد يكون للعطف والجر وغيرها.

وقد استبعد الخوارزمي كون المفعول معه من المفاعيل، بقوله: " اعلم أنَّ المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به، والمصدر، والظرف، وأما المنصوب بمعنى اللام، والمنصوب بمعنى مع، فليسا بمفعولين في الحقيقة، وذلك لأنَّ المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به، والمصدر والظرف كل واحد منهما يقوم مقام الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به وليس الكلام مفعول به بخلاف المنصوبين بمعنى (اللام) وبمعنى (مع) فإنهما البته لا يقومان مقام الفاعل"[٣]، يشترط الخوارزمي في الاسم الواقع مفعولًا أنّ ينوب عن الفاعل في حال بناء الفعل للمفعول، وهذا ممَّا لا يصح مع المفعول له، والمفعول معه، إذ إنَّهما لا ينوبان عن الفاعل في بناء الفعل للمفعول، وينوب عنه المفعول به والمصدر والظرف، ولهذا لا يعدهما الخوارزمي من المفاعيل.

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٨٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٣٢-٢٢٤.

(٣) التخمير : ١/٤٠٧-٤٠٨.

ويوضح الجندي الفرق الحاصل بين الواو العاطفة و واو المفعول معه، يقول: "إنَّما قال منصوب. فكم من أسماء معها واو بمعنى (مع) وليس ذلك مفعولًا معه، كقولهم: (كل رجل وضيعتُهُ). فقال هو المنصوب، ليتميز المفعول معه بذلك عن مثله، وإذا عرفت هذا فأعلم أنه ليس لهذه الواو عمل لأنها في الأصل عاطفة، وليس للعواطف عمل. ألا ترى أن الأصل في قولك: (جاء زيد وعمرو)،(جاء زيد جاء عمرو) والعامل في عمرو (جاء) ثم أقيمت الواو مقامه للإيجاز، فلما لم يكن لها عمل في الأصل لم يعطوها العمل في نحو قولهم: (ما صنعت وأباك؟) لئلا يعدلوا بها عن منهجهما الأصلي، والدليل على ما ذكرنا أنها غير عارية عن معنى العطف"[١]، وهذا ما ذكره ابن الحاجب قبله، في أنَّ النصب ممّا يميز الاسم الواقع بعد هذه الواو، إذ قد يقع بعدها المرفوع والمجرور، لأنّها تكون في ذلك عاطفة تشرك ما بعدها بحكم ما قبلها، ولا عمل لها في الاسم بعدها على عكس الواو التي يأتي بعدها الاسم منصوبا على المفعولية.

ج- تقديم أداة الاستثناء على المستثنى وتقديم المستثنى على المستثنى منه:

قد تتقدم أداة الاستثناء على المستثنى تارة، ويتقدم المستثنى على المستثنى منه تارة اخرى، يرى الزمخشري حكم (غير) كحكم (إلا) في ترتيب الجملة، يقول: " وحكم غير بالإعراب حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب. وقالوا إنما عمل فيه المتعدي لشبهه بالظرف لإبهامه"[٢]، وذلك للشبه الحاصل في المعنى بين(إلا) و(غير) يقول: "واعلم أنّ إلا وغيرًا يتقارضان ما لكل واحد منهما. فالذي لغير في أصله أنّ يكون وصفًا يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من

(١) الإقليد : ٥٠٢/١.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب :٩٩.

جهة الذات ومن جهة الصفة. تقول مررت برجل غير زيد، قاصدًا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته، وفي قوله عز وجل: □□□□□□□□□□□□□□□□[1]، الرفع صفة لـ(قاعدون) والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء. ثم دخل على إلا في الاستثناء وقد دخل عليه إلا في الوصفية "[2].

وهذا يدلّ على أنّ مرتبة المستثنى تكون بعد المستثنى منه، وحروف الاستثناء يكون موقعها بين المستثنى والمستثنى منه، لأن هذه الحروف ليس لها الصدارة في الكلام لذلك تكون مرتبتها التوسط .

ويرى السخاوي حكم (غير) كحكم (إلّا) في الدلالة على الاستثناء، والمستثنى بهما مجرور دائمًا، وتعرب اعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) يقول: " فإن غير حكمُه حكم إلّا إذا كان استثناء فالتقدير: استثني، وناب إلاّ مناب استثني، وناب غير مناب إلّا" "[3].

ويفسر ابن الحاجب وقوع (غير) موقع (إلا)، وإن كانت(غير) حرف معرب و(إلا) حرف غير معرب؛ لانَّ " غير اسم وجب أن يكون لها إعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد إلا وجعل ما بعدها هي مخفوضة بالإضافة، لأنَّها اسم يقبل الإضافة هو بمقتضى الاسمين... سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه أن ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها، إلا أنّ غيرًا وقوعها موقع (إلا)

(١) سورة النساء:٩٥.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ٩٩.

(٣)المفضل في شرح المفصل: ٢٦٦.

كثير، و وقوع (إلا) موقع غير قليل، وسببه أن غيرًا اسم وتصرفهم في الاسماء أكثر من تصرفهم في الحروف"[١].

ويبيّن الخوارزمي علّة تقديم المستثنى على المستثنى منه بقوله: " تقول: جاءني القومُ إلا زيدًا ولا يجوز جاءني إلا زيدٌ القوم ولا جاءني القوم إلا زيدٌ بالرفع .ولئن كان غير موجب لا يخلو من أن يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه، أو لا يكون فلئن كان فالمستثنى أيضًا منصوبٌ، تقول: ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ، ولئن لم يكن مقدمًا لا يخلو من أن يكون المستثنى منه أولا "[٢]، فلا بدَّ للمستثنى منه أنّ يكون مقدما؛ لأنَّه رتبته أسبق من المستثنى، لأنه المعني بالحكم، والمستثنى خارج عن الحكم، وقد يكون المستثنى جزءًا من المستثنى منه أو ما يتعلق به، وبناءً على هذا يمكن أن يكون المستثنى منه هو الأصل، والمستثنى فرع منه، والأصل مقدم على الفرع.

وإلى هذا ذهب الجندي في تعريفه للاستثناء بقوله: "هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره، ولم يقل دخل فيه هو وغيره"[٣]، فالداخل في الحكم أولى أنّ يكون مقدمًا على الخارج منه، ثم يتابع رأي الخوارزمي في تقديم المستثنى على المستثنى منه بقوله: " جاء القوم إلا زيدًا، وليس زيد من القوم كان منقطعًا. والاستثناء من (ثناه) إذا صرفه، لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى "[٤].

د . تقديم الموصول على صلته:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٩/١-٣٧٠.

(٢) التخمير: ٤٥٥/١.٤٥٦.

(٣) الإقليد شرح المفصل: ٥٦٥/١.

(٤) الإقليد شرح المفصل: ٥٦٥/١.٥٦٦.

الاسم الموصول لفظ غامضٌ مبهمٌ، يحتاج إلى ما يفسّره ويوضحه، وهذا مّا تقوم به الصلة، إذ تأتي الصلة بعده لتزيل هذا الإبهام وتوضحه، لذا يجب على الاسم الموصول أنّ يتقدمها كمّا لا يمكن الاستغناء عنها، فهي" اسمٌ غامضٌ مبهم يحتاج إلى تعيين مدلوله وتوضيح المراد منه إلى شيئين بعده هما جملة صلة الموصول، ثم لابد من ضمير في الجملة يعود على الاسم الموصول، كمّا أنّ الصلة أكسبته التعريف"(١).

يقول الزمخشري:" والموصول ما لابدَّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه. وتسمى هذه الجملة الصلة"(٢).

يرى ابن الحاجب أن الاسم الموصول بمثابة دخول الالف واللام على الكلمات المفردة بقوله: "هو ما لا بدَّ له في تمامه اسمًا من جملةٍ ومن ضميرٍ، فهذا ينبغي أن يكون أولًا، لأنَّهُ حد الموصول، والتفضيل ينبغي أن يكون بعده، وإنما احتاج إلى جملة، لأنه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرةً معرفةً، فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد، فثبت أنه لا بد له من جملة، وإنَّما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربطا بينه وبينه"(٣)، يعني ذلك أنّ مبهم ويحتاج إلى التفصيل والتفصيل لا يسبق المبهم، إذ لا فائدة من ذكره بعد التفصيل، واحتياجه للجملة كاحتياج النكرة إلى الألف واللام لتكون معرفة، لأن النكرة أيضا فيها إبهام وتدل على الشيوع، فمثلما تعرف النكرة بالألف واللام، يعرف الموصول بصلته، ولا بدَّ له من الرابط بينه وبين الجملة وهو الضمير.

---

(١) ملخص قواعد اللغة العربية: ٧٧.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ١٨٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٨١/١.

ثم بَيَّنَ الخوارزمي مقصود الزمخشري من تقديم الموصول على صلته بقوله: "المعنى من الجمل التي تقع صفات أي من الجمل التي يتطرق إليها التصديق والتكذيب، فإنَّ سألتَ فإذا كان الموصول لا بُدَّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفُه حُذفت"(١)، أي أنّها أشبه بالجمل التي تقع صفات والصفة تأتي بعد الموصوف لبيان شيء فيه، وكذلك قد تحذف هذه الجملة لدلالة السياق عليها.

تناول الجندي تعريف الزمخشري للاسم الموصول مفصلًا القول فيه، يقول:" بُني الاسم الموصول لمشابهته الحرف بافتقاره إلى انضمام الصلة إليه، و وجه آخر وهو أنَّ الموصول لمما لم يتم اسما واحدًا إلا بصلته صار آخر الموصول بمنزلة حشو الكلمة، ولا إعراب في حشوها"(٢)، أي لمشابهته الحرف في الافتقار إلى ما بعده لتوضيح معناه والمقصود منه، ولا يتم معنى الموصول إلّا بصلته، ولا بدَّ أن تكون بعده كالحرف الذي يأتي ما يوضحه بعده.

هـ- تقديم الموصوف على صفته:

تلتزم الصفة تأخرها عن متبوعها، ومن ذلك يقول ابن جني: " وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح...فكمّا لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقدم ما أتصل بها على موصوفها"(٣)، ثم عرّف الزمخشري الصفة بقوله: "هي الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد...الغاية من الصفة الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم. ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف"(٤)، ولمّا كانت

---

(١) التخمير: ١٩٥/٢.

(٢) الإقليد شرح المفصل: ٨٥٩/٢.

(٣) الخصائص: ٢٩١/٢.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ١٤٩.

الصفة تتبع الموصوف، فالتبعية اقتضت أنّ تكون الصفة على وفق الموصوف في الإعراب و الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث، بقوله:" الصفة تتبع الموصوف وكمّا كانت الصفة على وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث"(١).

بَيَّنَ ابن الحاجب السبب الذي جعل الزمخشري يقتصر على هذه الحالات الإعرابية الخمس، إذ يقول: " وسر ذلك أن التذكير والتأنيث إنَّما يكون في الاسم المشتق بإعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتأخر عنه لا الموصوف فلأجل ذلك كان تذكيره وتأنيثه بإعتبار المتأخر لا باعتبار الموصوف، وكذلك الإفراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة إنَّما هو باعتبار فاعلها"(٢).

وإلى هذا الرأي مال الخوارزمي إذ يقول: " فتوافق الصفة الموصوف إعرابًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا، وتعريفًا وتنكيرًا وتذكيرًا وتأنيثًا، لأنَّ الاسم قد وصفها هنا بفعله، أما إذا وصف بفعل ما هو من سببه نحو مررت بامرأةٍ ضاربٍ غُلامُها، وبرجال ضاربٍ غُلامُهم، أو برجُلٍ ضاربٍ جاريته فترى كيف توافق الصفة الموصوف فيما كان من فعل ما هو من سببه في الثلاثة منها، دون غيرها. فإن سألت: إذا كانت الصفة وفق الموصوف في تلك السبعة فكيف جاز (رأيتُ رجالًا فاضلةً)؟ ألا ترى أنَّ الصفة ها هنا لم تتبع الموصوف جمعًا وتذكيرًا"(٣)، ، ولهذا تكون رتبة الصفة بعد الموصوف، لأنَّها إنَّما تحمل بعض ما في سابقها، فإذا تقدمت لزم أنّ يكون ما بعدها جزءًا منها.

---

(١) المصدر نفسه: ١٥١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٥/١.

(٣) التخمير: ٩٦/٢.

وللجندي رأي مختلف فهو يرى الصفة نفسها الموصوف، إذ يقول:" الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: جاءني زيد الظريف، لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك: محل الظرف، ولا شبهة في أنّ صفة زيد لا تكون في غيره فتكون الصفة هي الموصوف في المعنى وإذا كانت الصفة هي الموصوف وجب أن تكون هي وفقه في تلك الأشياء الثمانية أو العشرة لو جعلت كل وجه من وجوه الإعراب"(١)، ولا فرّق في ذلك من جهة رتبتها، فهي وإنَّ كانت الموصوف نفسه، إلا أنّها لا تتقدم عليه، كونها تتعلق به، وكذلك لا حاجة منها إنَّ لم يكن الموصوف موجودا، فوجودها مرتبط به، فلو قلت(مررت بالظريف) لم تكن في موضع الصفة، بل هي في موضع الاسم المجرور، ولم تكن تحمل وصفًا لمذكور إلا في وجود سياق يحدد ذلك الظريف، فتكون الصفة متعلقة بما هو خارج التركيب.

و. تقديم أفعال المدح أو الذم على المخصوص:

ذكر النحويون في باب المدح والذم أنَّ المخصوص بالمدح أو الذم لا يتقدم على فعلي المدح والذم، وما جاء على أنّه تقديم قدِّر على غير التقديم، ذكر الثمانيني" أنَّه لا يجوز تقديم المخصص على العام إلا بدليل يدلّ على أنَّه مؤخر في المعنى... فكأنه قال: (نعم المقصود من هذا الجنس عمرو) و(بئس المذموم من هذا النوع خالد"(٢).

يذكر الزمخشري فعلي المدح والذم وتقديمهما على المخصوص بهما بقوله:" هما نعم وبئس، وضعا للمدح العام والذم العام...وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالذم

(١) الإقليد شرح المفصل : ٢/٧٥٠.

(٢) الفوائد والقواعد: ٥٦٨.

أو المدح"[١]، أي يأتي بعدهما فاعل مرفوع وهو المخصوص بالمدح أو الذم، تكون رتبته بعدهما، كالأفعال الأخرى، التي تكون فيها رتبة الفاعل بعد الفعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل وهو رأي جمهور النحويين، وقد أجازه بعضهم مع حفظ الرتبة.

ثم بَيَّنَ ابن الحاجب بأنّ ورود المخصوص بالمدح أو الذم بعد أفعال المدح أو الذم يفسّر الإبهام الحاصل في الجملة، يقول:" ومنها أنَّهُ لابدَّ أنّ يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم لأنّ وضعها على الإبهام أولًا ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص، لأنّه تفسير المبهم أولًا، فلو قطع عنه لكان خروجًا بها عن موضوعها وهو غير مستقيم، وفائدة الإبهام ثم التفسير إنَّ الشيء إذا أُبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التشويق إلى معرفة ما قصد إبهامه"[٢]،أي أنَّ المخصوص هو المفسّر لمّا سبقه، فقولنا (نعمَ الرجلُ) فيه إبهام على عموم المدح لكل رجل، فإذا جئنا بالمخصوص اتضح المقصود وزال الإبهام من الجملة، فنقول: (نعمَ الرجلُ زيدٌ).

وقد وضح الجندي أنَّ سبب هذا التقديم يرجع إلى الذوق السليم والطبع المستقيم يقول:" إنَّما أورد المخصوص بعدما ذكرنا من المعرف بلام الجنس، أو المضاف إلى المعرف بذلك، لأنَّك إذ خصصت بعد ذلك، كان أبلغ، إذ التفصيل بعد الإجمال مما هو مفيد للتوكيد والشاهد له الذوق السليم والطبع المستقيم"[٣].

ز. تقديم أدوات الاستفهام والشرط على ما كان في حيزهما:

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦١.٢٦٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٩٩.

(٣) الاقليد شرح المفصل: ٣/١٦٠٤.

اتفق النحويون على أنَّ أسلوبي الاستفهام والشرط لا يمكن تحققهما إلا بوجود أداة، وهذه الأداة تكون متقدمة رتبةً على جملة الاستفهام والشرط، وقد أكد هذا الزمخشري بقوله:" وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقول ضربتُ أ زيدًا وما اشبه ذلك "(١).

وقد قدّم السخاوي شرحًا مفصلًا لقول الزمخشري بتقديم أداة الاستفهام على مما في حيزه، يقول:" الاستفهام له صدر الكلام؛ لأنّ الاستخبار ضرب من ضروب الكلام فإذا كنت مستخبرًا كان لآلة الاستخبار الصدر لتعلم أنّك تريد هذا الضرب من الكلام دون غيره، وإذا كان له صدر الكلام لم يتقدم عليه شيء مما في حيزه وذلك قولك: أضربت زيدًا؟ لا يجوز تقديم ضربت على همزة الاستفهام بحال؛ لأنَّ ضربت في حيزها، ولهذه العلّة لا يجوز أنّ يعمل ما قبله فيما بعده"(٢)، أيّ ليفهم منك أنّك تريد الاستفهام أو الشرط يلزمك تقديم ما يدلّ على مرادك، وهو الأداة المستعملة لذلك، ولمّا كان المقصود يتضح بها كان واجبا تقديمها على ما سواها، فتكون رتبتها صدر الكلام.

وقد أكد ابن الحاجب على أنَّ أداة الاستفهام لها صدر الجملة ولا يجوز حذفها؛ لكون الحذف يدلّ على تأخر الأداة يقول:" إنّ الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها وللاستفهام صدر الكلام"(٣)، قرن ابن الحاجب بين جواز الحذف والتأخير، فلو جاز حذفها مع بقاء الاستفهام لجاز أيضًا التأخير، وبناءً على ذلك لم يجز حذفها ولا تأخيرها، لأنّ

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٨.

(٢) المفضل في شرح المفصل: ٢٢٥.٢٢٦.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٤٠.

في ذلك لبس بين حصول المقصود منها من عدمه، فنقول مثلا: (ضربتُ زيدًا) بحذف أداة الاستفهام فيها، فلا نعلم أيريد المتكلم الإخبار بالضرب أم الاستفهام عنه، ولهذا لا يجوز حذف أداة الاستفهام ولا تأخيرها، منعًا لحصول اللبس في المعنى، وقد تحذف في سياقات معينة تدلّ على وجودها.

ويؤيد ما ذكرناه سابقًا من عدم جواز حذف أداة الاستفهام قول الخوارزمي:" كل حرف للاستفهام لا يقع إلا في صدر الكلام؛ لأنَّه ينقل الجملة عن الخبر إلى الاستخبار فيكون له صدر الكلام، ألا ترى أنّ (ما) لمّا كانت لنقل الجملة عن الإثبات إلى النفي كانت لها صدر الكلام كذلك هذا"(١).

أمّا الجندي فيقول: " إنَّ حرف الاستفهام يحدث معنى في الجملة فيلزم أنَّ يسبق الجملة حتى يتنبه المخاطب في أول الأمر أنَّك أردت نقل الجملة عن كونها خبرًا إلى كونها استخبارًا. وإذا أتيت بحرف الاستفهام بعد مضي الجملة كنت محاولا لنقل الجملة عن معناها الذي يوجبه تجردها عن حرف الاستفهام من كونه خبرًا بعد انقضائها وتمامها، وذلك فاسد لأنَّه كالنقص لحكم مضى وانقضى"(٢)، أي يضيف إلى الجملة معنى آخر، وهذا ما يلزم تقديمه على الجملة، هذا ما يخص الاستفهام، والشرط له ما للاستفهام من صدارة الكلام لما ذُكر سابقًا.

٢. الرتبة غير المحفوظة:

يسميها بعض النحويين الرتبة المتحولة، وهذا النوع من الرتب يتعلق بالتراكيب اللغويّة التي لا تختل إذا تقدمت وحداتها اللغوية أو تأخرت، أي بالإمكان تغيير مواقع الكلمة

---

(١) التخمير: ١٤٢/٤.

(٢) الإقليد شرح المفصل: ١٨٢١/٤.

فيها تقديمًا وتأخيرًا، وهذا التغيير لا يتأثر فيه الإعراب ويسمى (تقديم على نية التأخير)[١].

لقد اجتهد النحويون في دراسة الرتبة غير المحفوظة في التراث اللغوي في التراكيب اللغوية، إلا أنّ دراستهم لهذا الموضوع كانت ضمن بعض الأبواب النحوية ومن ذلك رتبة المبتدأ أو الخبر، ورتبة الفاعل والمفعولية، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والضمير بعد (نعم) ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل وغير ذلك [٢]،وفي هذا النوع من الرتب تبقى الكلمة محافظة على حكمها النحوي سواءٌ أكانت متقدمة أم متأخرة فتكون "رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها لأنَّها في الاستعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير، ثم للاختبارات الأسلوبية من التقديم والتأخير"[٣].

ولهذا النوع من الرتب ارتباط وثيق بالمعنى البلاغي الأسلوبي أكثر من المعنى النحوي [٤].

وتتمثل الرتب غير المحفوظة فيما يأتي:

أ. تقديم الخبر على المبتدأ:

جوّز الزمخشري تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفردًا أم جملة، في حين أوجب تقديمه إذا كان ظرفًا والمبتدأ نكرة، يقول:" ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا، ومشنوءَ من شينؤك، وكقوله تعالى:

(١) يُنظر: البنية التركيبية للحدث اللساني: ٧٦.

(٢) يُنظر: اللسانيات واللغة العربية: ١٠٥.

(٣) البيان في روائع القرآن : ٦٩/١.

(٤) ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: ٢٤٦.

□□□□□□□□[١]،□□□□□□□□□□□□[٢]،المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا وذلك قولك في الدار رجل"(٣).

قال ابن الحاجب:" إنما حَسُنَ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ؛ لأنَّ المتكلم إذا قال: زيدٌ قائمٌ تعلق بنفس السّامع احتمالات شتى، من أنَّه قائمٌ أو قاعدٌ، إلى ما لا تُحصى كثرةٌ، فإذا قدَّمَ الخبرُ ارتفعَ هذا الأشكالُ. وقول الكوفيينَ: لا يجوزُ تقديم الخبر في غيرِ ما أوجبهُ، استفهام ونحوه مردود بقولهم: تميمي أنا، ومشنوء من شينؤكَ،□□□□□[٤]، ومثّلَ بقوله تعالى: □□□ □□ □[٥]، في تقديم الخبر، وقال: المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وإنَّما ينهض مثالا لمّا ذكره إذ جعل (سواءٌ) خبر أنَّ، و□□□□ □□ فاعلاً لها خرج عن هذا الباب، وهو قول كثير من الناس، ولكن الذي ذكرهُ هو قول الأكثر وهو الصحيحُ... فيكون سواء خبرًا مقدمًا كان أولى من جعله فاعلًا، فيكون(سواء) خبر أن، وأمّا قوله :□□□□□□ ، فهو فعل مقدر بالمصدر...وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا، فهذا نكرة وخبره ظرف"[٦]، فالتقديم هنا وإن كان وقع في اللفظ، لكنَّه بقي المبتدأ في وظيفته والخبر كذلك، وقد سوغ هذا التغيير في الترتيب كون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة.

---

(١) سورة الجاثية:٢١.

(٢) سورة البقرة:٦

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤.

(٤) سورة الجاثية:٢١.

(٥) سورة البقرة:٦.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٩٠.

وكان الخوارزمي يعقد مناظرة متخيلة بينه وبين نفسه يطرح سؤلًا ثم يجيب عليه ويبين علة الجواز و الوجوب في تقديم الخبر على المبتدأ يقول: " أنا مبتدأ، وتممي خبرهُ، فإنَّ سألت: لِمَ لا يجوز أنّ يكون تميمي مبتدأ وأنّا خبره لأجبتُ: لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه، والخبر هو المحكوم به، وها هنا حُكم على أنّا تميميٌ بأنا، والذي به يتبينُ الصريحُ من الرُّغوة أنَّك لو ترجمت لوجدت الرابطة ملتحقةُ بتميمي، ولا بأنا ... وكذلك من يشنؤك مبتدأ ومشنوء خبره وكذلك: □□□□□□□[1] في مقام المبتدأ وسواءٌ عليهم خبره. أم و الهمزة في الآية مجردتان لمعنى التسوية مجراها في غير الاستفهام...فإن سألت: كما التزم تقديمُ الخبر فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، فكذلك التزم تقديمهُ فيما إذا لم يكن الخبر ظرفًا، فما الفائدة في تخصيص الخبر بكونه ظرفًا؟ أجبت: ما الدليل على ذلك، وهذا لأن المبتدأ إذا كان نكرة والخبر غير ظرف لا خلو من أن يكون الخبر اسمًا أو فعلًا، وأيّا ما كان فإنه لا يلزم حينئذٍ تقديم الخبر، أما إذا كان اسمًا كما إذا قلت: رجلٌ ظريفٌ، و أردت أن تجعل: (رجلٌ) مبتدأ و(ظريفٌ) خبره فإنَّه لا يلزم تقديم الخبر ها هنا، لأن المعنى بالتزام تقديم الخبر التزم تقديمه بالمبتدأ والخبر بحالهما ولو قدمت الخبر ها هنا فقلت: ظريفٌ رجلٌ لم يبق المبتدأ والخبر بحالهما، لأن ظريفًا إذ ذاك مبتدأ ورجل مرفوع بأنه عطف بيان"[2]، فالخوارزمي يبيّن علل وجوب تقديم الخبر إذا كان ظرفًا والمبتدأ نكرة، بأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به، ولا يمكن أن يكون المحكوم عليه غير معرفة، إذ لا فائدة من الحكم إن كان في النكرة فيكون بذلك في ما شاع وبذلك يصبح الحكم عامًا، لا خاصًّا في قولنا: تميمي أنّا، فلو كان (تميمي) هو المبتدأ لشاع هذا لكل شخص، وهو محكوم عليه، ولا تقييد فيه، سواء قلت أنّا أو غيره، وكذلك علل سبب

(١) سورة البقرة:٦.

(٢) التخمير: ١/ ٢٦٣- ٢٦٥.

كون الخبر ظرفًا، ولا يصح كونه غير الظرف، فإن كان غيره فلا بدَّ أن يكون فعلًا أو اسمًا، وفي كليهما لا يبقى حال الجملة على ما هي عليه إن رجعت إلى ترتيبها الأصل، فإن كان فعلًا وقدمت الخبر تغيرت الجملة إلى الفعلية، وإن كان اسمًا، يتغير هذا الاسم من كونه خبرًا إلى كونه مبتدأً لتغير موقعه.

ويذهب الجندي برأي مقارب من رأي الخوارزمي في هذه المسألة، بقوله: "(أنا) مبتدأ، لأنه محكوم عليه، وتميمي: خبر، لأنّه محكوم به لأنّه حكم على(أنا) بأنّه منسوب إلى بني تميم، والتقديم لإفادة التخصيص، إذ هي لازمة للتقديم، ولذلك تسمع أئمة علم المعاني يقولون في قوله تعالى:□ □□□□[1] قدّم الظرف وهو (فيها) على المنفي تعريضًا بخمور الدنيا، وأن المعنى: هي على الخصوص، لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا... فقولك (تميمي أنا) لتخصيصك عند المخاطب بأنك من بني تميم لا من غيرهم... وقيل: إنَّما جاز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنَّ المتكلم إذ قال (زيدٌ) من (زيدٌ ذاهبٌ)، تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنّه ذاهب، أو عائد، أو قاعد إلى ما يطول ذكره، فإذا قدّم الخبر ارتفع هذا الإشكال الناشئ من الاحتمال، وعلى هذا المنوال قوله علت كلمته: □□□□□□□□□□[2]، ف (أنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء، و(سواء): خبر مقدم، والفعل أبدًا خبر لا مخبر عنه و إنما صحّ الإخبار هنا، لأنّه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى"[3]، أي إنَّ المعنى هو المتحكم في التقديم والتأخير، فإذا أراد المتكلم أنّ يذكر الحكم أولًا لإيضاح المعنى للمخاطب،

(١) سورة الصافات:٤٧.

(٢) سورة البقرة:٦

(٣) الإقليد شرح المفصل: ١/٣١٩-٣٢٢.

قدم الخبر لأنه المحكوم به، على المبتدأ الذي هو محكوم عليه، وبذلك يكون الكلام على التخصيص، فالتقديم هنا يفيد تخصيص المبتدأ بحكم الخبر.

ومن يشرع ببيان أنَّه واجب التقديم لأنَّه لو تأخر لحمل على النعت لا الخبر يقول الجندي: " قوله: (وقد التزم تقديمه) قيل: ليكون تنبيهًا إلى أنّه خبر لا نعت، لأنَّ الظرف إذا تأخر عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر لاستدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف لتقوى بذلك الفائدة، ولصلاحية الظرف أنّ يكون من صفاته ولذا لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفًا"[(١)]، فالتأخير يجعل المتقدم بحاجة إلى الوصف لا الإخبار، لأنَّه نكرة، ولا بد من تخصيص النكرة إذا وقعت في الابتداء، ليصح وقوعها في الابتداء، لأنَّه لا يجوز الابتداء بالنكرة، والنكرة المخصصة أقرب إلى المعرفة.

ب . تقديم الحال على فعله:

يجوز تقديم الحال على فعله إذا كان العامل في الجملة فعلًا أو شبيهًا بالفعل يقول جار الله الزمخشري: " والعامل فيها إمّا فعل وشبهه من الصفات؛ أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنك قائماً، ومالك واقفاً، وفي التنزيل: □□□□□[(٢)]،و□□□□□□□[(٣)]؛ وليت ولعل وكأن ينصبها أيضاً لما فيها من معنى الفعل، فالأوّل يعمل فيها متقدماً و متأخراً ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً. وقد منعوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور"[(٤)].

---

(١) الإقليد شرح المفصل:١/٣٢٢.

(٢) سورة الصافات:٤٧.

(٣) سورة هود:٧٢.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٩٠.

بيَّن ابن الحاجب أن العامل في الحال يكون فعلاً أو شبيهًا بالفعل ويعني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وأما أن يكون بمعنى الفعل، وقد جوز تقديم الحال إذا كان العامل فعلًا أو شبيها بالفعل وعدم جواز التقديم إذا كان بمعنى الفعل يقول: " ثم حكم بأنّ الفعل وشبهه يجوز تقديمُ الحال عليه، وأمَّا المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه، وإنَّما تقدم على الفعل وشبهه؛ لأنّ الأصلُ في الفاعلية والمفعولية، وهذا مشبه به ومحمول عليه، فلم يقو الفرع قوة الأصل"(١).

ويجري الخوارزمي مقارنة بين نصب الظرف متقدما ونصب الحال المتقدمة، ويسأل ثم يجيب على هذا التساؤل بقوله: " فإنَّ سألت: فما بالهم أجازوا يومَ الجمعة المالُ لكَ، فنصبوا الظرف متقدمًا، بما في آخر الجملة الابتدائية من معنى الفعل، ولم يجيزوا مجموعًا لكَ المالُ، وما الفرق بين الحال والظرف في هذا الباب مع أنَّ الحال لها شبهٌ بالظرف؟ أجبتُ: الحال كما تتعلق بالعامل، تتعلق بذي الحال ففي هذه الصورة يلزم تقديم الحال على كلا الشيئين بخلاف الظرف، فإنَّه يتعلقُ بالعاملِ وهو اللام دون المال، فلا يلزمُ من تقدمه ها هنا، تقديمه على كلا الشيئين فأعرفه فرقًا واضحًا ظاهرًا"(٢)، يوضح في هذا النص منع تقدم الحال على عامله غير الفعل وشبهه، مع ذلك العامل يعمل في الظرف، والحال تشبه الظرف، ثم يبين سبب المنع من أنّ الحال إذا تقدمت تتقدم على أمرين هما العامل وصاحب الحال، والظرف يتقدم فقط على عامله، وتقديم الحال على صاحب الحال أشبه ما يكون بتقديم الصفة على الموصوف، وهو ممَّا لا يجوز.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٨/١-٣٣٠.

(٢) التخمير: ٤٢٧/١.

ويرى الجندي أن العامل في الحال قد يكون الفعل أو ما شابهه أو ما تضمن معناه، بقوله:" سُئلت بمكة . حرسها الله . عن ناصب الحال في قوله تعالى: □□□□□□[1]، فقلت: ما في حرف التنبيه، أو في اسم الإشارة من معنى الفعل. فقيل لي: أما استقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها يجب أن يكون واحدًا، وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرته قبل (ذيها) و في ذيها معنى الابتداء. فقلت تحقيق الكلام فيه أن التقدير: (هذا بعلي). أنبهُ عليه شيخا أو أشير (إليه شيخًا). فالضمير هو ذو الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد... والمشار إليه في: (هذا بعلي شيخا) مفعول في المعنى، فظهر أنّ الفاعل المعنوي، والمفعول المعنوي في صحة تقييد فعل كل منهما بحالٍ كالفاعل لفظًا ومعنى. والمفعول لفظًا ومعنى: في صحة تقييد فعل كل منهما بحال "[2]، فتقدير اسم الإشارة عند الجندي على معنى الفعل، أي بمعنى (أشير) أو (انبه) لما في اسم الإشارة من هذين المعنيين، فالأوّل هو معنى (ذا) التي تدل على المشار إليه، والثاني هو معنى (الهاء) التي يقال إنَّها للتنبيه، وهذان المعنيان همّا المسوغان لنصب الحال في الآية المباركة.

ج- تقديم المميز على عامله: اختلف علماء العربية في هذا النوع من التقديم، فسيبويه لا يجوز هذا التقدم وأكثر البصريين تبنّوا هذا الرأي، وقد أجاز المبرد هذا التقديم واتبعه جماعة من الكوفيين إلى هذا الجواز وحجتهم على ذلك ببيت انشدوه وهو[3]:

أَتَهجُرُ سَلمى بالفِراقِ حَبيبُها؟ وَمَا كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ؟!

---

(١) سورة الصافات:٤٧.

(٢) الإقليد شرح المفصل :٥٥٢/١.

(٣) البيت مختلف في قائله: والراجح للمخبل السعدي .ونسبه آخرون إلى أعشى همدان. يُنظر: عشرة شعراء مقلون شعر المخبل السعدي:٢٩٠.

وقد نقل لنا الزمخشري هذه الأقوال إذ يقول: " وقد أَبى سيبويه تقديم المميز على عامله، وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسًا طاب زيدٌ، ولم يجز لي سمنًا منوانِ، وزعم أنّه رأي المازني وأنشد:

وَمَا كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ"(١).

يرى ابن الحاجب شارح كلام الزمخشري بأنه لا خلاف عند جميع أهل العربية في عدم جواز تقديم المميز على عامله في المفردات، فلا تقول: عندي درهمًا عشرون وما شابه ذلك، إنما في قولك: طاب زيدٌ نفسًا أجازه المازني وتلميذه المبرد ولم يجوز هذا التقديم سيبويه؛ وحجتهُ في ذلك لأنّه في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على فعله فكذلك المميز لا يتقدم على عامله (٢).

بينما يرى الخوارزمي الحجة من عدم التقديم عند سيبويه هي الاستقراء والسماع لكلام العرب ولا دخل للقياس في هذه المسألة " احتجا بأنَّ الفعل أقبلُ للتصرف من الاسم. حجة سيبويه: كلام العرب استقراء لا قياس، ولأنّ المميز في هذه الأفعال فاعل من حيث المعنى، فكما أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير كذلك هذا، أما البيت فالروايةُ (نفسي) على الإضافة"(٣).

في حين كان للجندي رأيٌ في هذا النوع من التقديم قد يقترب من رأي ابن الحاجب، يقول: "المميز إنْ كان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإنْ كان عن جملة فكذلك. وعند سيبويه: لا يجوز نفسًا طاب زيد، لأنّ المميز في الحقيقة فاعل، وأجازه المبرد وحجته شيئان: أحدهما: أنّ العامل فعل محض، فيجوز تقديمه وكأنه

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ١٢٠.

(٢) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٥/١.

(٣) التخمير: ٤٥١/١.

قاس على الحال إذ تقديمها جائز نحو (راكبا جاء زيد)، لأنّ العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة. والثاني البيت الذي أنشده...وجه الاستدلال به: أنّ في كان ضمير القصة وفي (تطيبُ) ضمير سلمى، فكأنّه قال: وما كان تطيب سلمى نفسًا، ثم قدم (نفسًا)"[١]، في تقديم المميز خلاف بين النحويين منهم من أجازه ومنهم من منع ذلك، وقد بيّن الجندي هذا الخلاف، وقد جعل المبرد التقديم جائزًا بشروط، وعامله معاملة الحال في جواز تقديمه على عامله إن كان العامل فعلا أو شبهه، واستند إلى الشاهد الشعري في ذلك، ولا يمكن قبول ذلك لأنّ الحال خلاف التمييز، والشاهد الشعري محكوم بالضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر ليستقيم عنده الوزن، وقلة ذلك لا تستدعي الحكم بالجواز.

ثالثًا: قرينة الربط

لقرينة الربط أهمية كبرى في الدراسة النحوية، فهي محط اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، والربط في اللغة : ربطَ الشيء ربطًا، أي شدَّه، وارتبط في الجمل ونحوه نسب وعلق، والرابطة: العلاقة والوصلة بين الشيئين، فهو مربوط وربيط، والرباط: ما رُبط[٢]، أمَّا في الاصطلاح: فهو اصطناع علاقة نحوية سياقية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة والغاية من ذلك إما أمن اللبس فيه أو الارتباط بين الطرفين المربوطين أو أمن لبس فهم الانفصال[٣].

أمَّا ظهور مصطلح الربط فقد صرح به ابن السراج (ت٣١٦هـ) فهو أول من استعمل مصطلح الروابط وفصَّل فيها وعرّفه بأنه مجموعة من الحروف التي تربط بين

(١) الإقليد شرح المفصل: ٢/٥٦٠.٥٦١.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٧/٣٠٢ مادة(ربط).

(٣) يُنظر: أمن اللبس في النحو دراسة في القرائن: ٧٨ .

المفردات بعضها ببعض وبين الجمل بعضها ببعض من ناحية أخرى. وقسمها على ثمانية مواضع فقال: " واعلم أن الحروف لا يخلو من ثمانية مواضع: إمَّا أن يدخل على الاسم وحده، مثل الرجل، أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسمًا باسم: جاءني زيد وعمر، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم أو على كلامٍ تامٍ، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدًا"(١).

ثم ورد هذا المصطلح عند ابن جني وقد أطلق على الربط بالحرف و الاتباع، يقول: " إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلًا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر... فالجملة في النحو قولك إن تحسن إليّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أو الكلام بآخره"(٢).

ثم أشار الزمخشري إلى مصطلح الربط من خلال حديثه عن جواب (لو) و(لولا) فقال:" ولام جواب لو و لولا، و دخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى"(٣).

١. الربط بالإشارة: تعد من وسائل الربط(٤)، وتعتمد على الأدوات الآتية (ذا)، (ذلك)، (اولئك)، ويُعَدُّ اسم الإشارة من أهم طرق الربط، فلولاه لأختل المعنى وتفككت الجملة(٥).

يقول الزمخشري: " وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام. وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد. وعن المبرد أن ذانك مشددة تثنية

---

(١) الأصول في النحو : ٤٢/١، وينظر: نظام الربط في النص العربي: ١٦.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢٦٤/١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٢٧.

(٤) يُنظر: الخلاصة النحوية : ٩٢.

(٥) يُنظر: البيان في روائع القرآن: ١٢٠.١٢١.

ذلك، ومثل ذلك في المؤنث تلك وتاك، وهذه قليلة...وتدخل ها التي للتنبيه على أوائلها فيقال هذا وها ذاك وهذان وهاتا وهاتي وهذي وهاتيك وهؤلاء. ومن ذلك قولهم إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة هنا وإلى البعيد هَنَّا وقد حكي فيه الكسر وثم. وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بهنا وهَنَّا فيقال هنالك كما يقال ذلك"(١).

يرى السخاوي أنَّ دخول الضمير (ها) على اسم الإشارة ليزيل الشك والإبهام يقول: " إنَّما كثر دخول (ها) على هذين .لأنّ اسم الإشارة مبهم، والضمير مفتقر إلى ما يعود إليه فافتقر إلى التنبيه. كمّا افتقر إلى الإشارة، والعود، فإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فمن العرب من يقدم اسم الإشارة ويدخل عليه (ها) ويستغني بها فيه عن إدخالها على الضمير، فيقول: هذا أنا، وهذا هو الأصل، وكذلك هذا أنت، وهذا هو وهؤلاء نحن... فتقدم الضمير على اسم الإشارة"(٢)، أي دخول (ها) على اسم الإشارة فيه فائدة تتحقق، كونه يزيل الشك والإبهام، فلو قلنا (ذا) لالتبس بغيره في مواضع محددة، ولكن وجود (ها) تمنع هذا اللبس، وأما الضمير فلا فائدة في دخول (ها) عليه كونه يبقى على إبهامه كونه مفتقر على ما يعود عليه، ويقدم اسم الإشارة على الضمير اذا اجتمعا.

ويبيّن ابن الحاجب ألفاظ الإشارة ومدلولاتها والروابط الخاصة بكل لفظ يقول: "ذِي وتَا وتِي وتِهِ وذِهْ وتهِ وذِهِ بقيت ثلاثة وضعوا لكل واحد لفظًا نصًا، وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان للاثنين المؤنثين، وهي مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى المتكلم والخطاب وتقدم الذكر... وكاف الخطاب لغير من تشير إليه وتغيرها على حسب من تخاطب، وألفاظها خمسةٌ

(١) المفصل في صنعة الإعراب:١٨١.

(٢) المفضل في شرح المفصل : ٢٥٤.

... تقول من ذا ذاكَ ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن فهذه خمسة مع ذا إذا كان المشار إليه مفردًا مذكرًا"[1]، ذكر ابن الحاجب في هذا النَّصِّ تقسيمات أسماء الإشارة، وتفرع كل قسم منها إلى الإفراد والتثنية والجمع، وصرته التي يكون عليها، ويشير إلى أنها مبنية كلها.

وذكر الخوارزمي سبب تسمية اسم الإشارة بالمبهم ذاكرًا هذه الأسماء وعلاقة كل اسم بما يتصل به يقول: "يُسمى مبهمًا على معنى أنه لا يدل على جنس من الأجناس المختلفة...الوصل تهي، وذهي، والسكون تهْ وذهْ، والهاء في ذهْ بدل من الياء في ذي عند البصريين؛ لأن الهاء أبين من الياء، ويشهد له أن التاء للتأنيث في تقومين وتقعدين، ولم توجد الهاء للتأنيث في شيء من كلامه... مع أن التاء من علامات التأنيث وهي قريبة المخرج من الذال ... بقاء النون في ذينك من أقوى الأدلة على أن الكاف فيه ليس بضمير إذ لو كان ضميرًا لسقط كما في غلاماك. بعضهم شدد نون الاثنين من المبهمات خاصة توكيدًا للدلالة على أنها عوض من الحرف المحذوف وهو لام الكلمة في (ذا)"[2]، يعني سبب إبهامه كونه لا يدل على جنس محدد، بل فيه إطلاق وعموم، ثم يفصل القول في وجود الهاء، ويشير إلى أنها عوض عن لام الكلمة في (ذا) المحذوفة.

ولم يكن للجندي صاحب الإقليد رأي خاص في هذا الموضوع بل جاء رأيه متابعًا فيه لمن سبقوه من الشراح إلا أنّه يرى تقارب المخارج بين (التاء) و (الذال) تعود الى باب صرفي صوتي أكثر ممّا هو نحوي يقول: "جعل (تاء) مؤنث(ذا)، لأنَّ (التاء) من علامات التأنيث، وهي قريبة المخرج من الذال، مع أنّ(ذا) قد سلب عنه

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١/٤٧٩.٤٨٠.

(٢) التخمير: ٢/١٨١.١٨٣.

التمكن سلبًا كليًا، وفيما سُلب بعض التمكن وهو أحمر وسكران قد أخذ لمؤنثه صيغة أخرى، ففي المسلوب سلبًا كليًا استئناف الصيغة أولى و أجدر"[١].

٢. **الربط بالاسم الموصول:** لابدَّ في الجملة من ضمير يعود على الاسم الموصول أو ما يغني عن الضمير طبقًا للبيان الخاص بالصلة، وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي[٢]، فعلاقة الصلة بالموصول علاقة ترابطية مهمة[٣].

ذكر الزمخشري أنَّ الأسماء الموصولة لا تكون إلا بصلات وعوائد تُضَمُّ إليها فجملة الصّلة تتبع الاسم الموصول، يقول:" إذا أخبرت عن زيد في قام زيد وزيد منطلق: الذي قام زيد، والذي هو منطلق زيد، والقائم زيد. ولا تقول الهو منطلق زيد والإخبار عن كل اسم في جملة سائغ إلا إذا امتنع مانع وطريقة الإخبار أن تصدّر الجملة بالموصول. وبيانه أنك تقول في الإخبار عن زيد في زيد منطلق: الذي هو منطلق زيد. وعن منطلق الذي هو زيد! هو منطلق وعن خالد في قام غلام خالد: الذي قام غلامه خالد أو القائم غلامه خالد"[٤]، يعني لابدَّ للاسم الموصول من ضمير يعود عليه في جملة صلته وهو الموضح علاقة جملة الصلة بالموصول.

وأكد ابن الحاجب قول الزمخشري بأنّ احتياج الموصول إلى صلة وهذه الصلة هي التي تفسر المبهم في الجملة فيجب أنَّ تكون صدر جملة فلهذا صدرت الجملة بـ(الذي) يقول:" فعلم أن كل موضع لا يصلح أن يُصدر الموصول فيه لا يصحُ الإخبار عنه. ثم قال: وتزحلق الاسم إلى عجزها فعلم أنَّ كل ما لا يصحُ تأخيرهُ لا

---

(١) الإقليد شرح المفصل: ٢/٨٥١.

(٢) يُنظر: النحو الوافي: ١/٣٤١.٣٤٢.

(٣) يُنظر: البيان في روائع القرآن: ١٢١-١٢٢.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ١٨٥.

يصح فيه الإخبار ثم قال: واضعًا مكانهُ ضميرًا عائدًا إلى الموصول فعلم أنّ ما لا يصح إضماره ولا يصح وضع ضمير مكانه لا يصح الإخبار عنه، فامتنع الإخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيره، وامتناع تقديم الذي عليه وامتنع الإخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ "[١]، أي إنَّ سبب صدارة الموصول عدم صحة تأخره، وكذلك لا يصح وضع ضمير مكانه، فلما لم يصح إضماره منع تأخره، ولم يصح الإخبار عنه.

ويوضح الخوارزمي معنى الإخبار بقوله:" المَعنِّى بالإخبار أن تَرفَع بخبرِ مبتدأ مَوصولٍ جَهالةَ شيءٍ في الصّلَةِ مَجهولٌ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ: الذي قامَ زَيدٌ، ففي قامَ ضمير راجِعٌ إلى الذي، وهو شيءٌ مجهولٌ، لأنَّه لا يُدرى من هو، أهو زَيدٌ أم عمروٌ، فإذا قُلتَ: زَيدٌ فقد رَفَعَت جَهالتَه، بخبرِ مُبتدأ موصولٍ، وكذلك إذا قلت: الذي هو منطلقٌ زيدٌ فهو شيءٌ في الصِّلَةِ مجهولٌ إذ لا يُدري أهو هذا أم ذاك فإذا قلت: زيد فقد رفعت الجَهالةَ بخبرِ مُبتدأ مَوصول"[٢]، أي إنَّ الاسم بعد الصلة هو الذي يرفع الإبهام عن الصلة والموصول، فإذا قلنا: (الذي قام)، فإن الجملة وإن كانت تامة وفي (قام) ضمير يعود على الموصول، لكن الجملة لا زالت في دائرة الإبهام، لعدم الإخبار عن الذي قام، وبيان من هو، فإذا قلنا: (زيد) اتضح المعنى وزال الإبهام عن المخاطب.

ويرى الجندي هناك وجه شبه بين الاسم الموصول وبين الحرف؛ وذلك لافتقارهما إلى انضمام الصلة إليهما، ويؤكد بأنّ الاسم الموصول (الذي) أوسع مجالًا من (اللام) يقول:" اعلم أنَّ (الذي) أوسع مجالًا من اللام التي بمعناه، حيث دخل في

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١/٤٨٤.٤٨٥.

(٢) التخمير: ٢/١٩٩.٢٠٠.

الجملة الاسمية والفعلية، ألا ترى أنك تقول في الإخبار عن (زيد): (قام زيد) و (زيد منطلق) (الذي قام زيد)،و (الذي هو منطلق) فقد وقع في صلته الفعل مرة وهو (قام) والاسم أخرى وهو (هو). ولا تدخل اللام إلا في الفعلية نحو: (القائم زيدٌ) في الإخبار عن زيد في (قام زيد)، وليس لك أن تقول (ألهو منطلق زيد) في الإخبار عن زيد في قولك: (زيد منطلق)، والفرق أن اللام فرع على (الذي) ومن المعلوم أنّ رتبة الفرع منحطة عن رتبة الأصل، فتنحط اللام بامتناع دخولها على إحدى الجملتين"[١]، يعني ذلك أنّ (اللام) وإن كانت موصولة إلا أنها فرع في الموصول، ولهذا اختصت بالاسم من دون الفعل، والأصل (الذي) يصح وقوعه على الاسم والفعل معًا، وكلا الموصولينِ يفتقر على الصلة في رفع الإبهام عنه.

٣. الروابط التي تربط القسم بجوابه: يعد القسم من أساليب التوكيد في اللغة العربية ويحتل مساحة في النحو العربي، ويتكون من قسمين: هما جملة القسم وجواب القسم، وله روابط تربطه بالمقسم به[٢].

ويؤكد الزمخشري على أنَّ الغرض من القسم هو بيان شرف المُقْسَم به وعلوّ قدرِهِ يقول:" فالجملة المؤكد بها هي القسم، والمؤكدة هي القسم عليها، والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المُقْسَم به"[٣].

وأحرف القسم هي: الواو، والتاء، والباء، واللام، يقول الزمخشري:" واو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة. وقد روي عن الأخفش تربِّ الكعبة فالباء لأصالتها تدخل

---

(١) الإقليد شرح المفصل : ٢/ ٨٧١ .٨٧٢.

(٢) يُنظر: المقتضب:٢/٣٠٣٤، نظام الربط في النص العربي: ١٤٩.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب : ٤٨٣.

على المضمر والمظهر، فتقول بالله وبك لأفعلن كذا. والواو لا تدخل إلا على واحد لنقصانها عن الواو. وقولهم والله قيل أصله من الله لقولهم من ربي أنك لأشر فحذفت النون لكثرة الاستعمال، وقيل أصله أيم ومن ثم قالوا من ربي بالضم. ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلًا من الواو لقرب المخرج"[١]، الأصل في الواو أنَّها عوض عن القسم (أقسم) والباء بعد الفعل، وتستعمل التاء بدلاً عن الواو مع لفظ الجلالة خاصة، والباء لأصالتها في القسم تدخل على المظهر والمضمر، أمَّا الواو لكونها ليست بالأصل فلا تدخل إلا على المظهر.

وهذا ما ذهب إليه السخاوي في شرحه، إذ يفرق بين الباء و الواو في القسم وأيَّهما لها الأصالة في القسم وكل منهما تُعدُّ قَرِينة تربط الجملة بما بعدها يقول: " الأصل في القسم الباء؛ لأنَّها لتعدية الفعل في القسم وعن القسم، وإذا قلت أقسمت بالله فهي باء الإلصاق أي ألصقت قسمي، ثم أنهم أبدلوا منها الواو لاتفاقهما في المخرج، ثم استعملت الواو أكثر من الباء، وقد يستعمل الفرع أكثر من الأصل... وتنحط الواو عن الباء في ثلاثة أمور أحدها أن الفعل الذي هو أقسم أو أحلف لا يظهر مع الواو وإنَّما يظهر مع الباء، لأنها الأصل، و الثاني أن الواو لا تدخل على مضمر كما تدخل الباء في قولك بك لأقومن، لأنّ المضمر يرد الأشياء إلى أصوله، وهذا دليل على أنَّ الباء الأصل... والثالث قولهم بالله إلا فعلت ولا يجوز والله إلا فعلت"[٢]، بَيَّنَ أنَّ الباء هي الأصل والواو الفرع عنها واستعملت الواو كثيرًا، وبَيَّن سبب استعماله بكثيرة ويعزوه إلى ثلاثة أسباب أولهما: الخفة لحذف فعل القسم معها، والثاني: أنَّها تدخل على مضمر، والثالث: استعمال الباء في عبارة (بالله إلا فعلت) ولا تستعمل الواو في هذا التعبير.

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨٣.

(٢) المفضل في شرح المفصل : ٩٧. ٩٨.

وقد بَيَّن ابن الحاجب وظيفة كل حرف من هذه الأحرف بقوله:" الواو راموا بها الاختصاص الظاهر بها، والتاء اختصاص اسم الله تعالى، واللام اختصاصها بالتعجب، فلا يستعمل اللام إلا فيما هو حقيقي بالتعجب...لما كانت الباء هي الأصل دخلت على كل مقسم به، مضمرًا كان أو مظهرًا ولم يلزم ذلك فيما كان فرعاً عنها لوضعهم إيّاها مختصاً كما ذكر في الواو والتاء، ولذلك لما كانت الأصل دخل الفعل مصرحا به عليها إذ لم توضع عوضًا عنه، وإنما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والتاء فأنَّهما جُعلا عوضاَ من اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز اظهار الفعل معهما"[١]، يعني ذلك اختصاص كل حرف من أحرف القسم بمعنى خاص ولفظ معين يستعمل به وذكر اختصاصها بالباء بالدخول على المظهر والمضمر والظاهر أن سبب دخوله هذا هو وجود فعل القسم معه.

٤. **الربط بحرف العطف:** تدخل حروف العطف على الأفعال كما تدخل على الأسماء و وظيفة هذه الاحرف هي عطف وربط ما بعدها على ما قبلها[٢]، وقد بين الجرجاني أنَّ من الجمل ما " تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف بربطها"[٣].

عدّ الزمخشري أحرف العطف على عشرة أحرف، ولكنَّ هناك أربعة منها وهي(الواو، الفاء، ثم، حتى) تجمع المعطوف والمعطوف عليه تحت حكم واحد يقول:" وله عشرة أحرف: فالواو والفاء وثم وحتى أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم، تقول جاءني زيد وعمرو، و زيد يقوم ويقعد، وبكر قاعد

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٣٢٦.٣٢٨.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية: ١/١٤٩.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٢٧.

وأخوه قائم، و أقام بشر وسافر خالد. فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول. وكذلك ضربت زيدًا فعمرًا، و ذهب عبد الله ثم أخوه، ورأيت القوم حتى زيدًا"(١).

يستثني السخاوي(إما) من حروف العطف فعددها عند تسعة وليست عشرة يقول:" أنَّ حروف العطف تسعة، فأربعة منها تجمع بين الشيئين أو الأشياء في أمر ما وهي الواو، وحتى، والفاء، ثم فهذه الأربعة متآخية في الجمع والواو، و حتى أختان. والفاء، وثم أختان أخوة أخص من الأخوة الجامعة الأربعة ... فإذا قلت: يقعد ويقوم، أو قلت قد أقام بشر وسافر خالد جمعت مضموني الجملة الذي هو قيام هذا وقعود هذا وسفر الآخر في الحصول، وكذلك الفاء، تقول: ضربت زيدًا فعمرًا جمعت بينهما في الضرب، وفي ثم إذا قلت: ذهب عبد الله ثم أخوه، جمعت بينهما في الذهاب، وإذا قلت رأيت القوم حتى زيدًا جمعت بينهما في الرؤية"(٢).

ويقسم ابن الحاجب أحرف العطف على ثلاثة أقسام ثم يجعل الأحرف الأربعة (الواو، والفاء، وثم، وحتى) تحت ما يشترك به التابع والمتبوع في الحكم ذاته من غير تعيين، يقول:" ألا ترى أنّك إذا قلت: إنّ يكرمني زيد يُكرم أخي فقد أسندت الفعلين إلى زيد وليس ثم عطف ولما جاء التشريك في الفاعل ثبت أنّ العطف في زيد يقوم ويقعد...وإنّما هو على أحد أمرين إما أن يراد التشريك بين الثاني والأول في عامل الأول وإن كان معنويًا فيكون بمثابة قولك: لن يقوم زيد ويخرج في العامل

(١) المفصل في صنعة الإعراب : ٤٠٣.

(٢) المفضل في شرح المفصل : ٢٠٨.

اللفظي، لأنّ حكم التشريك في العامل المنوي كحكمه في العامل اللفظي، وإمّا أنّ يكون الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد إلى تشريك المفردات"[١].

ويرى الجندي بأنَّ قرينة الربط بحرف العطف الغاية منها أنّ ترد " أحد المفردين إلى الآخر فيما حكمت عليه، أو إحدى الجملتين إلى الأخرى في الحصول... وبين مضموني الجملتين، أي: لو لم تكن الواو لكان مضمونا الجملتين في الحصول حاصلين بغير جمع واشتراك"[٢]، يعني ذلك أنَّ العطف يفيد ربط السابق باللاحق مفردًا كان أم جملة، واشراكه معه في الحكم.

٥. الربط بفاء الجزاء: تربط فاء الجزاء بين جواب الشرط وفعله على وفق ضوابط وضعها النحويون منها للجوء الى الربط بالفاء؛ وذلك لزيادة الربط واكتسابه قوّة ومتانة زيادة على وجود أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة، وقد أطلقوا عليها الفاء الرابطة أو الفاء الواقعة في جواب الشرط [٣].

يرى الزمخشري لابدَّ من دخول فاء الجزاء على فعل الجزاء سواء أكان "أمرًا أم نهيًا، أو ماضيًا صريحًا، أو مبتدأ وخبر كقولك: إنَّ أتاك زيد فأكرمه، وإنَّ ضربك فلا تضربه"[٤]. فالناظر إلى فاء الجزاء في المثال (إنَّ أتاك زيد فأكرمه) يرى أنّها أكسبت الجملة قوة ومتانة وقد ربطت فعل الشرط بجوابه إذن الفاء الرابطة هنا تعد من القرائن اللفظية.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٠٤/٢.

(٢) الإقليد شرح المفصل: ١٧٥٥/٤.

(٣) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣١٦/٤، أوضح المسالك: ٩٢/٢.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ٤٤٠.

يذهب السخاوي إلى الأمر والنهي والماضي والمبتدأ والخبر كل هذه الأشياء إذا وقعت جزاء افتقرت إلى الفاء؛ وذلك" ليقع الارتباط بها، لأنّ هذه الأشياء يجوز أن تقع ابتداء فجيء بالفاء؛ ليدلّوا على أنَّ هذه الأشياء خرجت عن معهودها في الكلام وكونها تقع ابتداء في جملة الجواب غير معقودة بما قبلها، فلما وقعت هذه الأشياء موقع ما يتعلق بالأول ويرتبط به هو الجزاء جاءوا بالفاء، لأن الفاء تفيد وقوع الثاني بعد الأول وترتيبه عليه"(١).

يمنع ابن الحاجب دخول الفاء على الماضي سواء كان ماضيًا باللفظ أو بالمعنى كقولك: إنَّ أكرمتني أكرمتك، أو إن أسلمت لم تدخل النار في هذين الجملتين أحدهما: ماضٍ لفظًا والآخر ماضٍ بالمعنى، وسبب عدم دخول الفاء عليهما؛ لأنّه قصد بهما الاستقبال بقرينة (إن) التي تقلب الماضي مستقبلا سواء كان بلفظ المضي أو بمعنى المضي قبل دخولها، ويُجوز دخولها على المضارع سواء كان مثبتًا أو منفيًا بـ(لا) يقول: إن أكرمتني فأكرمك، وإن أكرمتني فلا أكرمك، أما في الامر والنهي فقد جيء بالفاء ايذانا بأنها مؤولة بما يصح أنّ تكون جزاءَ (٢).

قد يقترب رأي الخوارزمي في مسألة الجزاء من قول ابن الحاجب، فالخوارزمي يرى أن المجازاة إذا كانت حقيقة فلا تدخل الفاء على الجزاء وهذا يشمل الفعل الماضي لا يكون جزاءً حقيقيًا، وإذا كانت غير حقيقية فلابد من دخول الفاء في الجزاء شرطًا وهذا يكون في الأمر والنهي لأنهما ليسا من المجازاة في شيء، ثم يسأل سؤال ويجيب عليه يقول:" فإن سألت فلم وقع الجزاءُ ها هنا ماضيًا؟ أجبت: لأن (إن) وإن اقتضى استقباله فقد تقضي مضيه وهو آخرهما وجودًا فكانت الغلبة له، وإنّ جئتني

(١) المفضل في شرح المفصل : ٢١٥.

(٢) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٢٤٨.٢٥٠.

فأنتَ مكرم ليس بجزاء حقيقي، والنكتة فيه ما قاله الشيخ الإمامُ عبد القاهر الجرجاني وهو أن يقال: كل ما لو أردت أن تجعله شرطًا لم يصحّ فإذا أردت أنّ تجعله جزاء وجب أنَّ يكون بالفاء"(١).

يقول الجندي:" يجيء الجزاء بالفاء حيث لم يقدر فيه على الجزم، فالأمر والنهي ساكنان في كل حال، وإسكان الساكن محال. والماضي الصحيح وهو الذي ليس في تأويل المضارع غير قابل للجزم، لا لفظًا ولا تقديرًا فلا يقدَّر على الجزم في هذه الثلاثة، ومثلها الجملة الأسمية، لأنّ الأسماء لا تجزم، وإنَّما يؤتى بالفاء حيث لا يقدر على الجزم فيه لتكون هذه الفاء دليلا على تعلق هذه الجملة الواقعة جزاء بالشرط، لأنّ الفاء تأتي لاتباع الشيء ولا تكون في ابتداء الكلام، و لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه"(٢).

رابعًا: قرينة التضام

تُعد قرينة التضام إحدى القرائن الشكلية الكبرى المسؤولة عن المعنى النحوي أو تحديد مواقع بعض الكلمات تصور تألف الكلمات في اللغة(٣)، والتضام لغة مصدر من الفعل (ضم) و "الضم ضمُّك الشيء إلى الشيء وضاممت فلانًا أي قمت معه في أمر واحد"(٤)، أو هو ما يتلاءم بين شيئين كما صرّح بهذا ابن فارس بقوله التضام في اللغة مأخوذ من الأصل الثنائي(ضم)، فالضاد والميم أصل واحد، والضم يدلّ على " ملاءمة بين شيئين؛ يقال: ضممت الشيء إلى الشيء فأنا أضمه ضما،

---

(١) التخمير: ٤/١٤٦.١٤٧.

(٢) الإقليد شرح المفصل : ٤/١٨٢٨.

(٣) يُنظر: أقسام الكلام العربي: ١٥٣، والقرينة في اللغة العربية: ١١١.

(٤) العين: ٧/١٦. ١٧ مادة: (ضمم).

وهذه إضمامة من خيل؛ أي جماعة وفرس سباق الأضاميم؛ أي الجماعات وإضمامة من كتب مثل إضبارة، ومن الباب: أسد ضمضم وضماضم: يضم إلى الشيء"[١]، لذلك نجد من معاني الضم، الاشتمال أي "تضامّ القوم إذا انضم بعضهم إلى بعض، واضممت عليه الضلوع أي اشتملت"[٢]. وابن منظور يرى التضام من وجهة نظر أخرى وهي اجتماع الشيء إلى الشيء فضامّ الشيء الشيء انضم معه ومنه الضمام:" ضمك الشيء إلى الشيء، وضمه إليه يضمه ضما فانضم وتضام ... وضام الشيء إلى الشيء: انضم معه، وتضام القوم: إذا انظم بعضهم إلى بعض"[٣]، أمَّا الزمخشري فقد عبّر عن دلالة (ضمم) بالمعانقة والانطواء بقوله:" ضممت الشيء إلى الشيء، وضممت الأشياء، وضممته إلى صدري ضمه: عانقته، وانضم إليه، وانضم إلى كذا انطوى وهو عليه"[٤].

والتضام في الاصطلاح: لا يبتعد التعريف الاصطلاحي عن المعنى المعجمي للفظة التضام، إذ يدور في فلكها، وقد حدَّ الدكتور تمام حسان التضام وفهمه في وجهين:

أ- الوجه الأول: إنَّ التضام هو الطرق الممكنة في وصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلًا ووصلًا وهلّم جرا، ويمكن أنّ نطلق على هذا الفرع من التضامّ اصطلاح "التوارد" وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

---

(١) المعنى وظلال المعنى : ٣٢٠.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية:٥/١٩٧٢مادة: (ضمم).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٤.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ٢٣٣.

ب . الوجه الثاني: إنَّ المقصود بالتضامِ أنّ يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر فيسمَّى التضام هنا "التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمَّى هذا "التنافي"، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر، فإنَّ هذا الآخر قد يدلّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدلّ عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف، وهذا هو المعنى الذي نقصد إليه بهذه الدراسة(١).

وقد يعني التضام " إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعمّ من معنى أيَّها، كضمّ حرف النداء أو حرف الجر إلى الاسم، أو ضم الصّلة إلى الموصول، أو ضم فعليّ الشرط إلى الشرط"(٢)، وبهذا المعنى يكون التضام من العناصر البارزة في تكوّن نظام تأليف العبارة في اللغة العربية، من خلال ربط ألفاظ العبارة بعضها مع بعض بنسق يجعلها تؤدي المعني المراد إيصاله إلى المتلقي، ومن هنا " تبرز أهمية التضام باعتباره ظاهرة شكلية كبرى تصوِّر أسلوب تآلف الكلمات في اللغة ثم استعمال صورة التآلف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلامي"(٣).

وقد عدّ التضام من الظواهر الشكلية لأنَّه يتعلق في رصف الألفاظ مع بعضها في التركيب، ويشترك إلى جانب العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة في كونها جميعًا من الظواهر الشكلية التي تتعلق بالجانب الملفوظ من التركيب، لذا فهو يعين على تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام، فالكلمة التي تأتي بعد حرف النداء مثلا لا تكون إلا اسما، فالعلاقة بين حرف النداء والمنادى علاقة تضام(٤).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٥.

(٢) يُنظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٩٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٩٦. ١٩٧.

(٤) يُنظر: أقسام الكلامي العربي: ١٩٦.

والتضام قرينة لفظية ويراد بها "الأمر الدال على شيء من غير استعمال فيه، وقيل هي أمر يشير إلى المطلوب فيما نعرف الحقيقة من المجاز ونعرف المقصود بالألفاظ المشتركة، ونعرف الذكر والحذف وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك ممّا يحتمل من دلالة"(١)، والقرينة "هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه"(٢)، لذا فهي عنصر مهم في فهم التراكيب على مستوى الجمل، وكذلك في ترابط الألفاظ فيما بينها، فلولا القرينة لمّا اتضحت لنا بعض التراكيب التي تخرج مجازًا فالقرينة تحدد المطلوب من هذه التراكيب وتبين دلالة ألفاظها في خروجها عن الحقيقة.

ويقسم التضام على نوعين:

الاول: التضام المعجمي

الثاني: التضام النحوي

والتضام النحوي هو ما يستلزم دراستنا هذه ويقصد به علاقة تنشأ بين عنصرين تحليليين داخل منظمة نحويّة إمّا عن طريق الاستلزام فيسمى التضام في هذه الحالة "التلازم"، وإلا فيتنافى فلا يلتقي فيسمى به عندئذ هذا التضام "التنافي" فإذا استلزم أحد العنصرين النحويين الآخر فإنَّ هذا الأخير يستدل عليه بإحدى الطريقتين(٣).

١. قد يدلّ عليه مبنى عدمي على سبيل التقدير الاستتار أو الحذف.

٢. قد يدلّ عليه مبنى وجودي على سبيل الذكر.

---

(١) الجملة العربية والمعنى:٦٠.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٨٦.

(٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٦. ٢١٧.

وطريقة الذكر يكون فيها هذان العنصران المتلازمان مذكورين في المنظومة الكلامية إمَّا ذكر افتقار، وإمَّا ذكر اختصاص، فطريقة العدم (الحذف) يسدل فيها بقرائن سبق الذكر أو الاستلزام على العنصر غير المذكور في النصّ إمَّا لاستتار واجب أو لحذف، وبهذه الطريقة يمكن عدّ التضام الأساس الوحيد الذي يقبل معه القول بالحذف والزيادة في النحو العربي ولولاه لما قبل ذلك[١].

إذ تتجلى هذه القرينة بشكل واضح عند النحويين الأوائل من خلال حديثهم عن تقسيمات الكلام العربي؛ فقد لا حظوا مجموعة من العلاقات الشكلية ترتبط اساسًا بقرينة التضام، وقد استخدموها معيارًا للتفريق بين أقسام الكلم[٢]، فالمسند والمسند إليه عند سيبويه " هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا"[٣]، وأكثر ما ظهر هذا التضام النحوي بوضوح إذا كان بين التابع والمتبوع، والمفسِّر والمفسَّر، والتمييز والمميَّز، والضمير ومرجعه، وتحمّل الضمير وعدمه، والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما، والفصل والوصل، والافتقار والاختصاص والاقتران، والعامل والمعمول[٤].

ومن أهم مظاهر التضام:

١. تضام الفاعل مع فعله: لابدَّ للفعل من ضميمة ليتم المعنى وهذه الضميمة هي الفاعل ولهذا عدّ الفاعل جزءًا من الفعل كما عبر عنه المبرد إذ يرى أنّه من المحالِ

---

(١) يُنظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: ٤٩، التضام في القرآن الكريم في سورتي هود وطه، (رسالة): ٢٠.٢١.

(٢) الكتاب: ٢٣/١، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٥٠/٢.

(٣) يُنظر: قرينة التضام بين التراث اللغوي العربي ولسانيات النص(بحث): ١٥٧.

(٤) يُنظر: التضام في القرآن الكريم في سورتي هود وطه، (رسالة): ٢٠.٢١.

وجود فعل من دون فاعل[١]، وتبع المبرد الزمخشري الذي يرى الفاعل جزء لا يتجزأ من الفعل يقول:" والأصل فيه أنّ يلي الفعل لأنّه كالجزء منه"[٢].

ويبيّن ابن الحاجب الركن المتمم في الجملة يقول:" لأنّه أحد جزأي الجملة المفتقرة إلى ذكرهما، وقد وجب تقديم الفعل فينبغي أن يليه الجزءُ الآخرُ المفتقر إليه لا غيره من الفضلات إذ المفتقر إليه أولى بالذكر من المستغني عنه"[٣]، يعني افتقار الفعل للفاعل ولا فائدة من دونه، ويجب تقديم الفعل عليه، ثم يليه الفاعل لأنه يفتقر إليه، وهو ممّا لابدَّ منه.

ويقول الخوارزمي:" الأصل أنّ يلي الفاعل ضرورة، لأنَّ عن المقدرةِ لا يفصلُ بينها وبين ما يدخل عليه، فالفاعل قد نُزّلَ منزلةَ الجزءِ من الفعل، ولذلك وقع بين لام الفعل وحركته في قولك: يَضربان"[٤]، أي إنَّها كالكلمة الواحدة، ويوضع تقدّم الفاعل على العلامة الإعرابية للفعل في (يضربان) إذ تقدم الف الأثنين على النون وهو العلامة الإعرابية للفعل.

وذهب الجندي إلى ما ذكره الخوارزمي في وقوعه بين لام الكلمة وعلامتها الإعرابية بقوله:" الدليل على كونه كالجزء منه وقوعه بين لام الكلمة، (وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية) في يضربان، ويضربون وتضربين، وجعلهم فصله فيهنَّ كلا فصل، مع أنَّهم مطبقون عن آخرهم أنَّ إعراب الكلمة في آخرها لا في شيء خارج عن حدها ... فلمَّا ثبت أنّ الفاعل كالجزء من الفعل، تبين أنَّ الأصل أن يلي الفاعل

---

(١) يُنظر: المقتضب: ٤/٧٧.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ١/١٥٩.

(٤) التخمير: ١/٢٣٣.

الفعل، لأنَّ جُزء الشيء يلي ذلك الشيء، أو تقول: الفاعل أحد جزأي الجملة المفتقر إليه، لا غيره من الفضلات إذ المفتقر إليه أجدر بالذكر من الفضلة التي عنها غنية"[١]،ويفتقر الفعل إلى الفاعل، وهو ما ذكره ابن الحاجب قبله، و أهمية ذكره مع الفعل ليوضحه وهو أولى بالذكر من الفضلة التي يمكن الاستغناء عنها.

٢. تضام المبتدأ مع الخبر: المبتدأ والخبر عنصران متضامنان في الجملة، وجود أحدهما هو قرينة دالة على وجود الآخر، فالمبتدأ يحتاج الى ضميمة ليتم معناه وضميمته الخبر، يقول الزمخشري:" هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيدٌ منطلقٌ. والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي (كان وإنَّ وحسبت وأخواتها)، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع. وإنَّما اشترط في التجريد أنّ يكون من أجل الإسناد...وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنّه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا من حيث إنّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه. ونظير ذلك أنّ معنى التشبيه في كأن لما أقتضى مشبهًا ومشبهًا به كانت عامله في الجزأين وشبههما بالفاعل أنّ المبتدأ مثله في أنّه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة"[٢].

بَيَّن ابن الحاجب علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر، وهي علاقة وجود، يقول :" وجب أن يكون المبتدأ معه جزءًا في العمل، وهذا ليس بشيء في التحقيق فإنَّهُ وإن كان عدميًا ففيه اعتبار الوجود، وهو الإسناد فلم يكن عدمًا صرفًا بل معه وجود فصارت الزيادة التي اعتبروها لأجل الوجود لا معنى لها، ولو قُدر عدمًا فليس هو ههنا موجبًا ولا سببًا في التحقيق، وإنَّما هو كالعلامة للشيء، وقد تكون العلامة عدمًا ثم

---

(١) الإقليد شرح المفصل: ١/٢٨١.٢٨٢.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ٤٣.

تخصيصُ الخبر بزيادة مع استواء الإسناد إليهما تحكم محض فلو صحَّ أخذ المبتدأ عاملًا في الخبر، لصح أنّ يكون الخبر عاملًا في المبتدأ"[١]، يعني لارتباط الخبر بالمبتدأ وجب أن يكون المبتدأ جزءًا من العمل في الخبر، ويرى هذا ليس بصحيح، فلو صحَّ لوجب عمل الخبر في المبتدأ لأنَّهما كالجزء الواحد يعمل أحدهما في الآخر.

واستدرك الخوارزمي على كلام الزمخشري من وجهين وهما:" أحدهما: قوله: وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، ومعنى أنّ الاسمين متى جرى بينهما إسناد مع أنَّهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية... والوجه الثاني من الاستدراك: أنه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد، فأيّ حاجة بنا إلى كون كل منهما شبيهًا بالفاعل...أمَّا شبه المبتدأ بمرفوع فلأنَّه يشبه الفاعل من حيث أنّه مسند إليه، كما أنّ الفاعل كذلك، وأما شبه الخبر للمرفوع فلأنَّه يشبه الفعل المضارع نحو يضربُ زيدٌ من حيث أنّه خبر عن غيره"[٢]. فهو يرى كما أنّ للفعل ضميمة هو الفاعل فيكون للمبتدأ ضميمة وهو الخبر، و أن الأسناد هو الرافع لهما بعد تجردهما من العوامل الأخرى لشبه الرفع فيهما كون المبتدأ يشبه الفاعل في الإسناد فهما في موقع المسند إليه، والخبر بالفعل المضارع كونهما مرفوعين وهما في موقع المسند.

يؤكد الجندي على تشبيه الزمخشري لعمل المبتدأ والخبر بـ (كأنّ) المشبهة، يقول:" واستشهد لذلك بمسألة (كأنّ)، ووجه الاستشهاد بها أنّ العمل في الجزأين في مسألة (كأنّ) لاقتضاء التشبيه مشبهًا ومشبهًا به، فكذا هنا يلزم أن يعمل هذا المعنى في المبتدأ والخبر لاقتضاء الإسناد مسندًا ومسندًا إليه، لأنَّ الإسناد هو الإمالة، ولا بُد

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٨٢.١٨٣.

(٢) التخمير: ١/٢٥٥.٢٥٦.

للإمالة من ممال وممال إليه، ثم شرع في تشبيههما بالفاعل. ووجه التشبيه ما ذكره في المتن، وقد شُبها بالفاعل أيضًا بافتقار كُل واحد منهما إلى جزء ينضم إليه كافتقار الفاعل إلى جزء ينضم إليه"[١]، أي لزوم وجود مسند ومسند إليه وهما ركنا عملية الإسناد مثلما يتطلب ذلك التشبيه بـ (كأن) التي تقتضي وجود مشبه ومشبه به، فلا يمكن اقتصار الكلام على المشبه من دون المشبه به وكذلك العكس، فلما لم يصح ذلك كذلك لا يصح الاقتصار على ذكر المسند إليه من دون المسند والعكس كذلك.

٣. **تضام المضاف مع المضاف إليه:** يعد المضاف والمضاف إليه بنية واحدة متلازمة لا يتم معنى الجملة إلا بانضمام بعضها إلى بعض، و" القياس في هذا الباب أنّ يضاف إلى الاسم الأول نهما ؛ لأنّ الثاني بمنزلة تمام الأول"[٢].

قسم الزمخشري الإضافة على نوعين هما: اللفظيّة، والمعنويّة، وما يهم دراستنا هذه الإضافة المعنوية لأنَّها ليست على نية الانفصال وتفيد تعريفًا أو تخصيصًا، فإذا كان المضاف نكرة والمضاف إليه معرفة أفادت تعريفًا، إما إذا كان المضاف نكرة والمضاف إليه نكرة أفادت تخصيصًا يقول الزمخشري: " ما أفاد تعريفًا كقولك دار عمرو، أو تخصيصًا كقولك غلام رجل. ولا تخلو في الامر العام من أنّ تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده، أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج"[٣].وكذلك قسم الإضافة المعنويّة على ضربين: لازمة، وغير لازمة، وما يعنينا في التضام الإضافة اللازمة وتقسم على ضربين:"

---

(١) الإقليد شرح المفصل: ٣١٠.٣٠٩/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٥٥/١٣، وينظر: القرينة و أثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ) (اطروحة) : ١٦١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ١١٣.

ظروف وغير الظروف. فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف و وراء وتلقاء وتُجاه"[١].

وقد بيّن ابن الحاجب فائدة الإضافة المعنوية بأنَّ لها خصوصية تضام الاسم الأوّل مع الثاني عن طريق التعريف والتخصيص، يقول:" الإضافة المعنويّة فائدتها نسبة خصوصية بين الأوّل والثاني راجعة إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه، وهذا المعنى يفيده الألف واللام، فالجمع بينهما لا حاجة إليه ولا يجوز تعريفه وإضافة إلى نكرة من طريق أولى "[٢].

وذهب الخوارزمي إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب في فائدة الإضافة المعنوية بقوله: " إذا قلت: دارُ عمرو فالدارٌ . ها هنا . قد تعرفت ومعناها الدارُ التي هي لعمروٍ، وإذا قلت: دارُ رَجُلٍ فالدارُ ها هنا نكرةٌ ومعناها دارٌ مملوكة لرجلٍ، ولذلك يوصف بالنكرة نحو: دار رجلٍ عامرةٌ، والإضافة . ها هنا. تفيد تخصيصًا وليست بضائعةٍ، وذلك لأنَّها تُفيدُ أنَّها دارُ رَجُلٍ لا دار امرأةٍ... والإضافة إذا كانت بمعنى اللام فإنها لا تفيد الملك، إنَّما تفيد التخصيص، بدليل أنّك إذا قلت: هذا أبوه فليس معناه أنّ أباه ملك له بل المعنى أنّ له اختصاصًا به"[٣].

ويفسّر الجندي سبب انضمام الاسم الأول إلى الثاني إذا كانت الإضافة المعنويّة تفيد التعريف والتخصيص فلا يمكن فهم الاسم الأول إلا بانضمامه إلى الاسم الثاني والامتزاج معه يقول:" فبقولك: دار عمرو تعينت لواحد بعينه وهو عمرو...وقد حصل الامتزاج بين دار وعمرو، بأنّ نزل عمرو منزلة التنوين من دار، بحيث لا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢)الإيضاح في شرح المفصل : ٤٠٣/١.

(٣) التخمير: ٦/٢.

يتصور الانفصال والانفكاك، فيجب أنّ يمتزج معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف لا محالة ويفيد تخصيصًا إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل، لأنّك لمّا قلت (غلام)، شاع بين أمته، فبالإضافة إلى رجل زال عنه بعض الشياع حيث لم يبق صالحًا لأنّ يكون غلام امرأة، فحصل التخصيص، وإنَّ لم يحصل التعريف"[١]، أي صار تعيين المضاف بالمضاف إليه ومنه اكتساب ما في المضاف إليه من تعريف، فقولك(دار عمرو) عينت الدار لهذا الشخص من دون من سواه فحصل التعريف بالدار وكذلك التخصيص فإن قلت (دار رجل) لم تعينه بشخص محدد بل بجنس معين أي خصصته لهذا الجنس من دون سواه.

٤. **تضام إضافة كلا وكلتا إلى المثنى:** تُعد(كلا، وكلتا) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا[٢]، يقول الزمخشري:" وحق ما يضاف إليه كلا أنّ يكون معرفة ومثنى أو ما هو في معنى المثنى... وحكمه إذا أضيف إلى ظاهر أن يجري مجرى عصا ورحا، تقول جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، و مررت بكلا الرجلين. وإذا أضيف إلى المضمر أن يجري مجرى المثنى على ما ذكر"[٣].

ويؤكد ابن الحاجب على أنّ هذين الاسمين يختلف حكمها عند اضافتهما إلى ظاهر من اضافتهما إلى المضمر يقول:" فأمَّا إذا اضيف إلى ظاهر فقياسه ما هو مستعمل فيه، لأنّه اسم مفرد فوجب أنّ يكون إعرابه بالحركة وآخره ألف فوجب أنّ يكون إعرابه تقديرًا، أمَّا إذا اضيف إلى المضمر فقياسه أنّ يكون كذلك على ما هو مستعمل في اللغة الضعيفة... فقياسه إذا أضيف إلى المضمر أنّ يكون حكمه إذا

(١) الإقليد شرح المفصل : ٦٣٨/٢.٦٣٩.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٩/٣.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ١١٩.١٢٠.

أضيف إلى الظاهر واستعمالهُ استعمال المثنى، على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس... فناسب ذلك أنّ يُجرى مجرى المثنى فلذلك أُعرب على اللغة بإعراب المثنى، فقيل جاءني كلاهما ورأيت كليهما و مررت بكليهما، وكذلك تقول: كلانا فعل ورأيت كلينا ومررت بكلينا، لأنه ضمير تثنية فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنى وإن كان لفظهُ "(١).

وقد بيّن الخوارزمي أنّ (كلا، وكلتا) بمنزلة المفرد إذ يأتي مجيئهما على صورة واحدة في الحالات الثلاث الرفع والنصب والجر، أمَّا إذا أضيفا إلى المضمر يكونان بمنزلة التثنية في الألف إلى ياء في حالتي النصب والجر لتناسب المضاف مع المضاف إليه وهذا ما تفرضهُ قرينة التضام، يقول:" أمَّا حق ما يضاف إليه (كلا) أنّ يكون معرفة، فلأن المضاف إليه بمنزلة المُؤكد، والمؤَكد لا يكون إلا معرفة...أما كونه مثنى فظاهرٌ؛ وذلك أنّ التأكيد تبع للمؤكد في التثنية والإفراد، وإنَّ لم يكن مثنى فلا بدَّ أن يكون في معنى المثنى كقوله: (سيلقاهُ كِلَانا) فإن لم يضمر فيه وهو ما و إن لم يكن مثنى إلا أنَّه في معنى المثنى...إذا اضيف إلى المظهر استوى فيه الأحوال الثلاث وإذا أضيف إلى المضمر جرى مجرى المثنى تقول: جاءني كلا الرجلين، و رأيت كلا الرجلين، مررت بكلا الرجلين، و جاءني كلاهُما، و رأيتُ كليهما، و مررت بكليهما. وجه الفرق أنه إذا أُضيف إلى المظهر فإنه البتة لا يجرى على المُؤكد فجاز أن يُثنى بخلاف ما إذا أُضيف إلى المضمر فإنه يجري على المؤكّدِ و المُؤكَّدُ مُثنىً، فيكونُ التأكيدُ"(٢).

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١/١٠.١١.

(٢) التخمير: ٢/٢٤.٢٦.

ومن ثم يوضح الجندي الفرق بين إجراء(كلا) إذا اضيفت إلى ظاهر مجرى المفرد وإذا أضيفت إلى مضمر مجرى المثنى، يقول:" وقيل في الفرق بين اجراء(كلا) مضافًا إلى الظاهر مجرى عصا، وإجرائه مضافًا إلى المضمر مجرى المثنى، (أنه) إذا أضيف إلى المضمر يكون تابعًا للمثنى؛ لأن المضمر شيئًا مذكور قبله وهو مثنى، ينبغي أن يكون مثنى وإذا أضيف إلى ظاهر فإنه لا يكون تابعًا فيبقى على حالة واحدة كالعصا. وقيل: لما كان معنى (كلا) مثنى، تأكد أمر التثنية فيه يكون المضاف إليه ضميرًا متصلًا، لأن المجرور من المضمرات لا يجيء إلا متصلًا نزل (كلا) مع ما أتصل به من المضمر المجرور منزلة كلمة واحدة فاشتد أمر التثنية فيه لفظًا ومعنى، فناسب أن يأخذ حكم المثنى. أما عند الإضافة إلى المظهر فأمر التثنية فيه ضعيف، ولفظ(كلا) مفرد حقيقة وحكم المفرد وهو الإفراد ثابت"[١].

٥. **تضام حروف العطف إلى المعطوف:** حروف العطف مع المعطوف بمنزلة كلمة واحدة يقول ابن جني" فهذه الأحرف تجمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول"[٢]، ومن حروف العطف (لا، بل، لكن) يكون فيهم المعطوف مخالفًا للمعطوف عليه يقول الزمخشري:" فلا تنفي ما وجب للأول كقولك: جاءني زيد لا عمرو وما جاءني بكر بل خالد. ولكن إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة كقولك: ما رأيت زيدًا لكن عمرًا. وأما في عطف الجملتين فنظيره بل في مجيئها بعد النفي والإيجاب"[٣].

---

(١)الإقليد شرح المفصل: ٢/٦٣٨.٦٣٩.

(٢) اللمع في العربية: ١٤٩.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب : ٤٠٥.

يرى السخاوي لكل حرف من حروف العطف (لا، بل، لكن) معنى يختلف عن الآخر، يقول:" (لا) حرف عطف ينفي عن الثاني ما ثبت للأول، و لكن توجب ما أنتفى عن الأول، فإذا قلت: قام زيد لا عمرو نفيت القيام الذي أوجبته لزيد عن عمرو، وإذا قلت: ما قام زيد لكن عمرو أثبت القيام الذي أوجبته لزيد عن عمرو وإذا قلت: ما قام زيد لكن عمرو أثبت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو فهنا ضدان في المعنى، وإن كانا أختين من قبل في أنهما يشتركان في الإعراب لا في المعنى، أما (بل) فمعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وتستعمل في النفي والإثبات جميعًا فهي أعم من لكن وأقوى منها في باب العطف"[1]، يعني ذلك أن (لا، لكن) فيهما تضاد في الحكم فالأولى تثبيت حكم الفعل الأول وتنفيه عن الثاني والثانية تعمل العكس بأن تنفي حكم الفعل عن الأول وتثبيته للثاني. أمَّا (بل) فمعناها الأضراب عن الأول والأثبات للثاني وتعمل في النفي والإثبات بحكم واحد على خلاف التي تكون في حالة النفي فقط، ولهذا فإن (بل) أعمّ وأشمل.

و يستبعد الخوارزمي الحرف(بل) من ضمن حروف العطف بقوله:" لا تكون (بل) من حروف العطف، لأن العاطف هو الذي لولاه لما حظي المعطوف بإعراب المعطوف عليه وها هنا يحظى بدونه. ونظير هذه المسألة (أي) في قولك مررت بالليث أي: الأسد، فإن لم يكن أي من حروف العطف لقولهم: مررت بالليث الأسد فإن لم يكن (أي) من حروف العطف فـ (بل) لا تكون منها"[2]، أبعد الخوارزمي(بل) من حروف العطف لأن المعطوف فيها، قد يحظى بإعراب من دون المعطوف عليه وهذا شبيه ما تكون فيه (أي).

---

(١) المفضل في شرح المفصل: ٢٣٠.

(٢) التخمير: ٢/٨٤.

و يقول الجندي:" اعلم أن لكن أخص من بل في الاستدراك لأنك تستدرك ب (بل) بعد الإيجاب والنفي، ولا تستدرك بـ(لكن) إلا بعد النفي ولا نقول رأيت زيدًا لكن عمرًا وإنما تقول ما رأيت زيدًا لكن عمرًا هذا عطف المفرد على المفرد، أما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإيجاب"(١)، يعني ذلك ما ذهب إليه السخاوي قبله من أن (بل) هي أعم وأشمل كونها تستعمل مع النفي والإيجاب بخلاف لكن التي تستدرك مع النفي فقط في المفرد، أمّا في عطف الجمل فكلاهما تأتي مع النفي والإيجاب.

ويتضح ممّا سبق أهمية هذه القرائن اللفظية في بيان المعنى العام للجملة وأثرها في تكوين هذه الجملة بصورة سليمة وبنائها اللفظي الصحيح، فانتظام الألفاظ في الجملة لا يكون بصورة عشوائية، بل بخصائص كثيرة تنتج هذه الجملة على المستوى اللفظي فيها، فالجملة إلى الأداة والترتيب الصيح والتضام بين أجزائها لتكون سليمة نحويًا خالية من اللحن والنقص.

(١) الإقليد شرح المفصل: ١٧٦٨/٤.

المبحث الثاني

القَرائنُ المعنويّةُ

أولاً: قرينة الإسناد:

تُعد من أهم القرائن النحوية المعنوية المجردة من العوامل اللفظية التي تعيين على فهم المعنى عن طريق التمييز بين طرفي الإسناد المسند والمسند إليه في الجملة؛ كالعلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائبه، وبين كل ما يعمل عمل الفعل نحو المشتقات(١).

والإسناد في اللغة: هو مصدر الفعل الرباعي (أسند) و (أسند) يعني إضافة الشيء إلى الشيء وكل شيء أسند إليه فهو مسند، لأنّ الأشياء يُسند إليه، والكلام سند ومسند(٢)، وأمَّا في اصطلاح النحاة هو" ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. وصدقه مطابقته للواقع وكذبه عدمها، وقيل: صدقةُ مطابقته للاعتقاد وكذبهُ عدمُها"(٣).

أو هو" ضم شيء إلى شيء، وهو في اصطلاح النحاة ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامة، أيّ على وجه يحسن السكوت عليه"(٤)، فحضور

---

(١) يُنظر: النظرية اللغوية: ٢٠٦.

(٢) يُنظر: العين: ٢٢٩.٢٨٨/٧مادة (سند)، المحكم والمحيط الأعظم: ٤٥٥.٤٥٣/٨ مادة (سند).

(٣) التعريفات:٢٧، يُنظر: أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء في كتابه معاني القرآن(رسالة):٩٦.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية:١٠٧.

المسند والمسند إليه شرط أساسي في تحقيق الفائدة، ممّا يكون الكلام واضحًا وبينًا ودقيقًا، وحصول الفائدة التي تبغي الوصول إلى المعنى المراد(١).

تحدث الخليل بن أحمد الفراهيدي عن الإسناد وجعل المسند والمسند إليه أحد طرفي الكلام إذ يقول:" الكلام سَنَد ومُسْنَد، كقولك: عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سَنَدٌ و رجلٌ صالحٌ مُسْنَد إليه"(٢)، ثم جاء بعده تلميذه سيبويه فأفرد بابًا خاصًا للإسناد أطلق عليه (باب المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه) يقول: "هما ما لا يغني واحد منهما عن الاخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"(٣).

والأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، فالمُسند قد يأتي اسمًا مثل الخبر، وفعلًا كالماضي، أمّا المُسند إليه فلا يأتي إلا اسمًا مثل: المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل(٤)، وقد "يتقدم المُسند إليه على المُسند ويتأخر عنه، سواء كان المُسند اسمًا أو فعلًا، وهذا أصل من أصول العربية في حرية والسعة في تأليفها"(٥).

فقرينة الإسناد من القرائن المعنوية التي تربط أجزاء الكلام في الجملة، إذ إنّ عنصرا الإسناد يُعدان عمدة الكلام بكونهما لا يمكن الاستغناء عنهما، ويرى الزمخشري أنّ

---

(١) ابن جني النحوي: ٣٣.

(٢) العين: ٢٨٣/٢ مادة (سند).

(٣) الكتاب: ٢٣/١.

(٤) يُنظر: احياء النحو العربي: ٥٦.

(٥) المصدر نفسه.

ما بعد ركني الإسناد يكون فضلة، يقول:" حيث إنّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مُسند ومُسند إليه"(١).

ويقسم الإسناد على نوعين هما :

١- **إسناد العامل في الفعل:** يراد به إسناد منتظم من كلمتين إحداهما تنتمي إلى مبنى الأفعال، والأخرى إلى مبني الأسماء وتربطهما رابطة معنوية تُهيئ الأولى لتبني عليها الثانية يصطلح عليها (الجملة الفعلية)لأنّها مكونة من فعل وفاعل(٢).

يقول الزمخشري: "هو ما كان المُسند إليه من فعل أو شبهه مقدَّمًا عليه أبدًا كقولك ضرب زيد، وزيد ضاربٌ غلامه، وحسنٌ وجهُه. وحقه الرفع. ورافعه ما أسند إليه"(٣)، وقد جوز الزمخشري الاسناد إلى المضمر كالإسناد إلى الظاهر، يقول:" ومضمره في الإسناد كمظهره إذ لا يوجد اختلاف في الفاعل المضمر والفاعل الظاهر"(٤)، يعني لا غنى للفعل وما شابهه للفاعل، وإنما يرتفع الفاعل به، مظهرًا كان أو مضمرًا.

ويبين ابن الحاجب عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بقوله: "قولك: زيدٌ قامَ فإنَّه مُسند إليه وليس بفاعل، فقال: (مقدما عليه) ليخرج ذلك عنه، وهو في الحقيقة غير لازم، لأنَّ زيدًا في قولك: زيدٌ قام ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل، فالفعل وشبهه مُسند إلى ما هو مؤخر وهو الضمير، وهما جميعًا مُسندان إلى زيد، وإنَّما اتفق أنّ الضمير الذي في قام أو في قائم في قولك: زيدٌ قائمٌ هو في المعنى: زيد فتوهم أنّه وارد وليست هذه دلالة لغويّة وإنَّما هي دلالة عقليّة، لذلك لم يختلف في أنّه مسند

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب :٢٧.

(٢) يُنظر: أثر القرائن في التوجيه النّحوي عند سيبويه: ٣٦.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب :٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

إلى الضمير لا إلى زيدٍ "[1]، أي في حال تقديم الاسم لا يكون فاعلا، وإنما مسندًا إليه في حالة الرفع أي مبتدأ، فإن الفعل لا يسند إليه بل إلى الضمير الغائب في الفعل الذي قد يعود عليه، والفعل وفاعله مسندان إلى الاسم المتقدم.

ولم يختلف الخوارزمي مع ابن الحاجب في بيان وجوب تقديم الفعل على الفاعل بقوله: "كل اسم أضيفَ إليه الفعلُ مقدمٌ عليه فهو فاعلٌ، فإنَّ كان الفعلُ فيه مؤخرًا فهو مبتدأ. وحق الفاعل الرفعُ؛ لأنَّ الواضع مَدَّ عينه له...الفاعل يرتفعُ بالفعل، لأنَّه دار مع ارتفاعه وجودًا وعدمًا...الفعل كما يجتزئُ بالفاعل إذا كان مظهرًا، فكذلك يجتزئُ إذا كان مضمرًا"[2].

ويتابعهما الجندي في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، ثم قسم المسند على أقسام عدّة، يقول:" ما كان الذي أسند إليه من فعل أو شبهه، فقولك(من فعل): بيان للذي أسند إلى الفاعل، فلما خرج قوله: (من فعل أو شبهه) من جملة الحد لكونه غير مقصود في الحد لم يبق إلا كون الفاعل مسندًا إليه، والمبتدأ شريك للفاعل في ذلك ألا ترى قولك: زيدٌ قام، وزيدٌ قائم أبوه) فزيد فيهما مسند إليه، وليس بفاعل، بل هو مبتدأ، فأتى بقوله: (مقدما عليه ابدا) ليكون فصلًا له عن المبتدأ، ولو كان قال: (الفاعل هو المسند إليه الفعل أو شبهه أي هو الذي أُسند إليه الفعل أو شبهه) لبقى قوله (مقدما عليه) خلوا من الفائدة، لأنه قد جعل قوله(الفعل أو شبهه) من جملة الحد، و (زيد) في: (زيد قام)،(و زيد قائم أبوه) لم يسند إليه الفعل أو شبهه منفردًا، إذ

(١) الإيضاح في شرح المفصل:١/١٥٩.

(٢) التخمير:١/٢٣٣. ٢٣٤.

الفعل أو شبهه مسند إلى مؤخر، و هو مع ما بعده مسندان إلى زيد فلم يبق للمبتدأ شركة فيما ذكر للفاعل"(١).

٢- **إسناد العامل في الاسم:** في هذا النوع من الإسناد تكون العلاقة معنوية بين الاسم وما أُسند إليه سواء كان اسمًا أم جملة، فيستغني الكلام وتتم الفائدة بهما، ويرى البصريون أنّ المبتدأ مرفوع بعامل معنوي وهو الابتداء، أي وقوعه في أول الجملة، والخبر يرتفع بعامل لفظي وهو المبتدأ وإن كان ذلك مجازًا لغرض التقريب أي إنّ المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر(٢)،يقول سيبويه:" أنّهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا"(٣).

يعرف الزمخشري المبتدأ والخبر بقوله: "هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق، والمراد بالتجرد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنَّ وحسب وأخواتها... وإنَّما اشترط في التجريد أنّ يكون من أجل الإسناد؛ لأنّهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أنّ ينعق بها غير معربة... وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنَّه معنى قد تناولهما معا تناولًا واحدًا من حيث الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مُسند ومُسند إليه. ونظير ذلك أنَّ معنى التشبيه في كأن لمّا اقتضى مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزأين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة"(٤).

وقد فصل ابن الحاجب القول في مسألة إسناد الاسم إلى عامله في شرح قول الزمخشري (كونهما مجردين للإسناد هو رافعهما) إذ أورد آراء النحويين في هذه

---

(١) الإقليد: ١/٢٨١.٢٨٢.

(٢) يُنظر: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري:١٥.

(٣) الكتاب: ١/٢٣.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣.

المسألة فقال: "وللنحويين في تعيينه ههنا مذاهب، فذهب البصريون المتأخرون إلى ما ذكره وهو كونهما مجردين للإسناد، وذهب المتقدمون منهم إلى أنَّ المبتدأ مجردًا عن العوامل للإسناد رافع له، وهو المبتدأ جميعًا رافعان للخبر، وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ عامل في الخبر، والخبر عامل في المبتدأ "[١]، وهذه مسألة خلافية في العامل في المبتدأ والخبر، ذكر الآراء فيها ابن الحاجب، ومهما كان العامل فيهما، فإنّ الإسناد متحقق بينهما وهما مثلما قال سيبويه مما لا يغني أحدهما عن الآخر، أي وجود التلازم الإسنادي بينهما.

واستدرك الخوارزمي على كلام الزمخشري من وجهين :" أحدهما: قوله: وكونهما مجردين للأسناد هو رافعهما، ومعنى أنّ الاسمين متى جرى بينهما إسنادٌ مع أنّهما لم يدخل عليهما سائر العواملِ اللفظيّة، وهذا لا يقتضي سوى أنَّ يكون للاسمين من الإعراب حظ، وأما أنَّ يكون حظهما على الخصوص الرفع فلا. والوجهُ الثاني من الاستدراك: أنَّه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد، فأيّ حاجةٍ بنا إلى كون كل منهما شبيهًا بالفاعل؟ اللهم إلا أنَّ نعني برافعهما أنَّ معربهما ليس الإعراب"[٢].

ويفسر الجندي مسألة الرافع في الإسناد بقوله: "المراد بالرافع: عامل الرفع لا موجبه. فموجبه غير عامله. والموجب شبههما بالفاعل، والعامل كونهما مجردين للإسناد، وليس كونهما مجردين للإسناد بلفظ، وإنَّما هو معنى يُعبر عنه، وليس للسان حظ فيه"[٣]، أي ان الرفع فيهما للمشابهة مع الفاعل، وهو الموجب لكونهما

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١٨٢/١.

(٢) التخمير: ٢٥٥/١.٢٥٦.

(٣) الإقليد شرح المفصل: ٣٠٦/١.

مرفوعين، أما العامل فيهما فكونهما مجردين للإسناد، وبين ابن الحاجب الخلاف في عاملهما.

ثانيًا: قرينة التخصيص

تعد قرينة التخصيص من القرائن المعنوية الكبرى التي تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، وهذه القرائن الخاصة تدخل جميعها تحت مسمى (قرينة التخصيص)، فالتخصيص يكشف عن العلاقات التي تفيد المعنى الإسنادي أو ما يقع في حيزه وتضييقًا له[١]، أو "هي علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات تشمل على المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز"[٢].

فهي من القرائن التي تكمل المعنى التركيبي في الجملة، وتضيف له معنى الإسناد، وكما في قولنا(علَّمَ زيدٌ) يمكن تخصيصه بتعديته إلى مفعول به (عمرو) دون غيره بقولنا: (علّم زيدٌ عمرًا)، فعلاقة الإسناد خُصصت بالتعدية، ويمكن تخصيصها بتعدية أخرى لمفعول ثان(النحو) إذ يقتصر التعليم عليه: علَّم زيدٌ عمرًا النحو، ويخصص أيضًا بعلاقة الظرفية بالمفعول فيه لإضافة الظرف(أمس) وهكذا[٣].

(١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤– ١٩٥.

(٢) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقدير والمحلي(بحث): ٤٢.

(٣) يُنظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط(اطروحة): ٢٦٤.

فقرينة التخصيص قرينة كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية عدّة تمثل الأبواب النحوية ويعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم الحدث الذي تشير إليه الفعل أو الصفة، ويمكن لنا بيانها في الآتي[١]:

١. قرينة التعدية : تقوم هذه القرينة على أساس العلاقة بين الفعل المتعدي والمفعول به، والأصل الدلالي لهذه العلاقة أنّ الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه، أمّا الفعل اللازم فلا يفتقر إلى ذلك[٢]، وهذه القرينة ممثلة بالمفعول به يقول عبد القاهر الجرجاني:" كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت ضرب زيد عمروا، وكان غرضك أن تفيد التباين الضرب الواقع من الأول بالثاني و وقوعه عليه"[٣].

ومن هنا كانت قرينة التعدية قرينة معنوية تدل على المفعول به؛ نحو(رَكِبَ زيدٌ الفرسَ)[٤]؛ فإن إسناد الركوب في هذه الجملة إلى زيد قيد و خصص بوقوعه على الفرس، فلو لم يذكر المفعول به (الفرس) لكانت العلاقة الإسنادية عامة وتعددت احتمالاتها؛ فيحتمل أن يكون زيد راكب حمارًا أو جملًا أو عربةً... إلا أنّه بذكر الفرس تبين أن الركوب واقع من زيد على مركوب محدد هو (الفرس)[٥].

وقد أخذت هذه القرينة نصيبها في اهتمام الزمخشري وشرّاح كتابه في باب (تعدي الفعل ولزمه)، يقول الزمخشري:" فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة. فالأول نحو قولك ضربت زيدًا، والثاني كسوت زيدًا جبة، وعلمت زيدًا فاضلًا. والثالث نحو أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا...وللتعدية أسباب ثلاثة:

---

(١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤- ٢٠٠، القرائن النحوية(بحث): ٤٣- ٤٥.

(٢) يُنظر: القرينة في اللغة العربية: ١٤٨.

(٣) دلائل الإعجاز: ٤٦/١.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفيه ابن مالك: ١٧٧.

(٥) يُنظر: القرائن المعنوية في شروح ألفيه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) (بحث): ٣٨٣.

وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر. تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعديًا، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين: نحو قولك أذهبته، وفرّحته، وخرجت به، وأحفرته بئرًا، وعلمته القرآن، وغضبت عليه الضيعة. وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة نحو أعلمت"[١].

يرى ابن الحاجب أن المتعدي يقسم على ثلاثة؛ وذلك لكون المتعلقات به لا تزيد على الثلاثة، فالمتعدي معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه، وهذا خلاف غير المتعدي الذي لا تتوقف عقليته على متعلق واحد " فالمتعدي على ثلاثة أضرب؛ لأنّ المتعلقات لا تزيد على ثلاثة، فلذلك لم تزد الأفعال المتعدية على ذلك مما تتوقف عقليتهُ على واحد فهو المتعدي إلى واحدٍ، وكذلك المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثةٍ "[٢]، يعني ذلك يقسم الفعل على وفق عدد المفاعيل التي يتعدى إليها.

ويذكر الخوارزمي بأنّ الفعل يتعدى إلى ثلاثة أضرب وهي: " ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فعلان أعلمت وأريت، و قد أجاز الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت. وضرب متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ قد أُجري مُجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته وهو خمسةُ أفعالٍ: أنبأتُ، ونبأتُ، وأخبرتُ وخبّرتُ وحدثت"[٣]، أي يتعدى الفعل لتغير يحصل في بنيته الصرفية بزيادة مثلا، وبعضها يتعدى من دون ذلك، وهناك أفعال تعدت لموافقتها في المعنى لأفعال متعدية.

وقد قسم الجندي الفعل المتعدي بحسب القوة والضعف،" فالقوي هو المتعدي وهو ثلاثة أضرب: قوي، ومتوسط، وأقوى. فالأول: ما تعدى إلى مفعول الواحد؛ لأنه

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٤١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٩/٢.

(٣) التخمير: ٢٦٣/٣.

يصل إلى المفعول به بنفسه، وبذلك تثبت القوة لا محالة، كـ(ضربت زيدًا). والثاني ما تعدى إلى مفعولين، كـ(كسوت عمرًا جبة). والثالث: ما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ(أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا). والضعيف هو غير المتعدي، لأنه لا يقدر أن يصل بنفسه إلى المفعول به وهو ضرب واحد"[١]، يعني ذلك أن قوة الفعل تقاس بقدرته على التعدي لأكثر عدد من المفاعيل.

٢. قرينة الغائية: تدل هذه القرينة على المفعول لأجله، وكذلك الفعل المضارع بعد (لام) التعليل و(كي) و (الفاء) و (حتى). وتدل هذه القرينة على غائية العلة، وذلك كما قيل في باب المفعول لأجله نحو: أتيتُ رغبةً في لقائك، أو لألقاك، أو كي ألقاك. ففي كل هذا خُصص الإتيان بكونه مُبينًا عن الرغبة في اللقاء، كما تدل هذه القرينة على غائية المدى، وذلك كما في الفعل المضارع المنصوب بـ (حتى)، وبذلك تكون الغائية قرينة معنوية تفيد تخصيص الإسناد وتدلُّ على جهة في فهم الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل [٢].

تطرق الزمخشري إلى هذه القرينة في باب(المفعول له) يقول:" وهو علة الإقدام على الفعل. وهو جواب لمه. وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر و إدخار فلان، وضربته تأديبًا له، وقعدت عن الحرب جُبنًا، وفعلت ذلك أجل كذا؛ وفي التنزيل (حذر الموت) وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرًا، وفعلًا لفاعل الفعل المعلل، ومقارنًا له في الوجود. فإن فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس"[٣].

---

(١) الإقليد شرح المفصل: ٣/١٥٢٧.١٥٢٨.

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٦.٢٢٨.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب :٧٨.

بَيَّن ابن الحاجب سبب ذكر المنصوب؛ وذلك لعلة الإقدام على الفعل، لأنّه إذ لم يقل المنصوب لدخول تحته كل ما يكون علة، فالتأديب سبب أو علة للضرب، كيف يكون الضرب سببًا للتأديب؟ يجيب عن هذا ابن الحاجب بقوله:" أن التأديب له جهتان: هو باعتبار احداهما سبب وباعتبار الأخرى مسبب، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب. فالوجه الذي كان به سببًا غير الوجه الذي كان به مسببًا، وإنَّما يتناقضُ أن لو كان سببًا مسببًا لشيء واحد من وجه واحد فكلُ فعلٍ هو سبب لوجود أمرٍ فإن معقولية ذلك الأمر سبب للإقدام على الفعل كقولك: أَسلم تدخل الجنةَ، فالإسلام سبب لدخول الجنة، ومعقوليةُ دخول الجنة وفائدتهُ سبب للإقدام على الاسلام، وكذلك قولهم: ابنِ بناءَ تستظلُ بهِ، فالبناءُ سبب للاستظلالِ ومعقوليةُ الاستظلالِ هو الحاصلُ على البناءِ"(١).

يفرق الخوارزمي بين مصطلحين (العلة) و (الغرض) عن طريق المناظرة المتخيلة بقوله:" فإن سألت: النحويون يقولون: المفعول له هو الغرض من الإقدام على الفعل، فما باله قد أُعرض عنه إلى العلة؟ أجبت: العلةُ أعمُّ وأشيعُ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قعدتُ عن الحربِ جُبنًا، صحَّ أن يقالَ: العلَّةُ في قعودك عن الحرب الجُبنَ ولا يصحُّ أن يقالَ: الغرضُ من قعودِكَ عن الحربِ الجُبنَ، لأنَّ الجُبنَ لا يكون الغرضُ لعاقلٍ"(٢).

يوضح الجندي المعنى الذي يقع الفعل من أجله أي هو المقصود من الفعل المعلل، ثم بين لفظة العلة التي تقع على ما هو نتيجة لفعل يقصدها الفاعل" كالتأديب في (ضربته تأديبًا)، ويقع على مالا يصح أن يكون غرضا له بقصده، كفعلت كذا مخافة

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٢٥/١-٣٢٦.

(٢) التخمير: ٤١٨/١.

الشر، لأن (المخافة) ليست بغرض للفاعل يقصده وكذا (قعدت عن الحرب جبنا)، لأن (الجبن) لا يكون غرضا لعاقل، فإن قلت: قد ظهر بما ذكرت أن التأديب سببُ الضرب ونحن نعلم أنّ الضرب سبب التأديب فكيف يكون الشيء سببا لشيء هو سبب لذلك الشيء؟ قلت: التأديب باعتبار معلوميته. وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسببا له فالوجه الذي جعله سببا غير الوجه الذي جعله مسببا. والتناقض فيما إذا كان سببا لشيء واحد من وجه واحد. ونظيره (سافر تصحّ)، فالمسافرة سبب للصحة، ومعقولية الصحة وفائدتها سبب للإقدام على المسافرة"[١].

٣. **قرينة المعية:** تعد من القرائن المعنوية التي تؤدي إلى معنى المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية ويعبر عنها بالواو كالمعية، مثل: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). ومع أن الواو هنا هو نفس الواو التي في المفعول معه، والمضارع المنصوب بعد (واو) المعية نحو (وتشربَ اللبن)، ومن هنا يتضح أن نصب الفعل المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها[٢].

يقول الزمخشري:" وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع. وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلًا كقولك ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل... أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيدًا، وما شأنُك وعمرًا، لأن المعنى ما تصنع و ما تلابس وكذلك حسبك و زيدًا درهم، و قَطْكَ وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك... وليس لك أن

(١) الإقليد شرح المفصل: ١/٥١١. ٥١٢.

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٦.

تجره حملًا على المكنى. فإذا جئت بالظاهر كان الجر الإختيارَ كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه، وما شأن قيس والبر تسرقه، والنصب جائز"[١].

يرى ابن الحاجب أنه ليس كل منصوب مسبوق بواو بمعنى (مع) يكون مفعول معه؛ لكون هناك أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى (مع) وهي ليست مفعولًا معه؛ وشرط أن يكون مشتركة بينه وبين فاعل سواء في اللفظ أو بالمعنى " شرطة أن يكون مشتركًا بينه وبين فاعلٍ قبله إمّا لفظًا و إمّا معنى، فإنَّ كان لفظًا فلا يخلو إمَّا أن يصحَّ العطف أو لا، فإن صحَّ العطف جاز الوجهان على السواء، كقولك: خرجت أنا و زيدْ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه كقولك: حرجت و زيدًا، وإن كان معنى فلا يخلو إمَّا أنْ يصح العطف أو لا، فإن صح العطف فهو أولى كقولك: ما لزيدٍ وعمروٍ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه، كقولك: مالك وزيدًا؟ وإن صح العطف على ضعفٍ جاز النصبُ على ضعفٍ ..."[٢].

لم يصنف صدر الأفاضل الخوارزمي المفعول لأجله والمفعول معه ضمن المفاعيل، يقول:" وأمَّا المنصوبُ بمعنى اللام، والمنصوبُ بمعنى مع، فليسا بمفعولين في الحقيقة، وذلك لأن المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به، والمصدر والظرف كل واحدٍ منهما يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به وليس في الكلام مفعول به بخلاف المنصوبين بمعنى اللام و بمعنى مع فإنهما البتة لا يقومان مقام الفاعل... المصير إلى المنصوب بمعنى مع واجب، متى أريد العطف ثم تعذر، تقول: ما صنعت وأباك، لأن رفع أباكَ عطفًا على الضمير في صنعت لا يجوز، لأنّه متصل، مرفوع، غير مؤكد، وكذلك لو قلت: أنت تسيرُ

(١) المفصل في صنعة الإعراب والبناء: ٨٣ . ٨٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٢٤/١.

والنيل، فتنصبُ النيلَ، لأنه لو رُفع لأوهم أنه يسيرُ، والنيل لا يسير، وإنَّما يَجرِي، ولأنَّه يلزم العطفُ على الضمير المرفوع"[١].

يرى الجندي أنَّ (الواو) بعد المفعول معه ليس لها عمل يذكر بل كونها عاطفة، يقول:" فاعلم أنه ليس لهذه الواو عمل لأنَّها في الأصل عاطفة، وليس للعواطف عمل. ألا ترى أنَّ الأصل في قولك: (جاء زيد وعمرو)، (جاء زيد وجاء عمرو) والعامل في عمرو:(جاء) ثم أقيمت الواو مقامه للإيجاز، فلما لم يكن لها عمل في الأصل لم يعطوها العمل في نحو قولهم : (ما صنعت وأباك؟)، لئلا يعدلوا بها عن منهجها الأصلي، والدليل على ما ذكرناه أنها غير عارية عن معنى العطف"[٢].

٤. قرينة التوكيد والبيان: وهي قرينة معنوية تفيد في الدلالة على المصدر المنصوب بعد جملة الإسناد الفعلي، أمّا لتوكيد الحدث، أو لبيان نوعه، أو عدده أو لبيان معنى الوصف، وقد اصطلح على هذه القرينة بالمفعول المطلق[٣]، والمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي للفعل، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه فإذا قلت: مشى محمد دلّ ذلك على أن المشي أحدثه محمد، وأنه مفعول له، فإن قلت: مشيًا فقد ذكرت المصدر الذي دلّ عليه الفعل[٤].

اطلق الزمخشري تسمية المفعول المطلق على المصدر؛ لكون الفعل يصدر عنه، وقسمه على نوعين: مصدر وغير مصدر. فالمصدر على نوعين هما" ما يلاقي

---

(١) التخمير: ٤٠٧/١-٤٠٨.

(٢)الإقليد شرح المفصل : ٥٠١/١.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ١٦٠/١

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/١، معاني النحو: ١٢٩/٢.

الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: □□□□□□□□[١]، وقوله تعالى: □□□□□□[٢]. وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسًا، وحبستُ منعا. وغير المصدر كقولك ضربته أنواعًا من الضرب، وأي ضرب، وأيَّما ضرب. ومنه رجع القْهقَرَي، واشتمل الصماءَ، وقعد القُرفُصاء، لأنّها أنواع من الرُّجوع والإشتمال والقعود، ومنه ضربته سوطًا"[٣].

يقسم ابن الحاجب المصدر على قسمين هما: الأول : ما يكون الفعل فيه مذكورًا مع المصدر وموافقًا له في أصل الاشتقاق نحو قوله تعالى: □□□□□□□□[٤]، و الثاني: ليس كذلك نحو قوله تعالى: □□□□□□[٥]، لأنّ (تبتيلا) " و إنّ كان له فعل يجري عليه فليس بمصدر لتبتل ولكنه يُلاقيه في أصلِ الاشتقاقِ، إذ الجميع من باب واحدٍ، وهو الباء والتاء، واللام، وكذلك (انبتكم من الارض نباتًا)، وفي مثله قولان: أحدهما أنَّ (تبتيلًا) بمعنى (تبتلًا)، وهو ظاهر. قولهُ: مما هو بمعناه، وكذلك (أنبتكم من الأرض نباتَا). والثاني أنَّه لمّا كان تبتل مُطاوع بَتَّل كان مضمنًا له، وكذلك (أنْبتَ) وإن كان على العكس من (تَبَتَّلَ)، ويلزم على الأول الوقوف على المسموع، فلا يقال كسرته انكسارًا ولا انكسر كسرًا، إذا لم يثبت كونه بمعناه، (وعلى الثاني لا يلزم)، والثاني نحو قعدتُ جلوسًا، وجبستُ منعًا، لأنّ جلوسًا وإن كان لهُ فعل مشتق منه فليس بمصدر لقعدتُ ولا يلاقيه في الاشتقاق، ولكنه بمعناه"[٦].

---

(١) سورة المزمل:٨.

(٢) سورة نوح:٧.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٥.

(٤) سورة المزمل:٨.

(٥) سورة نوح:٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٢١.٢٢٢.

يقول الخوارزمي:" الدليلُ على أنَّ أيَّ ضربٍ مصدرٌ منصوبٌ على المصدر أنَّه في الأصلِ صفةُ مصدرٍ فلما حُذف المصدر أقيمت الصفةُ مقامه فنابت منابه. ونظيرُ هذه المسألةِ في الدار من قولك: زيدُ في الدارِ، فإنَّه يُسمى خبرًا، لأنَّه قام مقام الخبر، وهو كائن، كذلك هذا نباتًا: إنما هو مصدر نبتَ، وهما في الاشتقاقِ يتلاقيان، كما أنَّ تبتيلًا: مصدر بتل، لا مصدر تبتَّل، وهما أيضًا يتلاقيان في الاشتقاق. الضميُر في (قيه) من قوله: (وما يلاقيه) فيه يرجعُ إلى الاشتقاق. جلوسًا: مصدر بمعنى القعودِ، لكن لا يُلاقي القعود في الاشتقاق"[١].

بَيَّنَ الجندي أنتصاب (نباتًا) و (تبتلًا) في قوله تعالى: (أنبتكم من الأرض نباتًا)[٢]، وقوله تعالى: (وتبتل إليه تبتيلًا)[٣] فيه وجوه :" أحدها: أنّ النبات مطاوع للإنبات، يقال: أنبته فنبتَ، كما يقال: أخرجه فخرج، فكأن (أنبت) في اقتضائه مصدر(نبت) بمنزلة اقتضاء (نبت) إيَّاه. وثانيها: أن حقيقة قولك (أنبته) جعله ينبت، فالنبات على هذا داخل في ضمن الإنبات، فيصير (أنبت) مقتضيًا للنبات، فعلى هذين الوجهين انتصاب (نباتًا) (بأنبت). وثالثها: أن التقدير: أنبتكم فنبتم نباتًا، لأن الإنبات يدل على النبات فعلى هذا، انتصابه على أنه مصدر (لنبت). قوله: (وتبتل إليه تبتيلًا) قيل روعيت الفاصلة فجيء بمصدر (بتل) بالتشديد في موضع مصدر تبتل، لأنَّ معنى (تبتل)، بتِّل نفسك، فناسب أن يجاء بمصدر (بتَّل)، و (تبتيلا): مصدر (بتَّل)، لا (تَبَتَّل)، وهما يتلاقيان في الاشتقاق فكما أن (نباتا)مصدر نبت لا أنبت، وهما

(١) التخمير: ٢٩٨/١.

(٢) سورة المزمل:٨.

(٣) سورة نوح:٧.

متلاقيات في الاشتقاق... وجلوسًا مصدر بمعنى القعود، وليسا بمتلاقيين في الاشتقاق كما أن حبست مع (منعا) كذلك"[١].

٥. **قرينة الظرفية:** وهي قرينة معنوية، تعد من أقسام الكلم[٢]، تعين على فهم المعاني النحوية المرادة عند استعمالها في سياق زماني أو مكاني معين ولهذا؛ سمي الزمان والمكان ظروفًا لوقوع الحوادث فيهما من جهة، ولأنها أوعية لما يجعل فيها[٣]، والباب النحوي لهذه القرينة هو المفعول فيه قسميه: ظرف الزمان، وظرف المكان، ولا يسمى النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفًا حتى يتضمن معنى (في) الظرفية[٤].

يعرف الزمخشري المفعول فيه بقوله:" هو ظرفا الزمان والمكان: وكلاهما منقسم إلى مبهم، ومؤقت، ومستعمل إسمًا وظرفًا، ومستعمل ظرفًا لا غير. فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست. والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار. والمستعمل إسمًا وظرفًا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل . والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب نحو قولك وسرنا ذات مرةٍ وبكرة وسحر وسُحيرًا وضُحى وعشاءَ وعشية وعتمة ومساءَ، إذا أردت سحرًا بعينه وضُحى يومك وعشيتهُ وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءَها. ومثله عند وسوى وسواءَ. و مما يُختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان، تقول سير عليه طويلًا وكثيرًا وقليلًا وقديمًا وحديثًا"[٥].

---

(١) الإقليد شرح المفصل: ١/٣٥٨-٣٥٩.

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٧٢.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١/٤٠٣. ٤٠٤.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب : ٨١.

قسم ابن الحاجب ظرفا الزمان و المكان إلى " مبهم ومؤقت، والذي يقع ظرفًا من المكان ليس إلاَّ المبهمُ ، فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية مطلقًا إلى مبهمٍ ومؤقتٍ، ثم اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهم و المؤقت، فمنهم من ظنَّ أنّ المبهم هو النكرة والمؤقت هو المعرفة، وهذا فاسدُ ظاهر الفساد، و وجهُ الفساد قولنا: باتفاق ضربتهُ مكانك، وهو معرفةٌ ، ولو كان مؤقتًا لم يسمحَّ أن يقع ظرفًا، ومنهم من ظنَّ أنَّ المؤقت هو المحدود، والمبهم غير المحدود، وهو غير مستقيمٍ ؛ لأنَّ الفرسخ والبريد وما اشبههما من الظروف محدود بقياس مخصوص، هو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف، ولو كان الظرف المؤقت هو المحدود لامتنع نصب هذه على الظروف"(١).

يقول الخوارزمي:" سرنا ذات مرةٍ، من باب إضافة المُسمى إلى الاسم. معناه: سرنا بمصاحبةِ هذا الاسم، وأصله من قولهم: رجلٌ ذو مالٍ، وامرأةٌ ذات جمالٍ فإن سألتَ: فهل بين قولهم سِرنا مرّةً وسرنا ذات مرةٍ فرق؟ أَجبتُ: نَعَم إذا قيل: سرنا مرّةً احتمل أن يكون للقائل عِلمٌ بتلكَ المرةِ زائدٌ على علم المخاطب بها، كما إذا قُلتَ: أكلتُ طَعامًا فإنه يَحتملُ أن يكون ذلك الطعامُ معلومًا للمتكلم غير معلوم للمخاطب بخلاف (ذات مرةٍ) فإنَّه يتبرأ المُتكلم من زيادة العلم. قوله: بكرةً على التنوين. كذا السماع، وسحر غير منونٍ، وهو عندي مبني، وعند النحويين لا ينصرفُ، وقد قررتُ فيما مضى من هذه المسألة فإن سألت: كيف لم يُبن سُحَيرًا مع أنَّ كلًا منهما متضمن لمعنى اللام جبتُ: لأنَّ كونه متضمنًا لمعنى اللام إن اقتضى أن يكون

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣١٦.٣١٧.

بمنزلة الحرف فكونه مُصغَّرًا يقتضي أن يكون اسمًا وكونه مُصغرًا آخرهما وجودًا فيكون الغلبة له"[١].

يرى الجندي أنّ تقسيم الظروف إلى مبهم ومؤقت فيه نظر؛ لأنَّ" التوقيت في الأصل: تحديد الوقت ثم عمَّ في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت، فبان بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم: (والمبهم عنده غير المحدود). ويرد على هذا القول الفرسخ، وهو ظرف محدود بقياس مخصوص، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف فلو كان المؤقت هو المحدود لا متنع نصبه، لأنه مكاني لا زماني. وقال بعضهم: المؤقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه، والمبهم: ماله اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه، ولا د الفرسخ على هذا القول، لأن القصر ونحوه له اسم من جهة ما دخل في مسماه في البناء والسقف وغيره، والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في مسماه، بل خارج عن مسماه"[٢].

ثالثًا: قرينة النسبة

تعد من القرائن الكبرى التي تضم تحتها قرائن معنوية فرعية، ومعنى النسبة هي الإلحاق وفائدتها أن تضيف شيئًا إلى شيء آخر وربطها به، ومن أجل ذلك كانت الحاجة إلى طرفي النسبة هما المنسوب والمنسوب إليه[٣]، وتتمّ الإفادة من هذه القرينة من خلال معنى النسبة من الإضافة ومن معاني حروف الجر، فقرينة النسبة تتفرع منها عدة قرائن هي[٤]:

---

(١) التخمير: ١/٣٩٩.٤٠٠.

(٢) الإقليد شرح المفصل: ١/٤٨٧آ٤٨٨.

(٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠١،البحث النحوي عند الأصوليين: ١٨٠.

(٤) يُنظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط (اطروحة) : ٢٦٨

١. قرينة الإضافة: والإضافة تعني النسبة بين المضاف والمضاف إليه، إذ يقوم المضاف إليه مُقامَ المضاف إذا دلت عليه قرينة معنوية، ثم أكد العلماء على شدّة ارتباط المضاف بالمضاف إليه وعدوهما كالكلمة الواحدة، يقول المبرد:" فإذا اضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصاروا جميعا اسما واحدا"(١).

ويمكن تقسيم الإضافة على نوعين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة، فالإضافة المحضة يسميها تمام حسان بالإضافة المعنوية التي تفيد التعريف والتخصيص بحسب المضاف إليه، ومعنى التخصيص هو تقليل الاشتراك بعد عموم كان فيه، وإما الاضافة غير المحضة وتسمى باللفظية غير الحقيقية وفائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وتشمل إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال، أو أضافة صيغ المبالغة و الصفة المشبهة إلى معمولهما، وكذلك إضافة المنسوب إلى مرفوعه، وهذا النوع لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا(٢).

ثم قسم الزمخشري إضافة الاسم إلى الاسم على قسمين: لفظية ومعنوية، فالمعنوية هي كل" ما أفاد تعريفًا كقولك دار عمرو، أو تخصيصًا كقولك غلام رجل. ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد و أرضه وأبوه وابنه وسيده وعبد، أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج"(٣).

رد ابن الحاجب على قول الزمخشري بإفادة التخصيص بقوله:" مررتُ برجلٍ ضارب امرأة، فإن هذا أفاد تخصيصًا ومع ذلك، فليس بمعنوي، وجوابه أن هذا لم يفد

---

(١) المقتضب: ١٤٣/٤.

(٢) يُنظر: شذور الذهب: ٣٢٧، ومعاني النحو: ١٠٢/٣،١٠٧،١١٢-١١٣.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ١١٣.

تخصيصًا بالإضافة وإنما التخصيصُ حاصل قبل الإضافة أصله ضارب امرأة فبقى على ما كان عليه ولو قيل أفاد تعريفًا على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة لسلم من هذا الاعتراض"(١).

ثم قدَّم الخوارزمي شرحًا مفصلًا لكلام الزمخشري، يقول:" إذا قلت: دارُ عمرو فالدار. ها هنا. قد تعرفت ومعناها الدار التي هي لِعمروٍ، وإذا قلت: دارُ رجلٍ فالدار . ها هنا. نكرة ومعناها دارٌ مملوكة لرجلٍ، ولذلك يوصف بالنكرة نحو: دارُ رجلٍ عامرةٌ، والإضافة ها هنا. تفيد تخصيصًا وليست بضائعةٍ، وذلك لأنها تفيد أنها دارُ رجلٍ لا دار امرأةٍ ... إذا كانت بمعنى اللام فإنَّها لا تفيدُ الملك، إنَّما تُفيد التخصيص، بدليلِ أنَّك إذا قُلت: هذا أبوه فليس معناه أن أباهُ ملك له بل المعنى أن له اختصاصًا به"(٢).

اما الجندي فقد كان له رأي خاص بالإضافة المعنوية، يقول:" إذا كان المضاف إليه معرفة نحو: دارُ عمرو، لأنك إذا قلت (دار) كانت شائعة بين الدور، غير مختصة بواحد، فبقولك: دار عمرو تعينت لواحد بعينه وهو عمرو وتعرفت، لأن اللفظ كسوةُ المعنى والكسوةُ على قدر قدِّ مكتسيها، وقد حصل الامتزاج بين دارٍ وعمرو، بأن نزّل عمروٌ منزلة التنوين من دار، بحيث لا يتصور الانفصال والانفكاك، فيجب أن يمتزج معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف لا محالة ويفيد تخصيصًا إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل، لأنك لما قلت(غلام)، شاع بين أمته، فبالإضافة إلى (رجل) زال عنه بعض الشياع حيث لم يبق صالحًا لأن يكون غلام امرأة، فحصل التخصيص، وإن لم يحصل التعريف...

---

(١)الإيضاح في شرح المفصل: ٤٠٢/١.

(٢) التخمير: ٦/٢.

يقولون في (غلام زيد) و (خاتم فضة)، والمعنى: غلام لزيد، وخاتم من فضة إيضاحًا لمعنى الجر لا لأنَّ(اللام) أو (من) مقدرة، كيف والمضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف، فكما لا يجوز الفصل بين المنون والتنوين بشيء، كذلك لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر"[١].

٢. قرائن حروف الجر: وقد عبر عنها بحروف الإضافة " لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء"[٢]،وذكر بعض النحاة تسميات عدّة على هذه القرينة منها: حروف الإضافة أو حروف الصفات أو حروف الجر، وهذه الحروف تقوي معاني الأفعال وتجعلها موصلة للأسماء فهي " بمثابة قنطرة توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور، أو بمثابة رابطة تربط بينهما، ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي وما ألحق به فهو وسيط أو وسيلة للإتصال بينهما، ولهذا يسميها بعض النحاة حروف الإضافة"[٣]، كما إنَّ" فهم علاقة النسبة بين معنى الحدث والاسم المجرور يكون قرينة على المعنى الرابط بينهما، فيكون لهذا الفهم أثر في توجيه المعنى"[٤].

ولأحرف الجر معانٍ عدّة منها: ابتداء الغاية وانتهائها والبعضية و الاستعلاء والمجاورة والتعليل والاستعانة وبيان الجنس والظرفية وغيرها.

وقد أطلق الزمخشري لفظ (حروف الإضافة) على (حروف الجر) ثم بين سبب هذه التسمية تعود إلى" وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء. وهي

---

(١) الإقليد شرح المفصل: ٦٣٨/٢. ٦٤٠.

(٢) حاشية الصبان: ٣٠٢/٢.

(٣) النحو الوافي: ٤٠٦/٢.

(٤) أثر القرينة في توجيه المعنى في البحر المحيط(اطروحة): ٢٦٩.

فوضى في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء. وهي ثلاثة أضرب: ضرب لازم للحرفية. وضرب كائن اسمًا وحرفًا. وضرب كائن حرفًا وفعلًا. فالأول تسعة أحرف : من وإلى وحتى وفي و الباء واللام ورب و واو القسم وتاؤه. والثاني خمسة أحرف: على وعن والكاف ومذ ومنذ. والثالث ثلاثة أحرف: حاشا وخلا وعدا"(١).

يقول ابن الحاجب:" أي توصلُ معنى الأفعال إلى الأسماء سُميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الإضافة وحروف الجر، لأنَّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلهُ، وكذلك تجره ويكون المراد به نفس الإعراب فكأنها أُضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها كما يُقال حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يُفسَّرُ "(٢).

أمَّا الخوارزمي فقد فسر قول الزمخشري بحروف الإضافة قائلًا:" قوم فوضى في ذلك: متساوون لا رئيس لهم...ويقال أموالهم فوضى بينهم، أي: هم فيها شركاء...والمعنى: أنها مشتركة في نفس الإفضاء، وإن كانت جهةُ إفضائها مختلفة"(٣).

رابعا: قرينة التّبعية

وهي إحدى القرائن المعنوية العامة(٤) التي يفهم منها ارتباط التابع بالمتبوع(٥)،فالتابع والمتبوع هما بمنزلة الكلمة الواحدة ولا يجوز فصلهما، ولا يتقدم الأول على الثاني

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٧٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٠/٢.

(٣) التخمير: ٩/٣.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤.

(٥) يُنظر: القرائن النحوية (بحث): ٤٥.

منهما[١]، فالتوابع على تنوعها لا ترتبط بالجملة التي فيها إلا عن طريق متبوعها، لذلك يتحركان معًا داخل الجملة بحسب اهتمام المتكلم[٢]، و وجه ذلك أنّ" المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه"[٣]، ويذكر سيبويه أنَّ التبعية في الإعراب لأجل التبعية في المعنى، وهي ما يفتقر إلى تقدم غره عليه[٤]، وقرينة التبعية يندرج تحتها أربع قرائن فرعية منها:

١- **قرينة الصفة(النعت):** النعت تابع مشتق أو مؤول بالمشتق، يكمل متبوعه بغير واسطة ببيان صفة من صفاته، أو صفات ما تعلق به[٥]، أو هو " لفظ يتبع الموصوف تحلية له، وتخصيصًا ممن له مثل اسمه، بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه"[٦]، كما أن للنعت الدور الواضح في معرفة المنعوت لذلك وجب على الصفة أن تكون موافقة للموصوف في التعريف والتنكير كما وافقته في الإعراب[٧].

أكد الزمخشري موافقة الصفة لموصوفها فقال :"الصفة تتبع الموصوف وكما كانت الصفة على وفق الموصوف في إعرابه فهي على وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير من دون سواهما، أو كانت صفة يستوي فيها المذكر

(١) يُنظر: نظام الجملة العربية: ١٣٩، والقرينة في اللغة العربية: ١٤٠.

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤، والقرائن النحوية(بحث): ٤٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٩.

(٤) الكتاب: ١/٢٨٦.

(٥) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤.

(٦) اللمع في العربية: ١٣٨.١٣٩.

(٧) يُنظر: الفوائد و القواعد: ٣٥٥.

والمؤنث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علّامة وهِلباجةٍ ورَبْعَةٍ ويَفْعَةٍ"(١).

ثم بَيّنَ ابن الحاجب أنَّ الصفة توافق الموصوف في عشرة أشياء لكنّ" إذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة: وهي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وسر ذلك أن التذكير والتأنيث إنما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعلهِ وفاعلهُ في الحقيقةِ هو المتأخرُ عنه لا الموصوف فلأجل ذلك كان تذكيره وتأنيثهُ باعتبار المتأخر لا باعتبار الموصوف، وكذلك الإفرادُ والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة إنما هو باعتبار فاعلها، فإنَّ كان ظاهرًا كانت مفردة، وإن كان مضمرًا مثنى كانت مثناة، وإن كان مضمرًا مجموعًا كانت مجموعةً، وفاعلها ههنا لا يكون إلا ظاهرًا، فوجب أن تكون مفردة وأن لا تثنى ولا تجمع باعتبار الأول لكن تُفردُ باعتبار الثاني على ما ذكره. وأمّا الخمسة الأخرى وهي الإعراب والتعريف والتنكير فأحكام ليست من أحكام الأفعال، وإنما هي أحكام الأسماء، فوجب أن تجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الأول، لأنَّه له باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الأخر فإنها لم تكن باعتبار الاسمية"(٢).

أمَّا الخوارزمي فيرى أن الصفة تتبع الموصوف في سبعة أشياء، أما إذا" كانت فعل ما هو من سببه فإنَّها توافقه في ثلاثة منها وهي: الإعراب والتنكير والتعريف...فتوافق الصفة الموصوف إعرابًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا، وتعريفًا وتنكيرًا وتذكيرًا وتأنيثًا، لأن الاسم قد وصف ها هنا بفعله، أما إذا وصف بفعلِ ما هو سببه نحو مررتُ بامرأةٍ ضاربٍ غلامُها و برجلين ضارب غُلامُهما، وبرجال ضاربِ

(١) المفصل في صنعة الإعراب : ١٥١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٥/١.

غُلامُهم، أو برجُلٍ ضارب جاريته فترى كيف توافق الصفة الموصوف فيما كان من فعل ما هو سببه في الثلاثة منها، دون غيرها. فإن سألت: إذا كانت الصفة وفق الموصوف في تلك السبعة فكيف جاز (رأيت رجالًا فاضلة)؟ ألا ترى أن الصفة ها هنا لم تتبع الموصوف جمعًا وتذكيرًا. أجبت: كل جمع تكسير فهو بمنزلة مؤنث مفرد (فرجالٌ) ها هنا بمنزلة (جماعة)، ولو قلت:(رأيت جماعة من الرجال فاضلة) كانت الصفة وفق الموصوف في جميع ما للموصوف "[١].

يرى الجندي أن الصفة هي نفسها الموصوف في المعنى إذ يقول:" الصفة هي نفسها الموصوف في المعنى، فإذا قلت: (جاءني زيد الظريف، لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك: محل الظرف، ولا شبهة في أن صفة زيد لا تكون في غيره فتكون الصفة هي الموصوف في المعنى، وإذا كانت الصفة هي الموصوف وجب أن تكون هي وفقه في تلك الأشياء الثمانية أو العشرة لو جعلت كل وجه من وجوه الإعراب شيئًا واحدًا وفي الوصف بـ (ذو) تتوارد هذه التغييرات على(ذو) فيقال: رجل ذو مال، ورجلان ذوا مال، ورجلين ذوي مال (في الجرّ والنّصب)، ورجال ذوو مال، ورجال ذوي مال (في الجرّ)، وكذا (في النصبّ)، وامرأة ذات مال، و امرأتان ذواتا مال وامرأتين ذواتي مال (في الجرّ والنصبّ)، ونساء ذوات مال. (في النصبّ والجرّ) ذوات مالٍ بالكسر كمسلمات. وما سوى هذه الثلاثة الإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث إنما لم تتبع في هذه الخمسة، لأن الثاني هو الفاعل والإفراد والتذكير والتأنيث في هذه الأشياء من حقوق الفاعل"[٢].

---

(١) التخمير: ٢/٩٥.٩٦.

(٢) الإقليد شرح المفصل : ٢/٧٥٠.٧٥١.

٢- **قرينة التأكيد:** التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد، وهو تمكين المعنى في النفس برفع اللبس وإزالة الاتساع[١]، وهو" تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول"[٢]، وقد قسم علماء اللغة التوكيد على ضربين:" ضرب يكون بتكرير لفظ الأول ومعناه، وضرب يكون بتكرير معنى الأول دون لفظه"[٣].

قسَّم الزمخشري التوكيد على قسمين بقوله:" وهو على وجهين تكرير صريح وغير صريح. فالصريح نحو قولك رأيت زيدًا زيدًا... وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم الرجلان كلاهما، ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جُمَعْ "[٤].

يقول ابن الحاجب:" قد يجعل الصريح إذا كان اسمًا بدلًا في كلامه وكلام غيره من النحويين، وهو غير مقيد نظرًا إلى أن المقصود بالمدلول هل هو الأول أو الثاني؟ فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل. والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي كل وكلا والنفس والعين وأجمع وأكتع وأبتع وأجمع، وهي منقسمة باعتبار لفظها قسمين: قسم يختلف لمن هو له باعتبار المضاف إليه، وهو كلٌ والنفس والعين وكلا، وقسم يختلف بصيغته، وهو أجمع وأكتع و أبتع وأجمع، فلذلك تقول كله نفسهُ عينهُ كلاهما...وهي تقسم ثلاثة أقسام: قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلاهما،

---

(١) يُنظر: الفوائد والقواعد: ٣٦١.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية: ٤٨، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٤/١.

(٣) يُنظر: الفوائد والقواعد: ٣٦٠.٣٦١.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ١٤٥.

وقسم يؤكد به غير المثنى وهو كل، واجمع، واكتع، وابتع. وقسم يؤكد به الجمع وهو نفس وعين"[١].

ويرى الخوارزمي أن التكرير في(يا زيدُ يا زيدُ) بدل وليس تأكيد وحجته على ذلك ذكره في باب النداء، فيقول: " وهذا كله تكرير، لكنَّ هذا التكرير بدل لا تأكيد، بدليل أنه قد ذكر في باب النداء، لأنَّ قولك: يا زيدُ زيدُ بدل، وقولك: يا زيدُ زيدُ معناه يا زيدُ يا زيدُ، لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون قوله: يا مُرَّةُ يا مُرَّةُ بدلًا أيضًا"[٢].

أمَّا الجندي فقد فسر القول في هذه المسألة وقد كان له رأي يذكر، يقول:" يريد أن تكرير اللفظ والمعنى نحو:(رأيت زيدًا زيدًا) أو تكرير المعنى دون اللفظ نحو: فَعَل زيدٌ نفسُه، فنفسه ليس بزيد (في اللفظ) وهو هو في المعنى، فيكون ذلك تكريرًا للمعنى دون اللفظ، وقد يقع (الصريح) إذا كان اسما بدلا في كلام المصنف وفي كلام غيره من النحويين وهو ليس ببعيد، وذلك بالنظر إلى المقصود هل هو الأول أو الثاني فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل"[٣].

٣- **قرينة البدل:**" هو التابع المقصود بالمعنى دون متبوعه، والمستحق لما أعرب منه المتبوع"[٤]، أو هو" التابع المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه، من غير أن تتوسط في الأغلب واسطة لفظية بين التابع والمتبوع"[٥]، ثم يذكر ابن جني أنَّ"

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٣٨/٣.

(٢) التخمير: ٧٨/٢.

(٣)الإقليد شرح المفصل: ٧٢٦/٢.

(٤) الخلاصة النحوية: ١٧٧.

(٥) المصدر نفسه: ١٨١.

البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق، والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص. وغيره البدل أن يصلح لحذف الأول، وإقامة الثاني مقامه"(١).

جوز الزمخشري ابدال المضمر من المظهر ، والمضمر من المضمر، والمظهر من المضمر وعكسه، يقول:" يبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول: رأيته زيدًا، و مررت به زيد، وصرفتُ وجوهها أولها ولا تقول : بي المسكين كان الأمر، و لا عليك الكريم المعول. والمضمر من المظهر نحو قولك: رأيتُ زيدًا إياهُ، و مررتُ بزيدٍ بهِ، والمُضمر من المُضمر كقولك: رأيتك إيَّاك، و مررت بِكَ بِكَ"(٢).

يقول ابن الحاجب:" قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه لأنَّه يجوز إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل اشتمال فتقول: أعجبني علمك وأعجبتُكَ علمي... وإنما امتنع إبدال الظاهر من المضمر، لأن الأول أخص من الثاني والمقصود من البدل البيان، والمضمر أعرف الأسماء إذا كان أعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب، وإمَّا ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب، فجاز فيه مالم يجز فيهما... وأمَّا إبدال المضمر من المظهر فجائز على كل حال، لأن الثاني هو المقصود وهو أعرف من الأول، وأمَّا المضمر من المضمر فجائز لما فيه من التأكيد كقولك: رأيتك إيَّاك، والأحسن في مثل هذا أن يجعل تأكيدًا لا بدلًا"(٣).

---

(١) اللمع في العربية: ١٤٤.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ١٥٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٥١.٤٥٣.

يفسَّر هذا القول الخوارزمي بقوله:" المبدل للتدرج منه إلى البدل، وإنَّما يتدرجُ منه إليه إن لو لم يكن بينهما تنافر، والشيئان متى اختلفا بالغيبة والخطاب، أو بالغيبة والحكاية فقد تنافرا... أبدل فيه المضمر من المظهر، وهو زيد، وكذلك الضمير المنفصل وهو إيَّاك، من المتصل وهو الكاف في رأيتك إيَّاكَ، فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون الضمير الثاني في رأيتك إياكَ تأكيدا؟ أجبت: لأن الضمير متى تأكد بضمير فلا يخلو من أن يكون بينهما موافقة إعرابية، أو لا يكون، فلئن لم يكن بينهما موافقة إعرابية فهو تأكيد، لئن كانت فهو بدل على ما قررتهُ قبل"[١].

امَّا الجندي فيقول:" لأن البدل يتدرج إليه من المبدل منه، والتدرج من شيء إلى شيء إنما يكون إذا لم يقع بينهما تنافر وبين المظهر والمتكلم والمخاطب تناف، لأن المظهر للغيبة وهما لغير الغيبة، ولأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يكون لغير واحد بخلاف ضمير الغيبة...قد جُوِّز إبدال النكرة من المعرفة، فكيف امتنع إبدال المعرفة من المعرفة وهي أعرف منها؟ قلت: إنما جُوِّز ثم الإيذان الصفة بمعنى لم يؤذن به المبدل منه، ولا يتأتى مثل ذلك في إبدال المظهر من ضمير المتكلم، فإن قلت: جوز إبداله بشرط الوصف، قلت: هذا إبدال الكل من الكل، والبدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكل من الكل، فلو وصفنا الأول و وصفه ممتنع، لأن الضمير لا يقع موصوفًا...وقوله:(والمضمر من المضمر)لأن المضمرين بمنزلة المظهرين، يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر فيجوز قولك:(رأيتك إياك)، و(مررتُ بِكَ بِكَ)، كما جاز (رأيتُ زيدًا أخاك)"[٢].

---

(١) التخمير: ١٢١/٢.

(٢) الإقليد شرح المفصل: ٧٧٣/٢-٧٧٤.

٤- **قرينة عطف البيان:** هو" أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأول"[١]، وذكر العلماء أنه لا بد من توافر أمرين بالتابع من عطف البيان وهما:" الجمود، كونه يشبه النعت من جهتين: لإيضاح متبوعه، وعدم استقلاله عنه. مثاله: أقسم بالله أبو حفص عمر، وكذلك: □□□□□□□□[٢]،□□□□□□□[٣]"[٤]، يفسر تمام حسان هذا الكلام على أن الأمرين هما:

١. يجب أن يكون التابع جامدًا أو اسمًا صريحًا وليس موصوفًا، فإن كان موصوفًا عدّ نعتًا لا عطف بيان.

٢. عدم استقلاله عن المتبوع بخلاف البدل، الذي يستقل تمام الاستقلال مع متبوعه، أما عطف البيان فأن التابع يأتي لتوضيح ما أبهم على متبوعه[٥].

يعرف الزمخشري عطف البيان بقوله:" هو اسم غير الصفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة"[٦].

ثم يُبيَّن الفرق بينه وبين البدل، يقول:" والذي يفصله لك عن البدل شيئان أحدهما قول المرَّار[٧]:

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيّ بِشْرٍ عليهِ الطيرُ تَرقبهُ وقُوعا

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٤.

(٢) سورة النور: ٣٥.

(٣) سورة إبراهيم: ١٦.

(٤) الخلاصة النحوية: ١٨٠.

(٥) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤، القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش(٦٤٣هـ)(اطروحة): ٢٥٠.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب والبناء: ١٥٩.

(٧) ديوان المرار الفقعسي:٤٦٥.

لأن بشرًا لو جعل بدلا من البكري والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على بشر. والثاني أن الأول ههنا هو ما يعتمد بالحديث، و ورود الثاني من أجل أن يوضع أمره. والبدل على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كالبساط لذكره"[١]، أي إنّ بشرًا عطف بيان على البكري ولا يجوز له أن يكون بدلاً؛ وذلك لأن البدل يكون على نية تكرار العامل، ولا يصح إضافة (بشر) إلى التارك، لأنه خال من (أل) التعريف والمضاف (البكري) محلى بها[٢].

يُبيَّن ابن الحاجب أن عطف البيان تابع غير الصفة جيء به لبيان الأول، ثم يوضح ما يفرقه عن البدل من خلال الشاهد الشعري الذي جاء به الزمخشري وهو قول المرار، ولكن هذا الاستشهاد يختلف فيه " إنَّما أورده من يُسلم الامتناع في الضارب زيدٍ، فأما من يجوزه فلا يردُ شاهدًا، لأنَّه يلزمه، ومن لم يجوزه فله أن يقول ليس التابع كحكم الأصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الأصل... تقول رُبَّ رجلٍ وغلامه، ولو قلت: غُلامه لم يجز، فعلى هذا لا يلزم من امتناع التارك بشرٍ تصريحًا امتناع التارك بشرٍ تقريرًا. وجوابه أن يقال ليس البدل في حكم المعطوفاتِ ولا بقية التوابع، لأنَّ البدل في حكم التكرير، والمعطوف وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع"[٣].

صرّح الخوارزمي في شرحه على أن(بشرٍ) في الشاهد الشعري عطف بيان من البكري لا بدل والدليل على ذلك" لو كان بدلًا والبدل في التقرير بمنزلة أن يقال: أنا ابنُ التَّاركِ البكريّ التَّارك بشرٌ إذ البدلُ في حكم تكرير العامل والتَّارك بِشرٍ لا يجوزُ لما ذكرتُهُ في الضارب زَيدٍ. وقوله:(والثاني أن الأول هاهنا ما يعتمده الحديث)

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٩.١٦٠.

(٢) يُنظر: الكتاب:١/٣٩، شرح المفصل(ابن يعيش):٣/٧٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٤٥٣.٤٥٤.

المقصود في باب عطفِ البيان هو الأولُ، وإنَّما نذكرُ الثاني للتفسيرِ، ولا كذلك في باب البدلِ، فإن المقصودَ هو الثاني وإنما يذكر الأول للتمهيد"[١].

يعرف الجندي عطف البيان ثم يُبيِّن أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين الصفة بقوله:" هو ما كان اسما محضًا كزيد، وعمرو، بخلاف الصفة فهي أبدًا مشتقة من معنى لوجوده في الموصوف، استحق الموصوف أن يؤخذ له من الاسم، فهذا وجه المفارقة بينهما، و وجه الموافقة بينهما أنهما للإيضاح والبيان... وقوله:(وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة). إشارة إلى أن عطف البيان كاشف عن الذات لا عن الحال، على خلاف شأن الصفة كاشفة عن الحال لا عن الذات"[٢].

٥- **قرينة عطف النسق:** وهو" تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة "[٣]، وهذه الحروف العشر هي:" الواو، و الفاء، و ثم، و أو، و لا، و بل، و لكنْ الخفيفة، و أم، و إما مكسورة ومكررة، وحتى. فهذه الأحرف، تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول"[٤].

يطلق الزمخشري على هذا النوع من العطف بـ(العطف بالحروف) يقول: "هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو. وكذلك إذا نصبت أو جررت يتوسطُ الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد...والمضمر منفصله بمنزلة المظهر، يعطف ويعطف عليه. تقول جاءني زيد وأنت، و دعوت عمرًا وإياك، وما جاءني إلا أنت و زيد، وما رأيت إلا إياك وعمرا. و أما متصلة فلا يتأتى أن يعطف و يعطف عليه، خلا أنه يشترط في مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل. تقول ذهبت أنت و زيد، وذهبوا هم و قومك،

---

(١) التخمير: ٢/١٢٤-١٢٥.

(٢) الإقليد شرح المفصل: ٢/٧٧٦-٧٧٧.

(٣) شرح ابن عقيل : ٤/ ٤٦٠.

(٤) اللمع في العربية: ١٤٩.

وخرجنا نحن وبنو تميم...وتقول في المنصوب ضربتك و زيدًا ولا يقال مررت به وزيد"[١]، أي يعطف الضمير المنفصل على الاسم الظاهر رفعًا ونصبًا، ويجوز عطف الظاهر على الضمير المنفصل رفعًا ونصبًا، أما المتصل فلا يجوز العطف عليه إلا بتوكيده بضمير منفصل من جنسه في حالتي الرفع والنصب أمَّا الجر فلا يجوز العطف عليه إلا بتكرار العامل في المعطوف.

و يعرف ابن الحاجب عطف النسق بقوله:" تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، ثم العطف يطلق باعتبارين: أحدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص، والآخر على نفس المعطوف. وقوله العطف ظاهر أنه للمعطوف؛ لأنه تفصيل لما تقدم...فهو تفصيل التوابع فيجب أن يكون للمعطوف ثم المعطوف عليه لا يخلو أن يكون ظاهرًا أو مضمرًا متصلًا أو منفصلًا، فإن كان ظاهرًا لم يخل المعطوف من الثلاثةِ أيضًا، فيكون في ثلاثةٍ تسعة، فإذا كان الأول ظاهرًا والثاني ظاهرًا جاز العطف مطلقًا، وإذا كان الثاني مضمرًا منفصلًا جاز عطفه أيضًا، ولا يكون إلا في المرفوع والمنصوب إذ ليس في المجرور منفصل"[٢]، يعني إذا كان المعطوف اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً جاز العطف عليه مطلقًا، ولا يكون في المجرور لأنه ليس منفصلاً، ثم يكمل شرحه للقسم الثاني بقوله: " وإن كان الثاني متصلا تعذر عطفه إذ لا يتصل بحروف العطف، فإن قصد إليه وجب إعادة العامل ليتصل به إن كان مما يمكن "[٣]، أي لا يمكن العطف على الضمير المتصل بشكل مباشر، إلا بإعادة العامل في المعطوف عليه على المعطوف، ثم يشرع في بيان القسم الثالث من العطف بين الضمير المنفصل والاسم الظاهر فيقول: " وإن كان

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب : ١٦١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٥٤. ٤٥٥.

(٣) المصدر نفسه:١/٤٥٥.

الأول مضمراً منفصلاً، وكان الثاني ظاهراً جاز عطفه ، ولا يكون في ذلك المجرور، ... وإن كان الثاني مضمراً منفصلاً جاز أيضاً، وإن كان الثاني مضمراً متصلاً لم يجز عطفه البته؛ لأنه لا يتصل بحروف العطف"[١]، يعني ذلك جواز عطف الظاهر وو الضمير المنفصل على الضمير المنفصل، و لا يكون ذلك في المجرور ؛ لأنه يوجب تكرار العامل، إما إذا كان الثاني مضمراً متصلاً فلا يجوز عطفه على السابق ؛ لأنّ حروف العطف مما لا يتصل به الضمير.

ويرى الخوارزمي أن العطف يفيد الاشتراك في الإعراب على وجه العموم، والاشتراك في المعنى على وجه الخصوص، أمّا بالنسبة إلى عطف المنفصل على المتصل يقول:" المنفصل من الضمير يعطف ويعطف عليه، ألا ترى أن قولك: جاءني زيدٌ وأنت قد عطف فيه الضمير المنفصل المرفوع، أعني أنت على المظهر وهو زيدٌ، وكذلك: دعوت عمرًا وإياك قد عُطف فيه الضمير المنصوب وهو إياك على المظهر، أعني عمرًا وإياك على المظهر، أعني عمرًا وإياك قد عطف فيه الضمير المنصوب وهو إياك على المظهر، أعني عمرًا، وأما متصلة، فالبتة لا يكون معطوفًا لعدم الإمكان، ولكنه يُعطف عليه بشرطٍ، وذلك أن يؤكد بالمنفصل تقول: ذهبت أنت وزيدٌ، فزيدٌ إنما جاز عطفه على الضمير في ذهبت لأنه تأكد ذلك بالضمير المنفصل وهو أنت"[٢].

ذكر الجندي بأنه إذ كان الحرف:" ظاهرًا جاز عطف الظاهر عليه مطلقًا نحو: (جاء زيدٌ وعمرو)، و (رأيتُ زيدًا وعمرًا)، وإن كان المعطوف مضمرًا منفصلًا جاز العطف عليه أيضًا. ولا يتأتى عطف المجرور إذ لا منفصل للمجرور كـ(جاءني زيدٌ وأنت) و (رأيتُ زيدًا وإياك)، وإن كان متصلًا امتنع عطفه كما سيجيء. فهذه أقسام

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) التخمير: ٢/١٢٧. ١٢٨.

ثلاثة في العطف على المظهر، فإن كان الأول مضمرا منفصلًا والثاني ظاهرًا جاز العطف، ولا يجيء ذلك من المجرورات. وإن كان الثاني مضمرا منفصلا جاز أيضًا، وإن كان متصلا امتنع عطفه، وهذه الثلاثة أقسام في العطف على المضمر المنفصل"[1]، يتابع الجندي من سبقه في شرح كلام الزمخشري عن العطف، و يقسم المعطوف والمعطوف عليه على ثلاثة أقسام مثلما قسمها ابن الحاجب و يبين لكل قسم منها جواز العطف وعدمه، ولم يختلف عمّا ذهب إليه ابن الحاجب.

(١) الإقليد شرح المفصل: ٢/٧٧٩.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله أولا وآخرا، والصلاة والسلام على المصطفى وآله أهل التقى، والعروة الوثقى، وبعد، في ختام مسيرة هذا البحث، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تخصُّ القرينة عند شراح المفصل في القرن السابع للهجرة وهم (السخاوي، وابن الحاجب، والخوارزمي، والجندي) ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت الباحثة إليها بالآتي:

- كشفت هذه الدراسة الدور الفاعل والأثر البارز للزمخشري في نظرية القرائن اللغوية بفروعها وتنوعاتها، إذ يعد الزمخشري من أوائل العلماء الذين تطرقوا لموضوع القرائن، فقد أورد الأمثلة الخاصة بهذا الشأن في ثنايا كتابه ولم يفرد لها بابًا خاصًا.
- وضح شرّاحُ المفصل كلام الزمخشري حول القرائن بالنقد والتحليل والتمحيص، وقد كانت لكل شارح منهم آراءٌ خاصة في بعض المسائل.
- كان للقرينة الصوتية الأثر الواضح عند الزمخشري عن طريق إدراك المادة الصوتية من خلال مظاهرها المتنوعة وهي التنغيم والتنوين والوقف، فالشدة والرخاوة والتكرار ومد الصوت وخفضه دليلٌ على بعد الشخص، وكذلك حذف حرف النداء من جملة المنادى دليل على قرب الشخص وبعده .
- التنوين قرينة على التعميم وعدم التعيين فوجوده يعني ان الاسم مبهم وغير محدد، وتختص قرينة التنوين بالأسماء المعربة إذ تفرق بين النكرة والمعرفة، وبعض

الأسماء لا يصح دخول التنوين عليها وإن كانت معربة، وهي الأسماء الممنوعة من الصرف.

- كشفت الدراسة عن علاقة تنوين التمكين في باب الأسماء، وهو لتقوية الاسمية في الأسماء النكرات ابعادًا لها عن الحرفية والفعلية، فالاسم يعرف بالإضافة و(أل) فإذا حذفت جيء بالتنوين لحفظ اسمية ذلك الاسم وتمكنه من اسميته.
- أثبتت الدراسة أن لقرينة الوقف أثرًا مهم في بيان نطق الأسماء غير المتمكنة، فيؤدي بها إلى نطق مختلف في بعض الحروف المتقاربة في المخرج، مثلما هو موجود في الضمير (أنا) فقد نطق به عند الوقف بالألف أو الهاء، لتقاربهما مخرجيًا، وكذلك الأمر في (هؤلاء) يؤدي الوقف فيه إلى حذف الهمزة ونطقه مقصوراً مثل (حبلى) .
- تهتم القرينة الصرفية بدراسة المفردة قبل تشكيلها في الجمل؛ والحجة البدء بدراسة الكلمة في نفسها قبل أن ندرس علاقتها مع غيرها في سياق معين، فالقرينة الصرفية تهتم بالبناء الصيغي لألفاظ الجمل، فاختلاف الصيغة الصرفية يؤدي إلى اختلاف اللفظ.
- بيَّن الدراسة الأثر البارز لقرينة البنية وارتباطها بالمعنى الصرفي عن طريق أصناف الكلمة وبيان الفارق ببين الكلمة واللفظة ، فاللفظة المقصود بها المنطوق والمكتوب، ما يدلّ على المعنى بشكل عام، فقد تدلّ الإشارة على المعنى فلا تكون لفظة مثل لغة فاقدي النطق، ومن ذلك الإشارة بالأصابع على الحساب، وذلك لكونَّها دالّة، لتشير إلى إهمال ما ليس بدال على معنى معين، وهو ما يسمى في عرف اللغة بالمهمل، وفسَّرت المفرد وبينت أنّ المقصود منه اللفظ الواحد، لا المركب مثل المضاف والمضاف إليه، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل وغيرها.

- كشفت الدراسة عن اختلاف بنية الاسم المشتق عن بنية الاسم الجامد وكذلك اختلاف الصفة المشبهة عن اسمي الفاعل والمفعول فالصفة المشبهة ثابتة غير متغيرة في الموصوف، وهو معنى تختلف فيه عن اسم الفاعل واسم المفعول اللذين يدلان على تغير الصفة وحدوثها، أما الأفعال (نعم وبئس) يكون فاعلها في الغالب مبهمًا، ويفسره المميز الذي بعده، وسواء أكان الفاعل ظاهرًا أم مضمرًا، ولابدَّ من وجود هذا المميز لتفسير ذلك الإبهام، وإلا لكان الكلام غير مستقيم.
- كشفت الدراسة عن أنَّ المطابقة بالضمير تحقق وضوحًا في المعنى وارتباطًا بين أجزاء النص، وقُسِّم الضمير بحسب المعارف إلى ضمير المتكلم أولاً؛ وذلك لكونه أعرف الضمائر ولوجود المتكلم ثم المخاطب لاحتمالية وجوده بشكل كبير، ثم الغائب لعدم وجوده على المستوى الآني، بل وجوده مستقبلي.
- أثبتَ البحث أنَّ الحركة هي المعيار في بيان الاختلاف في الضمائر، من مثل الفتحة والكسرة في التاء والكاف ودلالة كل منهما على أنّ الفتحة تدل على أن المرجوع إليه مذكر، والكسرة تدل على أنه مؤنث وهذا يدل على وجود المطابقة التامة بين الضمائر وما تعود عليه، وهذا التطابق بين الضمير والمرجوع عليه يشكل ترابطًا كبيرًا في النَّصِّ.
- تسعى القرائن النحوية لأخذ موقع الصدارة من القرائن اللغوية الأخرى؛ فهي من أوسعها واهمها فالقرائن الصوتية والصرفية تنطوي تحت لوائها وتسعى إلى خدمتها.
- أوضحت الدراسة أهمية القرائن اللفظية في بيان المعنى العام للجملة وأثرها في تكوين هذه الجملة بصورة سليمة وبنائها اللفظي الصحيح، فانتظام الألفاظ في الجملة لا يكون بصورة عشوائية، بل بخصائص كثيرة تنتج هذه الجملة على

المستوى اللفظي فيها، فالجملة إلى الأداة والترتيب الصيح والتضام بين أجزائها لتكون سليمة نحويًا خالية من اللحن والنقص.

- لقرينة الأداة أثرٌ كبير في المعنى يختلف بذكر الأداة من عدمه، ولها الأثر الواضح في الكشف عن تغير الدلالة الزمنية من حال إلى حال.
- توضح قرينة الرتبة الأثر الذي يحصل في التركيب نتيجة لاختلاف الترتيب بين عناصره، فالرتب محفوظة وغير محفوظة هي مواقع الألفاظ في التركيب وما تُسند إليها من وظائف في ذلك التركيب، فيبقى اللفظ محافظًا على رتبته وإن اختلف موقعه في الكلام.
- لقرينة الربط الأثر الفاعل في بيان المعنى إذ إن الروابط تزيل الإبهام في الجملة وتمنع اللبس، وتساهم في وحدة النص واتساقه، وترابط أجزائه، ومركزية معناه.
- يمثل التضام شكلا من أشكال الترابط التلازمي بين أجزاء الكلام، فعلاقة الفعل مع الفاعل والمضاف مع المضاف إليه وحروف العطف مع معطوفها، هي علاقة وجود تلازمي بينها، فلا فعل من دون فاعل، ولا مضاف من دون مضاف إليه مذكور أو مقدر.
- وضح البحث أهمية القرائن المعنوية في بيان المعنى المراد ومنها الاسناد إذ لابد المسند من مسند إليه فالمبتدأ والخبر لا يغني أحدهما عن الآخر، وهذا يدل على وجود التلازم الإسنادي بينهما .
- تحدد قرينة التخصيص المعنى في اللفظة، فتجعله من معنى عام شائع إلى معنى خاص محصور في حيز ما، ومنها تخصيص المضاف بالمضاف إليه النكرة، والفعل للفاعل والمفعول، وتخصيص العلة التي جاء الفعل لتحقيقها، والمعية، والبيان، الظرفية.

- تشكل قرينة النسبة محورا مهما في بيان المعنى في العبارة، فهناك نسبة بين أجزاء الكلام، من مثل المضاف والمضاف إليه إذ بينهما نسبة، وهي التعريف أو التخصيص، وهما كالكلمة الواحدة، وكذلك بين حرف الجر ومجروره، فحرف الجر ينسب المجرور إلى ظرفيته.
- وتشكل التوابع قرينة تبين المعنى المقصود في المتبوع، من نعت له، أو توكيد لمعنى، أو ما ينوب عنه، أو عطف، وكلها تضيف معنى جديد على الجملة، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

- إبراز المعاني في حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت:٥٩٠هـ)، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي(ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، ط١،عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤٣١هـ .٢٠١٠م.
- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي ،دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، ط١، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد، ١٣٨٥هـ .١٩٥٦م.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسات لسانية ولغوية، د. عصام نور الدين ،ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٤١٨هـ . ١٩٥٦م.
- احياء النحو، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة، د. ط، القاهرة،١٩٥٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
- الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، د. ط ، القاهرة ،٢٠٠٠م.

- أسرار النداء في لغة القرآن الكريم، إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة الفجالة الجديدة، د. ط، القاهرة،١٩٧٨م.
- أسس علم اللغة، أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ،مصطفى فاضل الساقي، تقديم: تمام حسان، المجمع العلمي العراقي، د. ط، بغداد ، ١٩٧٠م.
- الاشباه والنظائر، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١١هـ .١٩٩٠م.
- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهر . مصر، د. ت.
- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري دراسة في ضوء مستويات اللغة (تفسيرا وتأويلا)، د. نجاح فاهم صابر، ط١، نون للطباعة الحديثة، ١٤٣٨هـ .٢٠١٦م.
- أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت: ٣٢٩هـ)، ط١، منشورات الفجر، بيروت . لبنان، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان،١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، د. عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت ،١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.

- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، ط٤، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص . سورية، دار اليمامة، دمشق . سورية، ١٤١٥هـ.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت،١٩٨٥م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: د. تمام حسان، مكتبة الخانجي . القاهرة، ١٣٩٧هـ .١٩٧٧م.
- الإقليد شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت: ٧٠٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
- أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن الانباري(ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، دار الطبائع للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٧٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الندوة الجديدة، بيروت . لبنان، ١٩٨٠م.

- الايضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. موسى بناي العليلي، أحياء التراث الاسلامي، العراق، ١٩٧٦م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسه عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، د. ط ، القاهر . مصر، ٢٠٠٣م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، د. ط ، بيروت، د . ت.
- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ط٢، منشورات دار الهجرة، إيران . قم،١٤٠٥هـ .
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير البصراوي الدمشقي، مكتبة المعارف بيروت،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- البدر السافر، عن أنس المسافر، محمد فتحي محمد فوزي، ط١، الجمعية المصرية لرعاية المواهب، ١٩٩٧.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي(ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية،١٣٧٦هـ . ١٩٥٧م.
- البنية التركيبية للحدث اللساني،عبد الحليم عيسى ،منشورات دار الأديب، د. ط، وهران،٢٠٠٦م.
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، د. تمام حسان، ط١،عالم الكتب،١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

- تاريخ اربل المسمى (نباهة البلد الخامل بمن وردة من الاماثل)، شرف الدين عبد البركات المعروف بابن المستوفي(ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي السيد خماس الصقار ، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.
- تاج التراجم، قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحقيق: محمد خير ومضان، ط١، دار القلم ، ١٤١٣هـ .١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق :مصطفى حجازي، راجعته: لجنة فنية من وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت،١٤٠٩هـ . ١٩٨٩م.
- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت: ٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، ١٩٩٠م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، دار المعارف، ١٩٩٣م.
- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر، زكريا الأنصاري، تحقيق: جمال السيد رفاعى، ط١، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠٨م.
- التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآباذي الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، د . ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ .١٩٨٣م.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في لدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، د.محمود عكاشة، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة . مصر،١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.

- التحليل النحوي أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة . مصر، ٢٠٠٢م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط١، دار العاصمة، بيروت،١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، د. صالح سليم عبد القادر الفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية، د. ط، مكتبة و مطبعة الشعاع،٢٠٠٧م.
- التطبيق الصرفي، د.عبده الراجحي، ط١، دار النهضة العربية، بيروت . لبنان،١٤٢٦هـ . ٢٠٠٤م.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية . مصر، ١٩٩٨م.
- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، يحيى عطيه عبابنه، ط١،عالم الكتب الحديث، عمان . الأردن، ٢٠٠٦م.
- التعريف بالتصريف ، علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف(ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، د.ت.
- التفسير البسيط ، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت: ٤٦٨هـ) ، تحقيق: د. نورة بنت عبد الله الورثان، ط١، جامعة الإمام، الرياض،١٤٣٠هـ .
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين ضياء الدين محمد الرازي (ت: ٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان . بيروت، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش(ت:٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة . مصر، ١٤٢٨هـ.
- التنغيم اللغوي في القرآن الكريم، سمير العزاوي، د. ط ، دار كنوز المعرفة العلمية ، ٢٠٢٠م.
- التنغيم في اللغة العربية رؤية فيزيائية، د. رضا زلاقي، جامعة بومرداس، د.ط د.ت،.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي(ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد الحميد صالح، ط١، عالم الكتب، القاهرة،١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط٣٠،المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: ١٣٧٦هـ)، ط٤، دار الرشيد، دمشق ، مؤسسة الإيمان، بيروت،١٤١٨هـ .
- الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، أميرة علي توفيق، د. ط، مكتبة الزهراء، مصر،١٣٩١هـ . ١٩٧١م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر ، عمان . الاردن،١٤٢٧هـ . ٢٠٠٧م.
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي،ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،١٤١٣هـ .١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤بيروت . لبنان، هـ . ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د. ط ،المكتبة التوفيقية، د. ت .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، قدم له: د. عبد الحكيم راضي ،ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م
- الخلاصة النحوية ، د. تمام حسان، ط١،عالم الكتب، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد ،ط٢،دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان،٢٠٠٣م.

- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، د. ت، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٩م.
- دراسات لغوية في التراث القديم، صرف نحو تركيب دلالة معجم مناهج البحث، د. صبيح التميمي، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، ٢٠٠٣م.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر،ط١، عالم الكتب، مصر، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
- دلالة الالفاظ، د. إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م.
- الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش مصطفى، د. ت، دار السياب، جامعة إنديانا،٢٠١١م.
- دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي مطبعة المدني، د. ط ، ٢٠١١م.
- الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر.
- ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي، د. ط، دار بيروت للطباعة والنشر،١٩٩١م.
- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود، قدم له: أحمد حسن بسج، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،١٤١٥هـ . ١٩٩٥م.

- ديوان المرار الفقعسي، المرار بن سعيد الفقعسي، د. ط، شركة المستقبل الرقمي، لبنان،٢٠١٦هـ .
- الذيل على الروضتين تراجم رجال القرنين السادس و السابع، عبد الرحمن إسماعيل أبو شامة الدمشقي، تحقيق: عزت العطار الحسيني، ط٢، دار الجيل، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م.
- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري، د. ط، مؤسسة هنداوي سي آي سي، ٢٠١٧م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، دمشق،١٤١٣هـ .١٩٩٣م.
- سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، ط٤، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣١٥هـ)، قدم وعلق له: د. محمد بن عبد المعطي، د. ط، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام النحوي(ت: ٧٦١هـ)، اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، لبنان،٢٠٠١م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك(ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة . مصر، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت: ٩٠٠هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، ١٣٧٥هـ . ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل، جمال الدين الحياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد القادر عطا، و طارق فتحي السيد ، ط١، دار الكتب العلمية،١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي،ط١، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي(ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم، ويحيى بشير مصطفى، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ . ١٩٦٦م.
- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد الدمنهوري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت . لبنان.

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، ط١، دار المأمون للتراث،١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
- شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد الواسطي الضرير(ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، دار الطباعة المنيرية، د. ط، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت: ٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت . لبنان،١٩٩٠م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين، ط١، مكتبة الرشيد، الرياض . السعودية، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م
- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، ط١، مطبعة الآداب، النجف . العراق، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسين الرضي(ت: ٦٨٨هـ)،تحقيق: محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ط١،مطبعة القلم، دار المجتبى، إيران،١٣٩٠هـ . ٢٠١٠م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت: ٩٧٨هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط١، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
- الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، د. عبد السلام السيد حامد، ط١، مكتبة مبارك العامة، القاهرة . مصر، ٢٠٠٢م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت: ٣٩٨هـ)، مراجعة وتحقيق: د. محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة،١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٤م.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسى جهادي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، د. ط، القاهرة . مصر، ١٣٧٥هـ .
- عشرة شعراء مقلون، د. حاتم صالح الضامن، ط١، عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- علم الأصوات، د. كمال بشر، د. ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٠م.
- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥م.
- علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، فريد عوض حيدر، د. ط، مكتبة الآداب، للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- علم النحو، رؤية جديدة، وعرض نقدي مفاهيم ومصطلحات، د. صبري متولي، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠١م.

- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم أنيس، د. ط، سلسلة المعاجم والفهارس.
- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي الشافعي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، لبنان.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط١، مطبعة جامعة دمشق، دمشق . سوريا، د.ت.
- في الصرف وتطبيقاته، محمود مطرجي، ط١، دار النهضة العربية، بيروت . لبنان، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- القرينة في البلاغة العربية دراسات بيانية، تيسير عباس محمد الشريف، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م.
- القرينة في اللغة العربية، الدكتورة كوليزار كاكل عزيز، د. ط، دار دجلة، عمّان، ٢٠٠٩م.
- القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، أحمد البايبي، د. ط، عالم الكتب للنشر والتوزيع، أربد . الأردن، ٢٠١٢م.
- الكافية في علم النحو، جمال الدن عثمان بن عمر بن الحاجب المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط١،مكتبة الآداب . القاهرة، ٢٠١٠م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهر . مصر، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيما، دار المعرفة، بيروت . لبنان،١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، محمد سالم محيسن، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، د. عبد الإله النبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق . سوريا، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، العلامة ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، تحقيق وتصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي . بيروت،١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.
- اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ط٢، دار توبقال للنشر، المغرب، ١٩٨٦.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، د. ط، دار الثقافة، الدار البيضاء ، المغرب، ١٩٩٤م.

- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، د. ط، دار الكتب العلمية، الكويت، د.ت.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار المعرفة، بيروت . لبنان، د.ت.
- محاضرات في اللغة، عبد الرحمن أيوب، د. ط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م.
- المحكم والمحيط المعظم، ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، د. ط، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المختصر في أصوات اللغة العربية، محمد حسن حسن جبل، ط٤، مكتبة الآداب، القاهرة . مصر، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- المدخل إلى علم الصرف، ابو حامد بن محمد القاضي الجاوي، د. ط، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، ط٢،مكتبة الخانجي، القاهر . مصر، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٨م.
- المزهر في علوم العربية وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)،د. ط، المكتبة العصرية،١٩٩٨م.

- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، د. ط، دار الهدي النبوي، مصر، د. ت.
- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، خديجة الحمداني، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع،٢٠١١م.
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، د. ط، دار الثقافة للنشر و التوزيع،١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.
- معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار عمار،١٤٢٨. ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)،تحقيق: محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة. مصر، ١٣٧٤هـ . ١٩٥٥م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ٢٠٠٧م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ٢٠١٥م.
- المعجم الأصولي، الشيخ محمد صنقور علي، ط٢، منشورات الطيار ،١٤٢٨هـ ٢٠٠٧.م.
- معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، ط٣، دار المنارة، السعودية . جدة، ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرين، ط٤، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة ،٢٠٠٤م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المعنى وظلال المعنى، د. محمد محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الإسلامي، ليبيا . بنغازي،٢٠٠٧م.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسن بن محمد الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت . لبنان، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تقديم: د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط١، بيروت . لبنان، ١٩٩٣م.
- المفضل في شرح المفصل، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. يوسف الحشكي، ط٢، وزارة الثقافة، عمان،٢٠٠٢م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت– لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد ،حسن بن قاسم النحوي، تحقيق: جمال السيد رفاعي، د. ط، مكتبة أولاد الشيخ للتراث،٢٠٠١م.
- مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ .١٩٧٩م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،١٤١٥هـ .١٩٩٤م.
- المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، د. ط، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٩٨٧م.
- الممتع في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، د. ت، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، مصر،١٩٩٥م.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٤هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم ، القاهرة، ١٣٧٣هـ . ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي حمال الدين أبو المحاسن، وزارة الثقافة . مصر ، ١٣٨٣هـ . ١٩٦٣م.
- نحو اللغة العربية، د. محمد أسعد النادري، ط٣، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.

- النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، القاهر، د.ت.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، اشراف ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، د.ت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)،مؤسسة التاريخ العربي . دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم،ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

ثانيًا: الرسائل الجامعية :

- أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه، لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب . الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣م.
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب . جامعة الكوفة ، ٢٠١٠م.
- أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء (ت: ٢٠٧هـ) في كتابه معاني القرآن، كاظم إبراهيم عبيس السلطاني، رسالة ماجستير، كلية التربية(صفي الدين الحلي)، جامعة بابل ٢٠١١م.
- أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر. بسكرة،٢٠١٢م.

- أمن اللبس في النحو دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد، اطروحة دكتوراه، كلية التربية . جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
- التضام في القرآن الكريم في سورتي هود وطه، بوضياف محمد الصالح، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان،١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، نوح عطا الله الصرايرة، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، عمادة الدراسات العليا، ٢٠٠٧م.
- التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي علامات الإعراب والبناء أنموذجًا، عقيل رحيم علي اللامي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب،٢٠٠٢م.
- دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم (دراسة نحوية صرفية دلالية)، جويرية محمد اليمني، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م.
- الشكل: أثره ودلالاته في الدرس النحوي، خالد عباس حسين السياب، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.
- ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، حسين عباس الرفايعة، (اطروحة دكتوراه)، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، الأردن ، ٢٠٠٣م.
- في بنية الوقف وبنية اللغة ، مبارك حنون، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، مرقونة، ١٩٩٧م.
- القرائن النحوية لتمام حسان بين النظرية والتطبيق، دليلة صيدا، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي .، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٣٤هـ . ٢٠١٣م.

- قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، محمد بن صالح، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج الخضر باتنه، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
- القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قصي سمير عبيس الحلي، اطروحة دكتوراه، كلية الامام الكاظم . الجامعة ،٢٠١٧م.
- القيمة النحوية للموقع، أحمد كشك، رسالة ماجستير، المكتبة الشاملة الحديثة، ٢٠٠٧م.
- المشتقات في سورة هود . دراسة دلالية .، شهرة بن أم هاني، و مليكة بركة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف . المسيلة، كلية الآداب واللغات،٢٠١٨م.
- المصطلحات النحوية عند الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، وهيبة ولد محمد وربيحة صلواتي، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج . البويرة، الجزائر،٢٠١٤م.
- نظام الربط في النص العربي، جمعة عوض عبد الله الخباص، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،٢٠٠٠م.

ثالثًا: المجلات :

- الأداء الصوتي في العربية، رشاد محمد سالم ، ط٢،(بحث)،جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،١٤٣٦هـ .٢٠٠٥م.
- الأدوات النحوية بنيتها ووظيفتها، د. محمد خان، ط٤، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،٢٠٠٩م.

- تطور الدلالة الصوتية في اللغة العربية (مصادر ومراجع) ، بتول مشكين فام . مريم حيدري، بحث، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية،العدد:١٧، السنة: التاسعة،٢٠١٥م.
- التنغيم وأثره في التعبير عن المعاني النفسية، أ.م.د فرهاد عزيز محيي الدين، بحث، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج:١٠، ع:١، سنة:٢٠١٥م.
- الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، بحث، مج:٤، ع:٢٦، مجلة الفكر العربي ، لبنان،١٩٨٢م.
- الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الضياء للطباعة والنشر التوزيع، ١٩٨٥م.
- دلالة وأثر التنوين في الصيغ الذاتية _خطب الشيخ بشير الإبراهيمي، د. محمد ماكني، (بحث)، مجلة مهد اللغات، مج:١، ع:١،٢٠١٩م.
- الدلالة الصرفية في كتاب الخصائص لابن جني: دراسة وصفية تحليلية، عثمان سالم بخيت قواقزه، (بحث)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج:٤٦، ع:١، ٢٠١٩م.
- الصوت والدلالة دراسة في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث، (بحث)، محمد بو عمامة، مجلة التراث العربي، ع: ٨٥، دمشق . سوريا،١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
- الفوائد و القواعد في النحو لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (بحث)، ع: ٤.٣، مج: ٢٥، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، مج:١١، ١٩٧٤م.

- قرينة التضام بين التراث اللغوي العربي ولسانيات النص، طه أمين بودانة، بحث، مجلة الدراسات، جامعة طاهري محمد بشار ، مج:٧، ع:٢، الجزائر، ٢٠١٨م.
- قضايا أساسية في ظاهرة التنغيم في اللغة العربية، محمد صالح الضائع، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع: ٧، مج: ١٧، ١٩٨٨م.
- المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم، د. مهين حاجى زاده، (بحث)، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية ، ع:٢، مج: ١٣، ١٤٣١هـ . ١٩٨٩م.
- منازل الكلم في العربية التدرج والتداخل بين الاسم والفعل والحرف، قاسم رحيم حسن، بحث، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج:٦،ع:٤، ٢٠١٦م.
- نزهة الأحداق في علم الاشتقاق لمحمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، طاهر بن عيسى، بحث، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ع:٨، الإمارات، ٢٠٠١م.
- نظام الجملة العربية في منظور تمام حسان بين التجديد والتقليد، محمد يزيد سالم، بحث، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، ع: ١٣، مج:١،٢٠١٨م.
- هاء السكت ودورها في تصحيح البنية المقطعية للكلمة العربية، د. محمود مبارك عبد الله عبيدات، بحث، مجلة الجامعة الإسلامية، الأردن، مج:١٨، ع: ٢، ٢٠١٠م.

The grammatical level has the lion share of the contexts. Therefore, the contexts are represented by many grammatical issues on the pronunciation level like the linking and device, and rank and compactness or on the meaning level like predicting, devotion, relation, relative, and consequence.

The linking contexts that link among the grammatical functions in the total sentence structure and what impact this makes on the general meaning which is understood through the grammatical relations available among the words.

The study contained an introduction, three chapters. The preface stated the concept of the context and influence. Concerning the chapters, they were distributed on the contexts we had already mentioned.

The first chapter studied the phonological context. It has three sections. The first section was about the intonation context . The second section clarified the nunnation context . The third section maintained the pausing context.

The second chapter studied the morphological context. It has two sections. The first section tackled the structural context . The second section was about the correspondent context.

The third chapter studied the grammatical context. It has two sections. The first section mentioned the oral contexts (performance context, ranking context, linking context, compactness context). The second section stated the moral contexts (predictive context , specification context, relativity context , consequence context).

The study ended with a list of the most important results and a list of references and bibliographies.

Abstract:

The context is considered the declaring device that refers to many linguistic structures including the phonological, morphological, and grammatical. The one who is following the linguistic system finds it an enhanced system governed by moral and oral relations that made the old and modern scholars find a way to uncover the relations and worked hard in order to comprehend hidden meanings and induce linguistic intentions. Therefore, reaching the meaning and understanding intentions, according to modern linguistic studies do not come unless with presence of specific context represented by the two types of the linguistic context (moral and oral). The current study which is entitled ' Influence of Linguistic Contexts in' Sherouh Al mufesal' in the Seventh Hijri Century', the linguistic context the phonological, morphological, and grammatical taking Al mufesal explanations as corpus to follow these contexts.

The context state the phonological sense through the phonological expression difference of the item. Thus, pronouncing an item I a particular situation with a specific intonation lead to a difference in its meaning; that's why the phonological contexts as intonation, pause, and … have a prominent influence in forming the item meaning by its general linguistic context.

The morphological level does not totally differ from its phonological analogue in the impact of the morphological contexts on uncovering of the item meaning and the significance of the structure context, for the item meaning differs due to the difference of its structure; as it was said, increasing the structure causes increasing in meaning. Then, the structure context leads to special function that makes it change the general meaning of the linguistic system. So, expressing by the subject, for example, differs from expressing about the verb.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

Linguistic clues in Al-Zamakhshari's Detailed Explanations in The Seventh Century A.H

by:

Naba' Sa'ead Abid Al Musewi

A Dissertation submitted to the council of College of Education/ Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language and its Literature/ linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Muhammad Hussein Ali Zayen

٢٠٢٢ A.D. ١٤٤٤ H.